جامعة الشرقية
A' SHARQIYAH UNIVERSITY

كلية إدارة الأعمال

الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

"دراسة استكشافية" على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط

رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال

تخصص: إدارة الأعمال

إعـداد

نبهان بن زاهر بن حمد الحجي

إشراف الدكتور

هايل عبد المولى طشطوش

1443هـ / 2022م

قرار لجنة المناقشة

الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
"دراسة استكشافية" على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
في محافظة مسقط

The economic effects of the Corona pandemic on small and medium enterprises (exploratory study) on the small and medium enterprises sector in the Governorate of Muscat

أعدها الطالب

نبهان بن زاهر بن حمد الحجي

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 20 / 4 / 2022م وتم إجازتها.

إشراف الدكتور

هايل عبد المولى طشطوش

أعضاء لجنة المناقشة		
الاسم		التوقيع
1. الدكتور هايل طشطوش	مشرفًا ورئيسًا	
2. الدكتور سالم الراشدي	مناقش خارجي	
3. الدكتور محمد الراشدي	مناقش داخلي	
4. الدكتور رمزي سلام	مناقش داخلي	

إقــرار البـــاحث
أقــرُّ أن المادة العلمية الواردة في هذه الـرسالة قد تمَّ تحديد مصدرها العلمـي، وأن محتوى الرسالة غير مقدم للحصول على أي درجة علميـة أخرى، كما أن مضمون هذه الرسالة يعكس آراء الباحث الخاصة، وهـي ليست بالضرورة الآراء التـي تتبناها الجهة المانحة. البـــاحث: الاسـم: نبهان بن زاهر بن حمد الحجي التوقيع:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾

صَدَقَ اللهُ العَظِيمْ

سورة الزمر، الآية ٩

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك. ولا يطيب النَّهار إلا بطاعتك. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جلَّ جلاله.

إذا كان الإهداء يعبر ولو بجزء من الوفاء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع:

إلى من أحمل اسمه بكلّ افتخار

"ابي العزيز"

إلى من كان دعاؤها سرّ نجاحي

"امي الغالية "

إلى من شجعتني وجعلت الحياة جميلة في عيني

"زوجتي الغالية"

إلى أفلاذ قلبي الغاليين

"معاذ – المعتصم – يحيى – رهف – رؤى – رتال"

إلى أساتذتي في الحياة إخواني الكرام

إلى أصدقائي في الحياة اليومية، الدراسية، العملية

إلى كل من أمن بالعلم وسعى إلى اكتسابه

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعفهم مذكرتي... وإلى كل من يصعب جميعًا على فراقهم

إليكم جميعًا أهدي ثمرة جهدي المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾

صدق الله العظيم ... سورة يوسف، الآية ﴿٧٦﴾

الشُكر أولًا وأخيرًا لله عزَّ وجلَّ الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانتني على أداء هذا الواجب ووفقني إلى إنجاز هذا العمل ... فالحمد لله ثم الحمد لله ثم الحمد لله

بكل احترام وتقدير يسرُني أن أرفع أصدق كلمات الشُكر والامتنان إلى الدكتور المشرف:

الدكتور "**هايل طشطوش**" الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث ولم يبخل عليّ بتوجيهاته ونصائحه القيمة طيلة فترة الإعداد، التي كانت عونا لي في إتمام هذا البحث، فله الشُكر والتقدير.

كما أتقدم بالشكرُ للدكاترة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بحضورهم؛ لمناقشة وتقييم هذا البحث.

وإلى كلّ من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا البحث ...

لكم مني كل الشكر جميعا...

الباحث

المُلخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن دور الإجراءات والحلول المتبعة المتمثلة بـ (الإجراءات الداخلية بالمؤسسة، المبادرات والدعم الحكومي) في تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة مسقط، وتضمنت هذه الإجراءات تقديم مجموعة من التسهيلات والحوافز المصرفية كتأجيل الأقساط والفوائد والأرباح، وتسهيلات ائتمانية، وإعادة جدولة القروض وتسهيلات وإعفاءات ضريبية التي قدمت للتخفيف من اثار الجائحة، وبلغت عينة الدراسة (730) فردًا من موظفي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأوضحت النتائج بتمتع الاستبانة بعامل ثبات عالي جدًا، بلغ (0.802)، وهي نسبة عالية جدًا في البحوث والعلوم الإنسانية، ومؤشرًا على مدى الاتساق الداخلي للفقرات ومحاور الدراسة.

ومن خلال هذه الدراسة فقد خلُصت الدراسة إلى عدد من التوصيات من أهمها؛ العمل على إعداد خطط للطوارئ والاستعداد لإدارة الأزمات الاقتصادية، وتدريب العاملين عليها، وتوعيتهم بأهمية هذه الإجراءات ودورهم الرئيسي فيها، بالإضافة إلى ضرورة توفير الحماية الاجتماعية للعاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحفاظ على حقوقهم وفق عقود العمل المتفق عليها، وكذلك توجيه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التحول الرقمي والسعي إلى تطوير القطاع بما يتلاءم مع مرحلة التعافي من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، أضف إلى ذلك العمل على تخفيض أو إعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بعض الرسوم والضرائب؛ بهدف الحفاظ على السيولة المادية لهذا القطاع مما قد يساعد على تخفيف الآثار الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: (جائحة كورونا، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، محافظة مسقط، سلطنة عُمان).

ABSTRACT

The economic effects of the Corona pandemic on small and medium enterprises (exploratory study) on the small and medium enterprises sector in the Governorate of Muscat

This study aims to reveal the role of the procedures and solutions followed, represented by (the institution's internal procedures, initiatives and government support) in mitigating the economic effects of the Corona pandemic on the small and medium enterprise sector in the Governorate of Muscat. Credit, rescheduling loans, facilities and tax exemptions. The sample of the study was (730) employees of the small and medium enterprises sector. The results indicated that the questionnaire had a very high stability factor, which amounted to (0.802), which is a very high percentage in research and human sciences, and an indication of the extent of the internal consistency of the paragraphs and themes of the study.

Through this study, the study concluded a number of recommendations, the most important of which are; Working on preparing contingency plans in preparation for managing economic crises, training workers on them, and educating them about the importance of these procedures and their main role in them, in addition to the need to provide social protection for workers in small and medium enterprises and to preserve their rights in accordance with agreed work contracts. As well as directing owners of small and medium enterprises to digital transformation and seeking to develop the sector in line with the stage of recovery from the economic effects of the Corona pandemic. In addition to this, work on reducing or exempting small and medium enterprises from some fees and taxes, with the aim of maintaining the financial liquidity of this sector, which may help mitigate the economic effects.

Key Words:(Corona Pandemic, Small and Medium Foundation, Muscat Governorate, Sultanate OF Oman).

قائمة المحتويات

	الموضـــــــوع	الصفحة
	الإجازة	أ
	الإقرار	ب
	الآية الكريمة	ج
	الإهدَاْءُ	د
	شكر وتقدير	هـ
	المستخلص	و
	Abstract	ز
	قائمة المحتويات	ح – ي
	قائمة المختصرات	ك
	قائمة الجداول	ل – م
	قائمة الأشكال	ن
	قائمة الملاحق	ن
1	**الفصل الأول: إشكالية الدراسة وأهميتها "الإطار العام للدراسة"**	1-28
	أولًا: المقدمة	2
	ثانيًا: مشكلة الدراسة وأسئلتها	3
	ثالثًا: أهمية الدراسة	5
	رابعًا: أهداف الدراسة	6
	خامسًا: فرضيات الدراسة	6
	سادسًا: متغيرات الدراسة	7
	سابعًا: منهجية الدراسة	7
	ثامنًا: مجتمع الدراسة	7
	تاسعًا: عينة الدراسة وحدودها	8
	عاشرًا: الدراسات السابقة	9
	1. الدراسات العربية	9
	2. الدراسات الأجنبية	22
	أهم النتائج من الدراسات السابقة	28

	الموضـــــــوع	الصفحة
2	**الفصل الثاني: الإطار النظري التعريف بجائحة كورونا**	78-29
	المبحث الأول: التعريف بجائحة كورونا	30
2.1.	ماهو فيروس كورنا	30
2.2.	ماهي جائحة كورونا (كوفيد-19)	30
2.3.	آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي	32
2.4.	استجابة الحكومات العربية	33
2.5.	آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العماني خلال 2020-2021	34
	المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	45
2.6.	ماهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	45
2.7.	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	45
2.8.	إشكالية تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	48
2.9.	المعوقات والصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة	50
2.10.	حركة تزايد أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان	51
2.11.	الاشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	53
2.12.	دور اطراف الإنتاج الثلاثة في مواجهة تأثيرات جائحة فيروس كورونا	53
2.13.	تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	66
2.14.	الجهات الحكومية المسؤولة لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	67
2.15.	تكيف أزمة كورونا مع الوسائل التسويقية للشركات الصغيرة والمتوسطة	75
2.16.	النصائح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التكيف مع التطورات المتسارعة	76
3	**الفصـل الثالـث: منـهجيّـة الدراسة وإجراءاتها**	85-79
3.1.	تمهيد	80
3.2.	منهجيّة الدراسة	80
3.3.	مجتمع الدراسة وعينتها	80
3.4.	أداة الدراسة	81
3.5.	صدق وثبات أداة الدراسة	82
3.5.1.	صدق أداة الدراسة	82
3.5.2.	ثبات أداة الدراسة	82
3.6.	المتغيرات الديموجرافية لأفراد عينة الدراسة	84

	الموضـــــــوع	الصفحة
.3.7	أدوات جمع البيانات	85
.3.8	المعالجة الإحصائية للبيانات	85
4	**الفصـــل الرابع: نتائــج الدراســة**	111-86
.4.1	تمهيد	87
.4.2	المتغيرات الديموجرافية لأفراد عينة الدراسة	87
.4.3	النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي الأول	96
.4.4	النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي الثاني	100
5	**الفصـــل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات**	121-112
.5.1	تمهيــد	113
.5.2	ملخص نتائج الدراسة	113
.5.3	التوصيات	119
.5.4	المقترحات البحثية	120
.5.5	محددات الدراسة	121
	رأي الباحث	121
	قائمـــــة المراجـــــع	130-122
	الملاحـــــق	137-131

قائمة المختصرات

المختصر	الموضـــــوع
Covid-19	فيروس كورونا
MERS	متلازمة الشرق الأوسط التنفسية

قائمة الجداول

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	يوضح الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية بين 2019-2020	41
(2)	الجدول يوضح تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الاوروبي	47
(3)	الجدول يوضح تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول جنوب شرق اسيا	48
(4)	الجدول يوضح اعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل محافظة	52
(5)	الجدول يوضح معيار يمثل اتجاهات رأي الباحثين	81
(6)	معامل كرو نباخ ألفا (Cronbach Alpha) واتجاه رأي الباحثين	82
(7)	معامل كرو نباخ ألفا (Cronbach Alpha) لمجالات محور الإجراءات والحلول المتبعة	83
(8)	محور الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا	83
(9)	محور الإجراءات والحلول المتبعة: المجال الأول الإجراءات الداخلية بالمؤسسة	84
(10)	محور الإجراءات والحلول المتبعة: المجال الأول المبادرات والدعم الحكومي	84
(11)	توزيع عينة الدراسة حسب النوع الاجتماعي	87
(12)	توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية	88
(13)	توزيع عينة الدراسة حسب الموقع الجغرافي للمنشأة	89
(14)	توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	90
(15)	توزيع عينة الدراسة حسب نشاط المنشأة الرئيسي	91
(16)	توزيع عينة الدراسة حسب الشكل القانوني للمنشأة	92
(17)	توزيع عينة الدراسة حسب عمر المنشأة	93
(18)	توزيع عينة الدراسة حسب عدد العاملين بالمنشأة	94
(19)	توزيع عينة الدراسة حسب نسبة الموظفين الذين تم تسريحهم من العمل من إجمالي العاملين بالمنشأة بسبب أزمة كورونا	95
(20)	أثر الإجراءات الداخلية المتبعة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا	96
(21)	تباين تحليل الانحدار (معامل الانحدار، معامل بيتا)	97
(22)	تباين تحليل الانحدار (الارتباط والتباين المفسر)	97
(23)	أثر المبادرات والدعم الحكومي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا	99
(24)	تباين تحليل الانحدار (معامل الانحدار، معامل بيتا)	99
(25)	تباين تحليل الانحدار (الارتباط والتباين المفسر)	100
(26)	اختبار (T-Test) لأثر متغير النوع الاجتماعي	101
(27)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الفئة العمرية	102
(28)	تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر متغير الفئة العمرية	103

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(29)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الموقع الجغرافي	104
(30)	تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر متغير الموقع الجغرافي	105
(31)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير المسمى الوظيفي	106
(32)	تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر متغير المسمى الوظيفي	106
(33)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير نشاط المنشأة	107
(34)	تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر متغير نشاط المنشأة	108
(35)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الشكل القانوني للمنشأة	109
(36)	تحليل التباين الأحادي (anova) لأثر متغير الشكل القانوني للمنشاة	109
(37)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير غمر المنشاة	111-110
(38)	تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر متغير عمر المنشأة	111

قائمة الرسوم البيانية

الشكل	الرسوم البيانية	الصفحة
(1)	يوضح تقديرات الإيرادات مع الإنفاق في الموازنة العامة للدولة 2020-2021	36
(2)	يوضح الإيرادات النفطية في موازنة الدولة بين 2020-2021	37
(3)	يوضح إيرادات الغاز في موازنة الدولة بين 2020-2021	39
(4)	يوضح الإيرادات غير النفطية في موازنة الدولة بين 2020-2021	40
(5)،(6)	يوضحان الانفاق (المصروفات) من موازنة الدولة بين 2020-2021	43
(7)	يوضح العجز من موازنة الدولة بين 2020-2021	44
(8)،(9)	يوضحان النسب المأوية لكل محافظة في اعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	52
(10)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب النوع الاجتماعي	88
(11)	توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية	88
(12)	توزيع عينة الدراسة حسب الموقع الجغرافي للمنشأة	89
(13)	توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	90
(14)	توزيع عينة الدراسة حسب نشاط المنشأة الرئيسي	91
(15)	توزيع عينة الدراسة حسب الشكل القانوني للمنشأة	92
(16)	توزيع عينة الدراسة حسب عمر المنشأة	93
(17)	توزيع عينة الدراسة حسب عدد العاملين بالمنشأة	94
(18)	توزيع عينة الدراسة حسب نسبة الموظفين الذين تم تسريحهم من العمل من إجمالي العاملين بالمنشأة بسبب أزمة كورونا	95
(19)	نتائج تحليل الانحدار الخطي	98

قائمة الملاحق

الملحق	اسم الملحق	الصفحة
(1)	اسماء المحكمين	132
(2)	الاستبانة	133

الفصل الأول

إشكاليـــــة الدراســـــة وأهميتهـــــا

الإطـــار العـــام للـــــدراســـة

الفصل الأول

إشكاليـــــة الدراســـــة وأهميتهـــا

الإطار العام للـــدراسة

أولًا: المقدمـــــة

لقد تعرضت البشرية لظرف طارئ بوباء عالمي، ففي أواخر 2019 ظهرت أول حالة إصابة بفيروس جائحة كورونا (كوفيد-19) على الأراضي الصينية (بوهان)، وسرعان ما انتشر هذا الفيروس على مستوى العالم مهددًا المليارات من السكان، وأصبحت جائحة كورونا وباءً يهدد الدول سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وصحيًا.

https://help.unhcr.org/iraq/coronavirus-covid-19-resources

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/9/15

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأفضل الوسائل لإنعاش الاقتصاد؛ وذلك لسهولة تكلفتها، ومرونتها تجاه التقلبات الاقتصادية، فهي إلى جانب المؤسسات الكبيرة بإمكانها رفع تحديات التنافسية والتنمية، وغزو الأسواق الخارجية، حيث تبلغ عدد المؤسسات حوالي 22081 مؤسسة في نهاية 2021 بنسبة ارتفاع 25.16% في زيادة المؤسسات، بالمقارنة بـ 16524 مؤسسة بنهاية عام 2020. (الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،2022).

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/11/5 www.sme.gov.om

كما أن لها دورًا فعالًا في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار، وتعظيم القيمة المضافة، وزيادة حجم المبيعات، إلى جانب دورها التنموي بالتعاون مع المؤسسات الكبرى في تحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية.

إن هذا الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ جعل الكثير من الدول تلجأ إليها، وتجعلها من أولويات برامجها، واستراتيجياتها التنموية، وهذا نتيجة لدورها خلال الأزمات الاقتصادية التي عرفتها دول العالم، لعجز المؤسسات الكبرى، إن هذا النوع من المؤسسات يقاوم بشكل كبير الضغوطات الخارجية بفضل قدراتها على تجنيد مواردها الاقتصادية، كما أنها تساهم في الابتكارات التكنولوجية، وإعادة هيكلة المشروعات وتحديث الاقتصاد، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم مساهمة فعالة في مختلف المؤشرات الاقتصادية، حيث تحتاج إلى رأس مال قليل، ولا تحتاج الى عمالة ماهرة، وتساهم في تحقيق النمو المستدام، وقد أدت سياسة الإغلاق التي انتهجتها معظم الدول، ومنها سلطنة عُمان إلى حدوث تأثيرات اقتصادية انعكست على معظم القطاعات، ومنها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما استدعى زيادة الاهتمام بهذا القطاع الحيوي ليبقى رافدًا أساسيًا من روافد الاقتصاد في مواجهة التحديات التي برزت، وتشكيل رؤية مستقبلية قادرة على الصمود، وتحسين ممارسات الإدارة، وخلق ثقافة تنظيمية قائمة على الثقة، وتقليل العوائق أمام نظام بيئي للعمل الفعال بما يتناسب مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة. (السيد،2020، ص276)

https://platform.almanhal.com/Files/2/230856

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/12/5

ثانيًا: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

أصبحت قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل تركيز واهتمام معظم حكومات الدول النامية؛ نظرًا للدور الكبير الذي تلعبه في زيادة الإنتاج، وتوفير فرص العمل، إضافة إلى مساهمتها الكبيرة والفاعلة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة الدخل القومي، ودعم الناتج القومي الإجمالي للكثير من دول.

إن الجهود التي تبذلها الحكومة لها الأثر الكبير؛ لتوفير بيئة عمل فعالة وآمنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر جزءًا حيويًا من الاقتصاد في المجتمع، إلا أن بعض المؤسسات لم تستطع الصمود أمام تأثير الجائحة، وتكمن مشكلة البحث في التعرف على وجهة نظر أصحاب

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيما يتعلق بالمشاكل (المالية والإدارية) في محاولة للبحث عن بعض الحلول التي يمكن أن تساعد على زيادة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير التمويل اللازم لها، والعمل على تطويرها، وزيادة انتشارها لأهميتها الجوهرية في التنمية الاقتصادية، وحل مشكلة البطالة. (OECD,2020.26)

https://www.oecd.org/mena/competitiveness/COVID-19-Crisis-response-MENA-countries-Arabic.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/9/15

جاءت هذه الدراسة للبحث عن الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على كيفية العمل على حل الأزمات الاقتصادية التي تواجهها، وتوفير بيئة عمل قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية، وكذلك تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن دور الإجراءات والحلول المتبعة المتمثلة بـ (الإجراءات الداخلية بالمؤسسة، المبادرات والدعم الحكومي) في تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة مسقط، إذ صاغ الباحث السؤال الرئيس الآتي لغرض تحقيق أهداف الدراسة.

"ما دور الإجراءات والحلول المتبعة المتمثلة بـ (الإجراءات الداخلية بالمؤسسة، المبادرات والدعم الحكومي) في تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة مسقط؟"

وللإجابة عن هذا التساؤل، فقد انبثقت عنه مجموعة من التساؤلات الفرعية والفرضيات، بهدف الوصول إلى نتائج واستنتاجات ذات تقييم موضوعي دقيق، من خلال دراسة جميع الجوانب والأبعاد المتعلقة بموضوع الدراسة أو الظاهرة، لاسيما دراسة أثر بعض المتغيرات الديموغرافية لأفراد العينة.

السؤال الرئيس الأول:

"ما دور الإجراءات والحلول المتبعة المتمثلة بـ (الإجراءات الداخلية بالمؤسسة، المبادرات والدعم الحكومي) في تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة مسقط؟"

- **السؤال الفرعي الأول:** "ما دور الإجراءات الداخلية المتبعة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا؟"
- **السؤال الفرعي الثاني:** "ما دور المبادرات والدعم الحكومي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا؟"

السؤال الرئيس الثاني:

"هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a\leq 0.05$) **إجابات العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة مسقط تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية المتمثلة في (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، النشاط المنشأة الرئيسي، الشكل القانوني للمنشأة، عمر المنشأة، المسمى الوظيفي، الموقع الجغرافي).؟"**

ثالثًا: أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في جانبين هما:

1. **الجانب العلمي أو النظري:** تبرز أهمية هذه الدراسة في الكشف عن أثر جائحة كورونا الاقتصادية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها في مساعدة صانعي القرار في المؤسسات الاقتصادية من التعرف على العوامل المؤثرة اقتصاديًا في المؤسسات، وكيفية مواجهة هذه الأزمة، وضمان حماية الأضعف منها.
2. **الجانب العملي أو التطبيقي:** إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع مُهم في الدولة وتتجلى أهميتهُ في تنمية النواحي الاقتصادية والاجتماعية؛ من حيثُ مساهمتها في توفير العديد من فُرص العمل، والمحرك الفاعل في تنشيط القوى العاملة، كما تكمن في إمكانية الاستفادة من الدراسة في رسم الخطط والسياسات الاقتصادية التي تساعد على حماية المؤسسات من الأزمات الاقتصادية المستقبلية، من هنا جاءت الدراسة للبحث في العوامل التي تساعد على حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من آثار الجائحة، وتعزيز فاعليتها باستمرار في النشاط الاقتصادي.

رابعًا: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على الجهود المبذولة من قبل الحكومة العمانية لمجابهة وباء فيروس كورونا الاقتصادية.
2. توضيح الدور الذي يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
3. مراجعة الآثار الاقتصادية الناجمة عن فيروس كوفيد-19 على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4. التعرف على العوامل والتدابير الوقائية التي تحمي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الأزمات الاقتصادية.

خامسًا: فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسة الأولى: (H1:1)

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) في دور الإجراءات والحلول المتبعة المتمثلة بـ (الإجراءات الداخلية بالمؤسسة، المبادرات والدعم الحكومي) في تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة مسقط.

- الفرضية الفرعية الأولى: (H11:1)

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) في دور الإجراءات الداخلية المتبعة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا.

- الفرضية الفرعية الثانية: (H11:2)

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) على دور المبادرات والدعم الحكومي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا.

- **الفرضية الرئيسة الثانية: (H1:2)**

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) إجابات العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة مسقط تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية المتمثلة في (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، والنشاط المنشأة الرئيسي، الشكل القانوني للمنشأة، عمر المنشأة، المسمى الوظيفي، الموقع الجغرافي).

سادسًا: متغيرات الدراسة:

- **المتغير المستقل:** وهو الذي يؤدي التغير في قيمته إلى التأثير في قيم متغيرات أخرى لها علاقة به، وفي هذه الدراسة المتغير المستقل هو: أثر جائحة كورونا.
- **المتغير التابع:** وهو الذي تتوقف قيمتهُ على قيم متغيرات أخرى، وفي هذه الدراسة المتغير التابع هو: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان.

سابعًا: منهجية الدراسة:

سوف تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستكشافي القائم على تقييم الآثار الاقتصادية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة جائحة كورونا؛ باستخدام الأسلوب المسحي لعينه يتم اختيارها بطريقة عشوائية، وذلك من خلال عمل استبانة بحثية عن جمع البيانات الأولية لعدد محدد من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثامنًا: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعاملين بها، وتتنوع أنشطة المؤسسات بين الخدمية بأنواعها، والتجارية والصناعية ضمن نطاق محافظة مسقط.

تاسعًا: عينة الدراسة وحدودها:

سيتم اختيارها بالطريقة العشوائية بما يقارب (2,5%-3%) من مجتمع الدراسة المستهدفة من موظفين ومؤسسين لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عينة الدراسة.

أما بخصوص حدود الدراسة فتتمثل فيما يلي:

1. **الحدود الزمانية:** سوف يختص بدراسة الظاهرة محل الدراسة خلال الفترة الزمنية 2020/ 2021، وهي الفترة التي حدثت فيها تأثيرات واسعة في قطاعات الدولة، ومنها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. **الحدود المكانية:** بالنسبة لمجتمع الدراسة سوف تقتصر على عينة عشوائية ممثلة من أصحاب ومديري وموظفي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط، وقد تم اختيار محافظة مسقط؛ لأنها تشكل نسبة عالية (34%) بالمقارنة على محافظات السلطنة. (الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة).
3. **الحدود الموضوعية:** يقتصر البحث على الجوانب المتعلقة بالأثر الاقتصادي لجائحة كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

عاشرًا: الدراسات السابقة:

أولًا. الدراسات العربية.

1. الشمري، بدر عطية، السعيدي مجبل ظاهر (2021)، فيروس كورونا وأداء الشركات باستخدام النظرية الجذرية، قسم المحاسبة، كلية الدراسات التجارية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب (الكويت).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العناصر التي تؤثر على أداء الشركات الصغيرة سلبًا أو إيجابًا، والتعرف على دور مجلس إدارة الشركات في هذه الأزمة، والتعرف على إمكانية الموظفين مع هذه الأزمة، ودراسة إمكانية استخدام التكنولوجيا من قبل الموظفين، وتقييم الدور الحكومي من هذه الأزمة، وتحليل الأوضاع في البلدان المجاورة والمنظورة، ومدى تأثيرها على دولة الكويت، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن بعض الشركات الكويتية تأثرت إيجابًا، وبعضها تأثرت سلبًا من هذه الأزمة، ويرجع التأثير نتيجة أسباب خارجية، كأسعار النفط، والأزمات الموجودة في هذه الدول، وبعضها أسباب داخلية مثل: دور مجلس الإدارة، وكفاءة الموظفين، والتكنولوجيا، وسياسة التسويق المطبقة في الشركات، كما خلصت إلى بعض التوصيات منها: دور قانون حوكم الشركات بزيادة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، وزيادة أعداد الموظفين الكويتيين في القطاع الخاص، وتوجيه الدعم الحكومي بالشكل الصحيح لكافة القطاعات، وعدم الاغلاق الكلي أو الجزئي الا بعد دراسة متأنية، وتنظيم العمل عن بُعد؛ عن طريق تقديم قوانين تحمي الموظفين في القطاع الخاص، والزام الشركات الكويتية بتوفير الحماية القانونية للموظفين الكويتيين.

file:///C:/Users/User/Desktop/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%AA%D8%B4/%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B3/PN20-17IC-08.pdf

تم الطلاع على الموقع بتاريخ 2022/5/5

2. أبو شماله، نواف (2020)، الآثار الاقتصادية لجائحة "كوفيد – 19 "على أسواق العمل، والفقر في الدول العربية، وسبل معالجتها، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، المعهد العربي للتخطيط.

تهدف هذه الدراسة إلى التصدي للإشكالية المتعلقة بتحديد أهم الآثار الاقتصادية لأزمة أو لجائحة "كوفيد – 19 على أسواق العمل، والفقر في الدول العربية، بجانب تقييم دور سياسات سوق العمل النشطة وغير النشطة التي تتبناها الدول العربية عموما؛ لاسيما خلال الأزمة في الحد من تلك الآثار، كذلك أوصت الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في التراكيب الهيكلية التي تشكل أسواق الدول العربية للعمل، وكذلك للسلع والخدمات ورأس المال، من خلال نماذج جديدة، تنسحب فيها الدولة كتوجه عام لحساب تقديم دور القطاع الخاص المنتج والمنافس والقادر على دفع النمو والتشغيل على حد سواء، وذلك ضمن متطلبات تحرير الأسعار للسلع، وكذلك لعوامل الإنتاج بما فيها (العمل). https://search.mandumah.com/Record/1107118

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/5/5

3. البطح، فاطمة احمد مصطفى (2020)، دراسة اقتصادية واجتماعية لأهم الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد (Covid -19) على الاقتصاد المصري والقطاع الزراعي بمصر، جامعة بنها.

هدفت هذه الدراسة إلى التحليل الاقتصادي والاجتماعي لآثار جائحة كورونا على الاقتصاد المصري، وقطاعاته المختلفة على المدى الزمني القريب والبعيد، ومعرفة الآثار المحتملة لوباء كورونا على الأمن الغذائي بمحاوره المختلفة، وتأثير ذلك على مستويات الفقر في مصر، ومعرفة سلوك المستهلكين للسلع والخدمات خلال هذه الجائحة، وأشارت نتائج الدراسة الميدانية وبسؤال الباحثين عن أهم الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا التي تخص سلوكهم الثقافي والاستهلاكي، حيث اتضح أن حوالي 87 % منهم ازدادت معدلات نفقاتهم الشهرية واستهلاكهم الشهري؛ نتيجة الخوف من نقص السلع الغذائية، فحوالي 71 % منهم ازدادت معدلات نفقاتهم على شراء المطهرات والكمامات والمنظفات، بينما 97 % منهم لم تتأثر معدلات نفقاتهم

واستهلاكهم نتيجة محدودية الدخل، وحوالي % 4 منهم قل استهلاكهم نتيجة فقدان عملهم، ويري حوالي 81 % من الباحثين انخفاض في الدخل الفردي؛ نتيجة الحظر الجزأين وقلة الحركة، وعدم الاستقرار في العمل، ويري نحو 65 % أنه يوجد زيادة في أسعار بعض السلع الغذائية، وهناك بعض السلع غير موجودة بالسوق؛ نتيجة نفاذ الكمية، وقلة المعروض منها، وأن حوالي 51 % من مشتريات المستهلكين أصبحت عبر المواقع الالكترونية بنسبة 67 % من إجمالي الباحثين، وذكر حوالي 81 % من الباحثين أنهم غير مستقرين بالعمل، أو فقدوا عملهم اليومي؛ نتيجة جائحة كورونا، ومن أثار الوباء مخاوف المستهلكين من عدم القدرة على الوصول إلى المنتج، وعدم الحصول على متطلبات حياتهم اليومية، فازداد الطلب المفرط على السلع الغذائية والمطهرات والأدوية؛ مما يؤدي إلى انخفاض في المخزون الشامل، والشركات المصنعة تعمل بأقل من طاقتها الكاملة في مصانعها باتخاذ التدابير والاجراءات الصحية، من تقليل التزاحم في أماكن العمل، وتنفيذ تدابير التباعد الاجتماعي.

https://journals.ekb.eg/article_123591_dd4be2e07831bb9a3a3218b12f624298.pdf.

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/7/7

4. البراشدية، حفيظة سليمان (2020)، ريادة الأعمال الرقمية في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19): الفرص والتحديات، دار جامعة حمد بن خليفه للشر.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور جائحة كورونا في إعادة تشكيل قطاع ريادة الأعمال، والتعرف على الفرص والتحديات أمام ريادة الأعمال الرقمية عالميًا وفي عمان، وقد استخدم في الدراسة المنهج النوعي التحليلي، وتخلص من نتائج الدراسة أن جائحة كورونا قد سرّعت اتجاهات مؤسسات ريادة الاعمال نحو رقمية أعمالها التجارية القائمة، والتوسع في زيادة عدد مشاريع ريادة الاعمال الرقمية والمبتكرة، كما أوضحت الدراسة وجود العديد من الفرص لنمو قطاع ريادة الاعمال الرقمية، من خلال وضع خيارات متعددة لسياسات دعم التحول الرقمي لنماذج الأعمال، وتطوير السياسات الخاصة بالنسبة للبنية التحتية الرقمية، والابتكار القائم على نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإيجاد سبل نشر ثقافة استخدام التقنيات الرقمية في المجتمع،

كما استخدم في الدراسة المنهج النوعي التحليلي؛ وذلك من خلال استخدام طريقة تحليل SWOT لواقع ريادة الأعمال الرقمية في سلطنة عُمان، وكذلك طريقة تحليل PEST (الفرص والتحديات السياسية، والفرص والتحديات الثقافية والاجتماعية، والفرص والتحديات الاقتصادية، والفرص والتحديات التكنولوجية) لريادة الأعمال الرقمية عالميًا.

https://www.qscience.com/content/journals/10.5339/jist.20.

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/8/8

5. جمّال، إبراهيم حسن (2020)، الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها دولة قطر وأثرها في مواجهة أزمة كورونا المستجد، مدير الدراسات والبحوث المالية، بيت المشورة للاستشارات المالية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تداعيات أزمة جائحة كورونا على بعض مؤشرات الاقتصاد القطري، مع الإشارة الى المؤسسات المالية الإسلامية في قطر، وتعاملها مع تلك الإجراءات، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي لمعرفة طبيعة الأزمة، واستعراض القرارات والإجراءات التي اتخذتها الدولة، كما استخدم المنهج التحليلي في دراسة الآثار على الاقتصاد بعد جمع البيانات الإحصائية خلال فترة الدراسة، وقد توصلت الى بعض التوصيات والنتائج من هذه الدراسة إلى فاعلية المحفزات، والقرارات الاقتصادية التي اتخذتها دولة قطر في الحد من تداعيات جائحة كورونا المستجد، والاستفادة من برامج التحفيز من التمويل الإسلامي مع مراعاة الخصوصية وطبيعة التمويل.

https://doaj.org/article/d92991dec03f4da99febff694668945e

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/9/9

6. الحمداني، مبارك (2020)، آليات التكيف الاجتماعي مع جائحة (Covid-19) في المجتمع العُماني: إشارات أولية، مركز دراسات الخليج، قطر.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الآليات التي انتهجها المجتمع العُماني للتكيف مع جائحة (Covid-19) منذ بداية تبلور المعلومات الأولية عن انتشار الجائحة في وهان الصينية، وهي تقترح نموذجًا نظريًا مرحليًا، يستند إلى الأدبيات المنجزة في علم النفس الوبائي وعلم اجتماع

الأوبئة؛ لفهم الآليات التي أنتجتها الوحدات الاجتماعية الثلاثة (الفرد – الأسرة – المجتمع) للتعامل مع الجائحة، كما ظهرت نتائج الدراسة إلى تجاوز جائحة كورونا في المجتمع العُماني، وقدرة الخيال الاجتماعي على الاستيعاب والاستحضار، وأدت إلى الحاجة لوجود أنماط مستجدة من مساءلة الوعي والمسؤولة المجتمعية، كذلك اعتماد المجتمع العماني على مصادر المعرفة للجائحة عبر الجهات الرسمية، بالإضافة إلى تتبع الأخبار والمعلومات الأكثر انتشارًا عبر المنصات الإعلامية المختلفة، وكشفت الدراسة عن النجاح النسبي للإدارة الإعلامية للجائحة من قبل السلطات الرسمية، كذلك لا يظهر العمانيون التوجه نحو إمكانية حدوث تغيرات جذرية على مستوى الثقافة والسلوك المجتمعي بعد جائحة كورونا، وأيضا تم تطبيق الردع العام على قدرة التغيير الاجتماعي في المجتمع العماني من خلال تأثير المدخل القانوني لاستخدامها في إدارة الجائحة، واستحداث لائحة للمخالفات العامة للإجراءات الاحترازية.

http://www.qu.edu.qa/static_file/qu/research/Gulf%20Studies/documents/Gulf%20Studies%20Monograph%20N%208.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/4/4

7. حسن ملا خاطر، مايا (2020)، تداعيات فيروس كورونا على منظومة حقوق الانسان، كلية الحقوق، جامعة اليمامة، المملكة العربية السعودية.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان آليات تحقيق التوازن بين الحفاظ على الصحة، وحماية حقوق الانسان الفردية أثناء محاربة فيروس كورونا، وعرض أبرز القيود التي فرضتها الدول على حقوق الانسان وحرياته الأساسية في معرض مواجهتها لفيروس كورونا، والتمييز بين القيود التي فرضتها الدول وفق مانقتضيها المرحلة، والقيود التي نفذتها بعض الحكومات تجاه معارضي سياساتها؛ متذرعة بالتصدي لمخاطر الفيروس، وكذلك توضيح كيفية حماية حقوق الفئات الأكثر عرضه لخطر الإصابة، حيث أظهرت نتائج الدراسة تبني الحكومات حول العالم الى استراتيجيات مختلفة للحد من انتشار جائحة كورونا، وحماية حقوق الانسان أثناء مكافحة الوباء.

http://search.mandumah.com/Record/1103102

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/3/3

8. خيرة طالب، ميلود، طيب، سعيدة (2020)، أثر جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف (الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غليزان، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد2، عدد2(الجزائر).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الآثار الناجمة لفيروس كورونا Covid -19 على الاقتصاد العالمي، بحكم أنه أدى إلى انقلاب في اقتصاديات الدول، ومن أهم النتائج:

الأزمات المالية مع جانب العرض في الاقتصاد، فبعد الانتعاش وتوقعات النمو المتفائل الذي شهدته الدول؛ إلا أنه تحول بعد انتشار هذا الفيروس، الذي يمكن أن يمتد الى مشاكل تؤثر على السيولة المالية، كذلك وفقًا لتوقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الجديدة فإن الاحتواء الصارم والمتميز، سيؤدي إلى انخفاضات كبيرة على المدى القصير في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الاقتصاديات الكبرى. (OECD,2020)

https://search.mandumah.com/Record/1072639

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/5/15

9. عمر، ايمن نور الدين، (2020)، كورونا وأزمات الاقتصادات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال-الجامعة اللبنانية.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تحليل التغيير في هيكلة بيئة الاقتصاد العالمي، والبحث عن البدائل الأصلح للاقتصاد العالمي، وتلخص هذه الدراسة بعض النتائج وهي على الرغم من الهيمنة الامريكية على العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث قامت بإنشاء صندوق النقد الدولي وربط العملات بالدولار، وقامت بدفة العولمة عبر مركب محطة التجارة العالمية، إلا عندما جاءت جائحة كورونا لتعلن فشل هذه المنظومة، كما رفعت عدة استنتاجات، منها ان كورونا وباء عالمي لم يقتصر على الأرواح، وانما على الخسائر الاقتصادية تعجز العديد من الدول تحملها دون مساعدة خارجية، وأن أكثر الدول المتأثرة اقتصاديًا هي دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية، وتساوت جميع الدول القوية والضعيفة في ميزان كورونا، وأظهرت جائحة كورونا غياب مفهوم التضامن الدولي، وأن العلاقات بين الدول هي علاقات مصلحة بحتة، كما كشفت ضعف الاتحاد

الأوروبي وتصدع العلاقات بين أعضائه، وفشل الولايات الامريكية في قيادة العالم، وتخليها عن حلفائها عند الازمات، وطرحت الصين نفسها كبديل عالمي في النظام العالمي الجديد المتعدد الأقطاب، وفشل النظم والسياسات الاقتصادية، وأنظمة الرعاية الصحية المتبعة في تلاشي الانهيارات الاقتصادية عند حدوث أوبئة وأزمات في ازدياد التمسك بالهوية الوطنية واللجوء نحو القوميات والتمسك بالثقافة الداخلية والتقوقع داخل الحدود المحلية.

https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-975588

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/5/5

10. محمد الوتار سيف، عبد الرزاق (2020)، الآثار المتوقعة على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (10) في ظل أزمة فيروس كورونا (دراسة تحليلية)، كلية الحدباء الجامعة (العراق).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار الناجمة من فيروس كورونا على الاقتصاد وعلى القوائم المالية لعام 2019، ومعرفة المعالجة المحاسبية للتأثيرات التي نجمت من فيروس كورونا على القوائم المالية لعام 2019 في ظل معيار الإقرار المالي (10)، ومن أهم الاستنتاجات التي توصل منها في البحث هي إن انتشار فيروس كورونا بدأ في السنة التالية قبل اعتماد القوائم المالية، كما أن هناك تأثير لفيروس كورونا على الاقتصاد العالمي من جهة، وعلى الاقتصاد العراقي من جهة أخرى، مثل الطيران والنفط والأسواق المالية، كما أن وباء كورونا ترك تأثيرًا على القوائم المالية عام 2019، كما أنه يجب على الشركات القيام بجميع الإجراءات التي عالجها المعيار المحاسبي، وكذلك الأخذ في تعديل البيانات المالية في حالة إفلاس أحد العملاء، واعتبار المبالغ التي بذمته ديونًا معدومة، كما يجب بالمعالجات من قبل الشركات المتأثرة، والافصاح لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122034

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/11/11

11. الهادي، أحمد خميس، العبري، المختار سيف (2020)، الاستجابات الاقتصادية للدول لجائحة كورونا من خلال السياسات النقدية والمالية، كلية الدراسات المصرفية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة السلطان قابوس.

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من الرابط بين طرق التدخل المالي والنقدي في ظل جائحة كورونا، ومدى استخدام الائتمان التجاري للشركات في النصف الأول من عام2020، وساهم هذا البحث بنمط سياسة الائتمان التجاري للشركات أثناء الأزمات الاقتصادية من خلال تقديم أدلة مبكرة على تأثير الوباء على العلاقات بين العملاء والموردين على مستوى الشركة، حيث وفر على وجه الخصوص تحليلات دقيقة باستخدام البيانات المدرجة على مستوى الشركة؛ لقياس مدى تأثير السياسات النقدية والسياسات النقدية غير التقليدية والسياسات المالية على الدين التجاري للشركات، موسعا من فهم كيفية وضع السياسات النقدية والمالية لضمان توافر الائتمان في النظام المصرفي والمالي لدعم الأسر، والأعمال التجارية في أوقات الأزمات على المدى القصير.

https://www.trendsmap.com/twitter/tweet/1386972658693296130.

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/8/7

12. الهرش، أحمد فائز (2020)، أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد-19، أستاذ مساعد، جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية (تركيا).

هدفت هذه الرسالة إلى بيان أهم الآثار الاقتصادية لأزمة الإغلاق الكبير بسبب فيروس كورونا، وإبراز الاستراتيجيات الصحية والإدارية التي طبقتها الدول للتعامل مع هذا الوباء، وكما تطرقت إلى معرفة السياسات التي أقرتها الدول للتعامل مع الازمة الاقتصادية، واستعان الباحث بالمنهج الاستقرائي بالاطلاع على قدر ممكن من التقارير والإحصاءات والبيانات الدولية حول عدد من المؤشرات الاقتصادية بعد تأثير الإغلاق الكبير بسبب انتشار الجائحة، كما تم الاستعانة بالمنهج الاستنباطي والتحليلي للتعرف على الآثار الاقتصادية الذي تركته أزمة جائحة كورونا، وكذلك استنباط الاقتصاد ما بعد جائحة كورونا، وحاولت الدراسة تقديم الاتجاهات الاقتصادية اللازمة، والتطرق الى واقع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية لما بعد أزمة جائحة كورونا.

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/12/10 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122039.

13. دراسة جائحة كورونا (كوفيد-19) على التشغيل وأسواق العمل العربية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الآثار والتداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد على قضايا التشغيل في الدول العربية، وقد كشفت هذه الأزمة عن بصمات قوية على عرض العمل والطلب عليه، كما عرضت على الآثار المتفاوتة على عدد من القطاعات الإنتاجية، كما وضحت الدراسة أهم العوامل المشتركة للإجراءات التي اتخذتها الدول العربية للتصدي لتداعيات الازمة، وتأثيراتها على قطاع المؤسسات والعمال بصفة خاصة، كما حرصت الدراسة على تقديم نوع من الدليل الاسترشادي للعمل في الأجلين القصير والمتوسط، من خلال استعراض الاستجابة المؤسسية السريعة لمنظمة العمل العربية، وذلك من خلال استقراء الأوضاع العربية الراهنة وبناء تصور لدور أطراف الإنتاج الثلاثة لإصلاح أسواق العمل، ومواجهة قضية التشغيل والبطالة، في ظل تأسيس للمنظومة الاقتصادية الرقمية، والاستعانة بالمصادر الدولية لمحاولة بناء إطار فكري يساعد في تقديم رؤية لمنظمة العمل العربية تسهم في طرح حلول للأجل الطويل.

http://www.aoad.org/aoad-library/Presnt/ArabLab2.pdf.

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/10/10

14. سلسلة دراسات تأثير جائحة كوفيد-19، والتأثيرات على الشركات الصغيرة والمتوسطة.

تهدف الدراسة إلى التعرف على الحالة السائدة في كافة أنحاء الوطن التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات جمة لامثيل لها، والتي تكون عواقبها ملموسة لسنوات قادمة، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر تأثيرًا نتيجة إجراءات التباعد الاجتماعي المتبعة، كما تواجه العديد منها الإغلاق التام؛ نتيجة للأزمة الجارية، وعلى الرغم من القيام بالإجراءات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ لتجنب العواقب قصيرة الأمد الناجمة عن هذا الاغلاق، إلا أنه لاتزال هناك حاجة أكثر فعالية من أجل تخفيف التأثيرات من الأزمة على شريان الحياة الاقتصادي، كذلك توضيح أثر الأزمة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاقتصادية، كما ستلقي الدراسة على إجراءات الاستجابة التي قامت بها المؤسسات باعتماده، وكذلك تحديد احتياجات وتوقعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مختلف أصحاب القرار في

المستقبل، كما اعتمد المنهج في البحث على المقابلات التي تدار ذاتيا عبر الانترنت، وأبرز مخرجات الدراسة هو القلق الواضح لدى معظم الشركات بخصوص الالتزامات المالية المعلقة حتى مع اقتراب رفع الحظر، لقد كان للأزمة الحالية تأثيرًا كبيرًا على شريان الحياة الاقتصادية للبلاد؛ حيث أن الغالبية العظمى من الشركات الصغيرة والمتوسطة تعاني من إغلاق تام، وفقدان الايرادات اليومية، وكون العديد من الشركات تعتمد على الايرادات اليومية في تغطية النفقات الحالية، فإن قدرة الشركات على الصمود في مواجهة هذه الازمة محدودة للغاية. وفي الحقيقة لقد جاء القرار الذي اتخذته الحكومة بتخفيف إجراءات الاغلاق في الوقت المناسب، باعتبار أن غالبية الشركات عبرت عن عدم قدرتها على تحمل أعبائها المادية في حال استمر الاغلاق، وبالرغم من تخفيف إجراءات الاغلاق فإن الانقطاع السابق لا يزال يولد شعور كبير بالقلق بين الكثيرين، خاصة فيما يتعلق بتأمين التكاليف المستحقة كالإيجارات والرواتب، وتهدف الاجراءات التي تنفذها الشركات إلى الحفاظ على السيولة في محاولة للتخفيف من الأثر السلبي للأزمة على الشركات، حيث بدأت الغالبية بتأجيل ما أمكن من الدفعات المستحقة، كما لجأت نسبة كبيرة إلى التمويل الخارجي، وتنوي العديد من الشركات أن تحذو حذوها الى تأجيل الاجراءات التي تمس موظفيها بشكل مباشر.

https://www.ipsos.com/sites/default/files/ct/news/documents/2020-05/ipsos_-_c19_impact_series_-_smes_edition_-_pr_-_ar.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/9/25

15. ندوة الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا تبحث حلول إعادة التوازن للاقتصاد الوطني، ومساعدة القطاع الخاص للخروج من الأزمة 2020.

هدفت هذه الندوة إلى إيجاد مقترحات تفيد في سرعة التعافي من التأثيرات التي ألحقتها جائحة كورونا بالاقتصاد بصفة عامة، وكذلك مجالات التعاون والتنسيق مع اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد، كما تهدف إلى إعادة التوازن للاقتصاد الوطني، وبعد مساعدة القطاع الخاص للخروج من هذه الأزمة بأقل الأضرار، ومن هذه الحلول إعادة جدولة القروض مع المرونة وبدون رسوم إضافية، وعدم وضع مخصصات إضافية مع

تخفيض الفائدة، وتعليق المعايير الدولية مثل بازل3، وكذلك تخفيض بعض الضرائب والرسوم، وتجميد ايجارات الأراضي الحكومية، وتخفيض الرسوم الكهربائية، وتقديم قروض طوارئ، ودفع المستحقات الحكومية المتأخرة، والتي تجاوزت 800 مليون ر.ع، والتركيز إلى صناديق الاستثمار المحلي، حيث ان هذه الأفكار تؤدي الى تحفيز الاقتصاد وتساعد القطاع الخاص للخروج من هذه الأزمة بأقل الأضرار، ومن التوصيات في الندوة ان تتمثل غرفة تجارة وصناعة عمان المرجع الرئيسي في السلطنة، ومن خلالها مناقشة كافة الأمور بالقطاع الخاص، وتكون جميع الجمعيات والاتحادات تحت مظلة الغرفة الناطق الرسمي للقطاع الخاص والخارج، ودعم الحكومة لقطاع التأمين، وإعادة التأمين من خلال مشاركتها في رأسمال أو تأسيس شركة وطنية لإعادة التأمين؛ لتمكين شركات التأمين في توفير الحماية الاجنبية مثل: ممارسة نشاط إعادة التأمين ومراجعة قانون التأمين.

https://alwatan.com/details/397380

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/9/17

16. سليماني، ليدية، سليماني ديهية، (2015)، بحث في دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم سياسة التشغيل 2001-2009، دراسة حالة مؤسسة متوسطة لإنتاج الحليب والألبان، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي، وزوو، (الجزائر).

يهدف هذا البحث إلى إظهار الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل في الجزائر، خاصة بعد انهيار أسعار النفط، وتراجع قدرات البلاد المالية، ومن ثم تراجع قدراتها في تمويل المؤسسات الكبيرة، لتصبح بذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحل البديل، تشخيص حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية، تشجيع الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة للتخلص من البطالة، واستخدم في هذا البحث مناهج الوصفي والتاريخي والتحليلي والاحصائي، ومنهج دراسة حالة، وتلخصت على النتائج التالية: تبني الحكومة في الجزائر إصلاحات في المجال التشريعي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في المرحلة الأخيرة، وانشاء الأجهزة المساعدة على استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعمها بمنح

تحفيزات ضريبية، وتقديم ضمانات وتسهيلات لهذا النوع من المؤسسات، إضافة إلى تخفيض نسبة المساهمة المالية الشخصية للشباب المستحدث للمؤسسات، ومساهمة مؤسسة إنتاج الحليب والألبان (**Ferrier Le**) التي أجرينا فيها دراسة ميدانية في استحداث مناصب الشغل، وتزايد وتيرة المناصب المتاحة من سنة لأخرى، ودورها الفعّال في امتصاص البطالة، واعتماد هذه المؤسسة على خريجي الجامعات وذوي المستوى التأهيلي، وذلك للاستفادة من كفاءاتهم وتخصصاتهم؛ لغرض تنمية المؤسسة وتحقيق أهدافها المرجوة، واهتمام متزايد من قبل السلطات العمومية في الجزائر بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال استحداث الأجهزة الداعمة لإنشاء هذه المؤسسات، وصناديق الضمان والهيئات ذات العلاقة المتخصصة في تقديم المساعدة الفنية والإدارية والاستشارية، والتي ساهمت كلها في التزايد الواضح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة منها للقطاع الخاص خلال الأعوام الأخيرة.

https://www.ummto.dz/dspace/handle/ummto/3895

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/8/15

17. الهزاني، الجوهرة ناصر عبد العزيز (2015)، دور حاضنات الاعمال في دعم الاعمال والمشروعات الصغيرة، أستاذ مساعد، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بالرياض.

هدفت هذه الدراسة إلى توفير الدعم الفني من خلال شبكة من المختصين والمستشارين، ومرافقة المشروعات المحتضنة في إعداد خطة العمل، وتخفيض مخاطر الدخول للسوق، وتقديم برامج تدريبية لرواد الاعمال، والتعريف بالمشروعات المحتضنة من خلال وسائل الاعلام، والحضور في المعارض المختلفة، والتقييم المستمر لوضع المشروعات المحتضنة؛ لمعرفة مشاكلها، وتقديم الحلول الممكنة، وربط المشروع بمختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية، وربط المشاريع المحتضنة بالشركات الكبيرة، وكذلك أيضا في صعوبة الحصول على ممولين، وغياب ثقافة الفكر الريادي بين الشباب في المجتمع، والروتين وتعقد إجراءات الحصول على تراخيص، وعدم حصول الحاضنة على الدعم من المجتمع المحمي الذي تنتمي إليه، كما اطلعت على توصيات منها:

أن تشارك البنوك والقطاع الخاص في تمويل المشروعات الشبابية من منطلق المسؤولية الاجتماعية، والتركيز على المناطق الأقل نموًا؛ من خلال تبني فكرة الحاضنة الإقليمية، التي تقيم بمنطقة جغرافية معينة لتنميتها، واستغلال مواردها المحلية، ومنح الفرصة لرواد الأعمال فيها، وإجراء دراسات مسحية عن البيئة التسويقية؛ لتزويد رواد الأعمال بالمعلومات المختلفة عن السوق؛ لتقليل المخاطر السوقية، وتقديم الحوافز للمشروعات المتميزة بالحاضنة، واستخدام مراكز للفحص والجودة، وتأسيس شراكات مجتمعية يساهم فيها مع الحاضنات رجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، وتدريس مقررات عن ريادة الأعمال في مراحل التعليم العام، وتبني برامج وطنية تعمل على رفع مستوى ثقافة الفكر الريادي بين الشباب في المجتمع، واختزال الإجراءات الحكومية من خلال الاستفادة من برامج الحكومة الالكترونية، والتنسيق مع الجهات ذات الصلة؛ لتسهيل الإجراءات ووضع القوانين المشجعة لرواد الاعمال، وتوفير قواعد بيانات لعرض أفكار المشروعات التي تمثل فرص استثمارية أمام الشباب، والتوسع في إنشاء الحاضنات بالمناطق الأقل حظًا في التنمية للنهوض بها، وتنمية مواردها البشرية.

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/11/11 BusinessIncubators.pdf

18. الظلاعين، علي فلاح (2011)، أثر الأنماط الريادية على أداء المشاريع الصغيرة، كلية إدارة الاعمال، جامعة الشرق الأوسط (الكويت).

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر الانماط الريادية على أداء المشاريع الصغيرة في الكويت، والتعرف على وجود الفروق في أداء المشاريع الصغيرة حسب اختلاف الأنماط الريادية، ودراسة أثر النمط الريادي المثالي على أداء المشاريع الصغيرة في دولة الكويت من حيث الربحية، معدلات نمو الحصة السوقية، نمو عدد العاملين، كما حصلت هذه الدراسة الى نتائج منها:

النمط الريادي المثابر في الشركات الحاضنة والممولة للمشاريع الصغيرة كان مرتفعًا، ومؤشر الحصة السوقية في الشركات الحاضنة والممولة للمشاريع الصغيرة هو بشكل مرتفع، وكذلك انتهت على توصيات منها:

عمل برنامج تدريبي شامل لهدف التنوير بدور الريادة، والمشاريع الريادية وأهميتها للاقتصاد الوطني، وإقامة ورش تدريبية لتنفيذ البرنامج التدريبي، وتفعيل دور الاعلام بالوسائل المختلفة بأهمية المشاريع الريادية، وتفعيل البرامج الريادية لدى الشركات الممولة للمشاريع الريادية.

https://meu.edu.jo/libraryTheses/5860db18f1068_1.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/10:10

ثانيًا: الدراسات الأجنبية

الأبحـــــاث.

19. Maryla Maliszewka, Aditya Matteo, Dominique urn der Mensbrugghe, The potential Impact of COVID-19 0n GDP and Trade, A preliminary Assessment, East Asia and pacific region office of the chief Economist & Macroeconomics, Trade and investment Global practice April 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى التأثير المحتمل لكوفيد-19 على الناتج المحلي الإجمالي والتجارة، وذلك من خلال قلة استخدام العمالة ورأس المال، وزيادة في تكاليف التجارة الدول، وانخفاض في خدمات السفر.

https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33605/The-Potential-Impact-of-COVID-19-on-GDP-and-Trade-A-Preliminary-Assessment pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/8/22

20. Bahgat, Gawdat, Socio Economic and political impact of covid-19 on the GCC States.

تهدف هذه الدراسة إلى إعادة هيكلة النمط الاجتماعي السائد من خلال فرض الضرائب، وفي المقابل منح المواطنين لممارسة عدد من الحقوق السياسية، وكذلك الى تقييم من التأثير طويل المدى لازمة جائحة كورونا على البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتتمثل التحليل في عدة اتجاهات أولا: الحكومات في الخليج لهن حول العالم دورا كبيرا في الاقتصاد لمكافحة الوباء وتوفير شريان الحياة الاقتصادي للشعوب والشركات، وهذا الأهمية لا اختلاف وامره محسوم، ولكنه من عيوبه زيادة فرص الفساد في ضمان تسهيل للأشخاص الذين هم

في امس الحاجة اليها، كما ان الحكومة تحتاج الى تقارير شفافة وفي نفس الوقت المناسب، مع اتخاذ الإجراءات المحاسبية والمسائلة والتعاون الوثيق مع المجتمع المدني والقطاع الخاص كتمويل عام، وفي حالة تأزم الوضع تحتاج الدول الى منع خسارة الأموال الناجمة عن الفساد في الانفاق العام، ثانيا: استجابت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لتداعيات جائحة كورونا عن طريق ادخال المزيد من الهجرة المحظورة، حيث تمت إعادة العمال الأجانب الى اوطانهم الاصلية، وهذا لهم ابعاد في التأثير من العمال المهاجرين على بلدانهم ودول الخليج لعقود من الزمن، مع الإحاطة بان هناك منظمات حقوق الانسان تراقب أوضاع العمالة الأجنبية في دول الخليج عن كثب وأبدوا تخوفهم بشأن الرفاهة الاجتماعية بسبب جائحة كورونا، والظروف الغير صحية للعمالة المزدحمة وسوء المخيمات بشكل أوسع كتنظيف المبأة الجارية وصعوبة الوصول الى الخدمات الطبية الأساسية، وعلى ذلك فان الظروف المعيشية والمخيمات المزدحمة تجعلها التباعد الاجتماعي غير وارد، وكذلك ليس من الواضح سيمنح العمال الأجانب الى الخليج، وعلى غرار ذلك تنص احتواء فيروس كورونا بعض الدول مع عدد قليل من السكان أي (قطر والامارات والكويت) وفي نفس الوقت لا يستطيعون الحفاظ على ازدهارهم الاقتصادي وأسلوب حياتهم بدون عدد كبير من الأجانب رغم الازمة المزدوجة بسبب انهيار أسعار النفط وجائحة كورونا، ومن المهم للتأكيد لم تحدث من جميع دول الخليج معارضات شعبية، وذلك لسببين أولا تعد دول الخليج من اغنى الدول في العالم، وثانيا الاستثمارات مربحة في كل دول العالم عكس دول الخليج القليل منها حيث انها تكون تحت الضغط الدولي لإدخال الإصلاح السياسي واي تدابير حقيقة للشفافية والحرية والمسالة، لذا في ظل هذا الوضع غير راضيين مواطنين دول الخليج مع كيفية استجابتهم للشؤون المالية وتحولت الازمات الصحية الى منصات التواصل للنشر.

ISPI-AC-2020-Politics-of-pandemics-CH.5.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/9/7

21. Covid-19 conomic loss and food security

1 Ensuring for vulnerable populations: policy implication, Bangladesh, khundkir abed al-muttalib, 2-Muhammad muin al-din, 3-tsuchi sunobi.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم آثار الاغلاق الناجم عن فيروس كورونا المستجد Covid-19 على الأمن الغذائي، وتأثيرات الرفاهية على العمال في القطاعين الزراعي وغير الزراعي في بنجلادش، يخضع ما يقرب من نصف سكان العالم لشكل من اشكال القيود الحكومية للحد من انتشار كوفيد-19 وهو مرض شديد العدوى، حيث فرضت الحكومة اغلاقا على مستوى البلد، في حين أدى هذا الاغلاق الى تقييد انتشار كوفيد-19 في غياب الدعم الفعال الذي من الممكن ان يؤدي الى انعدام الامن الغذائي وخاصة للعمال الذين يعتمدون على الأجور اليومية من بين 61 مليون من القوى العاملة في بنجلادش، حيث يتم دفع ما يقارب 35% منهم على أساس يومي باستخدام معلومات من اكثر من 50000 مستجيب امتثلوا لمسح دخل وانفاق الاسرة (HIES) للفترة 2016-2017 في بنجلادش، وتقدر هذه الدراسة معدلات الأجور اليومية، حيث تبلغ 272.2تاكا بنجلاديش (BDT) في القطاع الزراعي و361.5 (BDT) في القطاع غير الزراعي باستخدام مكاسب الأجور اليومية المقدرة، حيث تقدر هذه الدراسة ان الاغلاق الكامل ليوم واحد يولد خسائر 64.2 مليون دولار امريكي من الخسائر المكافئة مع الاخذ في الاعتبار خسارة أجور العمال المياومين فقط بعد تقدير الانفاق اليومي على الغذاء للفرد بشكل منفصل للسرة الزراعية وغير الزراعية، وتقدر هذه الدراسة الحد الأدنى من حزم التعويضات للأسر المزروعة وغير الزراعية القائمة على الاحور بحوالي 1 دولار امريكي في اليوم لكل اسرة لضمان الحد الأدنى من الامن الغذائي.

https://journals.plos.org/plosone/article/file?type=printable&id=10.1371/journal.pone.0240709

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/9/19

22. shafi, mohsin, 2020, Impact of COVID-19 pandemic on micro, small, and medium-sized Enterprises operating in Pakistan.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والباكستاني، وعلى وضع الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتوصيات للشركات والسياسات التي تساعد في تقليل خسائر الأعمال، والبقاء على قيد الحياة خلال الأزمة؛ باعتماد منهجية استكشافية مع مراجعة شاملة للأدبيات، بما في ذلك وثائق السياسة والأوراق البحثية والتقارير في المجالات ذات الصلة، مع إضافة أدلة تجريبية بجمع بيانات من 184 شركة باكستانية متناهية الصغر وصغيرة، من خلال عمل استبانة ثم تحليل البيانات من خلال الإحصاء الوصفي، وتوصلت إلى أن معظم الشركات تأثرت بشدة، وتواجه العديد من المشاكل مثل المالية، وتعطل سلسلة التوريد، وانخفاض الطلب، وانخفاض المبيعات والأرباح، بالإضافة إلى أكثر من 83% من الشركات لم تكن مستعدة أو لديها سلوكيات معالجة للوضع، كما أفاد أكثر من ثلثي الشركات أنها لا تستطيع البقاء على قيد الحياة، كما أوصت على بعض المقترحات، إلا أنها قد لا تكون كافية لمساعدة المشروعات المتناهية والصغيرة والمتوسطة خلال الأزمة المستمرة .

ile:///C:/Users/User/Desktop/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%AA%D8%B4/%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B3/null.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/10/15

23. The impact of the COVID-19 pandemic on the activities of small enterprises on the example of business customers of a manufacturing company.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأثر من جائحة كورونا على أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعرض الدراسة على المشكلات المتعلقة بالوباء العالمي عن Covid-19، وكذلك توضيح تأثير الوباء على أنشطة الشركات، وعلى نتائج البحث الذي يظهر قرارات مديري الشركات خلال جائحة كورونا التي تؤثر على سلوك الموظفين، الموردين، العملاء، مع إمكانية نتائج البحث مصدرا للإدارة العليا والمتوسطة والموظفين.

file:///C:/Users/User/Desktop/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%AA%D8%B4/%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B3/null.pdf

تم الاطلاع على الموقع 2021/9/23

24. Resilience measures to dealing with the COVID-19 pandemic. Evidence from Romanian micro and small enterprises Carmen PĂUNESCU Bucharest University of Economic Studies, UNESCO Department for Business Administration, Bucharest, Romania carmen.paunescu@ase.ro.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تدابير المرونة التي يمكن للمؤسسات الصغرى والصغيرة في رومانيا النظر فيها؛ للتعامل مع الاضطرابات التي يسببها الوباء، تم استخدام المسح القائم على الاستبيان لجمع البيانات من عينة من المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في الجزء الأوسط من البلاد، تم استخدام تحليل عامل استكشافي لتحديد المتغيرات الأساسية التي تشرح نمط الارتباطات بين تدابير المرونة للمؤسسات، والتي تساعدها على التعامل مع آثار الوباء لمواجهة الوباء، والتدرج في التحليل واختباره بشكل أكبر ، بالإضافة إلى ذلك تم إجراء انحدار خطي متعدد؛ لتحديد أي من تدابير المرونة له التأثير الأكبر على المرض الذي تتغلب عليه المؤسسات.

تُظهر النتائج أنه لكي تتمكن الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر من التعامل بشكل أفضل مع الاضطراب الناجم عن جائحة COVID-19، لذا يجب أن تظهر في المقام الأول، الانفتاح على الابتكار في الإنتاج، والتكيف، وضمان دعم قوي للعملاء والمجتمعات. ثانيًا، يجب توجيه الجهود نحو ضمان كفاءة إدارتها التشغيلية الداخلية وحماية العمال، في حين أن هناك ظروفًا خارجية تدفع المؤسسات إلى اعتماد العديد من تدابير المرونة؛ للاستجابة بشكل أفضل للوباء، فإن الدوافع الأكثر صلة بهذا القرار هي بشكل عام دوافع داخلية بطبيعتها.

file:///C:/Users/User/Desktop/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%AA%D8%B4/%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B3/null%20(2).pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/10/17

25. **Aakash Mehrotra, Abhishek Anand, Gayatri, Manoj Nayak, Mohak Srivastava, Nitish Narain, Shobhit Mishra, Surbhi Sood, Impact of COVID-19 pandemic on micro, small, and medium enterprises (MSMEs)**

تهدف هذه الدراسة إلى فهم وقياس أثر جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوجيه ودعم السياسات لإعادة بناء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقييم تأثير جائحة كورونا من خلال الإيرادات، والتكاليف، وسياسة التوريد، وأنشطة الاعمال، ومجموعة المنتجات، وإدارة السيولة، وكذلك استكشاف الخيارات لتقليل التهديدات، وتعظيم فرص العمل، وفهم دور جائحة كورونا وتأثيرها على شبكات رواد الأعمال، وتقييم خدمات دعم القطاعين العام والخاص، كما اطلعت على بعض التوصيات منها:

اعتماد تدابير فورية لزيادة الدخل، وتخفيف العبء على النفقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال دعم الدخل وتخفيف الانفاق، حيث أن زيادة الدخل تعمل على مساعدة مالية لمدة 3 اشهر لمساعدتهم على إدارة النفقات الفورية، وتعيين نسبة من العقود الحكومية المطروحة تعطى مباشرة الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتسهيلات في الضمانات البنكية؛ لتمكين خلق بيئة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك زيادة فرص للحصول على الخدمات المالية المناسبة، من خلال سرعة الحصول على التمويل واعتماد التكنولوجيا، والعمل على تعزيز أثر السياسات، من خلال تحسين استهداف المؤسسات الغير رسمية؛ حيث تسجل كل المؤسسات للحصول على الدعم الحكومي، والحصول على قاعدة بيانات كاملة ومعتمدة .

Impact-of-COVID-19-pandemic-on-micro-small-and-medium-enterprises-MSMEs-India-report-1 (1).pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/9/20

أهم النتائج من الدراسات السابقة

1. الإجراءات الاحترازية بكافة انواعها (الإغلاق الكلي أو الجزئي) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم دول العالم الموبوءة وإغلاق السفر سواء تجاري أو سياحي مما أدى إلى ركود الاقتصاد الدولي.
2. الأزمة الاقتصادية خلقت الابتكار والتجديد فالمؤسسات الناجحة هي التي تعاملت مع الجائحة وأخذت المبادرة في اغتنام الفرص في الأسواق باستخدام طرق مبتكرة.
3. أهمية ادراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قواعد بيانات جديدة والاهتمام بالموظفين الذين يتميزون في استخدام التكنولوجيا الرقمية لضمان العمل عليها في المؤسسة في العمليات التجارية.
4. خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علاقة مع عدة موردين حيث ان التعامل معهم يقلل من خطر نقص السلع او المواد المصنعة.
5. الاهتمام المتزايد من حكومة سلطنة عُمان بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهمية هذا القطاع الحيوي في تحقيق التنمية الاجتماعية ويكون رافدًا في الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني

الإطـــــــــــار النظـــــــــري

التعريف بجائحة كورونا

الفصل الثاني

الإطـــــــــــار النظـــــــــري

المبحث الأول: التعريف بجائحة كورونا

1-2. ما هو فيروس كورونا؟

فيروسات كورونا فصيلة واسعة الانتشار، معروفة بأنها تسبب أمراضًا تتراوح من نزلات البرد الشائعة إلى الاعتلالات الأشد وطأة، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسيةME) ، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (السارس)، ومن أعراضه المنتشرة: الحمى، السعال الجاف، الاجهاد، فقدان الذوق والشم، احتقان الأنف، ألم الحلق، الصداع، آلام العضلات، الغثيان، الاسهال، ...

ويستوجب توجيه للأشخاص من جميع الأعمار الذين يشتكون من هذه العلل السابقة الذهاب مباشرة إلى أقرب مركز صحي أو مستشفى لأخذ العلاج المناسب، وأي مرض جديد لا يتوفر له علاج ولا لقاح، وتستمر معاناة بعض الأشخاص الذين أصيبوا بكوفيد-19 من الأعراض سواء دخلوا المستشفى أم لا، بما في ذلك الشعور بالإجهاد والأعراض التنفسية وتعمل منظمة الصحة عملا جبار للحد من هذه الجائحة، وذلك من خلال عمل الارشادات الخاصة برعاية المرضى، والحث على إجراء الدراسات وعمل الأبحاث لعمل اللقاحات، وتشجع المنظمة جميع البلدان على تعزيز ترصد حالات العدوى واستعراض أنماط غير اعتيادية .

https://www.who.int/ar/news-room/q-a-detail/coronavirus-disease-covid-19

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/3/3

2. ماهي جائحة كورونا (كوفيد-19)؟

اسم كوفيد-19 هو الاسم الذي أصدرته منظمة الصحة العالمية للفيروس المسبب لمرض الالتهاب الرئوي الحاد والمعروف باسم (كورونا)، والذي أعلنته منظمة الصحة العالمية جائحة عالمية الذي يؤثر المرض على الناس بشكل مختلف، حيث تظهر معظم الحالات أعراضًا خفيفة،

خاصة عند الأطفال والشباب، ومع ذلك فأنّ بعض الحالات يمكن أن تظهر بشكل حاد وخطير، حيث يحتاج حوالي 20٪ من المصابين للرعاية الطبية في المستشفى.

https://help.unhcr.org/iraq/coronavirus-covid-19-resources/

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/3/3

فيروسات كورونا هي عائلة كبيرة من فيروسات الجهاز التنفسي ويسبب بعضها أمراضًا أقل من غيرها مثل نزلات البرد، وأمراض أخرى أشد مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة وتنتقل بعض هذه الفيروسات بسهولة من شخص لآخر عكس فيروسات أخرى.

وجائحة فيروس كورونا أو جائحة كوفيد-19 والمعروفة أيضًا باسم جائحة كورونا هي جائحةٌ عالميةٌ مستمرةً حاليًا لمرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19)، سببها فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة) سارس-كوفيد-2.

تفشّى المرض للمرة الأولى في مدينة وهان الصينية في أوائل شهر ديسمبر عام 2019، حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية رسميًا في 30 يناير، حيث أن تفشي الفيروس يُشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي، وأكدت تحول الفاشية إلى جائحة يوم 11 مارس 2020م.

ينتقل الفيروس بالدرجة الأولى عند المخالطة اللصيقة بين الأفراد، وغالبًا عبر الرذاذ والقطيرات التنفسية الناتجة عن السعال أو العطاس أو التحدث وعادة ما تسقط القطيرات على الأرض أو على الأسطح دون أن تنتقل عبر الهواء لمسافات طويلة في سياق أقل شيوعًا، حيث قد يُصاب الأفراد نتيجة لمس العينين أو الفم أو الأنف بعد لمس سطح ملوث بالفيروس وتبلغ قابلية العدوى ذروتها خلال الأيام الثلاثة الأولى بعد ظهور الأعراض مع إمكانية انتقال المرض قبل ظهورها عبر المرضى غير العرضيين.

تشمل الأعراض الشائعة للمرض الحمى والسعال والإعياء وضيق النفس وفقدان حاستي الشم والتذوق، وقد تشمل قائمة المضاعفات كلًا من ذات الرئة، ومتلازمة الضائقة التنفسية الحادة، وغالبا المدة الزمنية الفاصلة بين التعرض للفيروس وبداية الأعراض تتراوح من يومين حتى 14

يومًا بمعدل وسطي يبلغ خمسة أيام، وتشمل التنبيهات والتوصيات الوقائية غسل اليدين وتغطية الفم عند السعال والمحافظة على مسافة كافية بين الأفراد، وارتداء أقنعة الوجه الطبية (الكمامات) في الأماكن العامة، ومراقبة الأشخاص المُشتبه بإصابتهم مع عزلهم ذاتيًا، لذا كلف هذا الوباء أضرارًا اجتماعية واقتصادية عالمية بالغة، تتضمن أضخم ركود اقتصادي عالمي منذ الكساد الكبير.

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9_%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3_%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 15/4/ 2021

3-2. آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي

تماشيًا مع انتشار فيروس جائحة كورونا (كوفيد-19)، ومعاناته على البشرية في أرجاء العالم، فقد طغى تأثيره على قطاع حيوي من القطاعات الاقتصادية التنموية في العالم، إذ أنه ليس فيروسًا معديًا على المستوى الطبي فقط، وإنما كذلك على الاقتصاد، ففي 5 من مارس 2020، قالت المفوضية الأوروبية أن إيطاليا وفرنسا معرضتان لخطر الانزلاق إلى الركود. (Beatrice & Richard.2020.01)

حدوث حالة من عدم اليقين حول عمر الأزمة الاقتصادية التي أثر فيها فيروس جائحة كورونا، حيث إن هذا الوباء مختلف من الناحية الاقتصادية، لأنه ضرب بشدة الاقتصاديات الكبرى، وأكثر الدول تأثرًا مجموعة السبعة والصين، وتتفاوت البينات الطبية، الا انه اعتبر تاريخ 2020/3/5 أكثر عشر دول تضررًا هي تقريبًا أعلى اقتصاد في العالم، ومن المرجح أن يتضرر قطاع التصنيع العالمي من ثلاثة جوانب:

أولًا: تعطل الإمدادات المباشرة سيعيق الإنتاج، حيث يركز الفيروس على قلب التصنيع في العالم (شرق آسيا)، وينتشر بسرعة في الشركات الصناعية العملاقة الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا.

ثانيًا: ستؤدي العدوى في سلسلة التوريد إلى تضخيم صدمات التوريد المباشرة، حيث ستجد قطاعات التصنيع في الدول في الحصول على المدخلات الصناعية المستوردة من الدول المتضررة بشدة.

ثالثًا: ستكون هناك اضطرابات في الطلب بسبب حالات الركود وانخفاض الاقتصاد الكلي، وبسبب حالة الترقبُ سيطر على المستهلكين والمستثمرين، والتأخير في الشراء التي تسيطر على المستهلكون والمستثمرون.

(آثار كوفيد-19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر، الصين والإمارات العربية المتحدة، ص 267).

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/141724

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/11/11

4-2. استجابة الحكومات العربية

تماشيًا مع الواقع المتأزم والاحداث المتسارعة حدثت انتفاضة بشكل متقدم بالاستجابة لدى الحكومات العربية، حيث عملت منظمة العمل العربية بحكمها المنظمة العربية المعنية بقطاعي العمل والعمال، بإصدار استجابة تساعد الدول في مواجهة تداعيات هذه الازمة، وآليات المواجهة المقترحة وانعكاساتها على أسواق العمل العربية، المنشور 18-5-2020، والتي اعتمدت فيها على إعداد منظومة قياس متعددة المراحل في إطار سلسلة من التوقعات التي تعكس وضعية الأزمة وآثارها القائمة والمتوقعة على أسواق العمل، وهناك العديد من الأنشطة والفعاليات التي قامت بها المنظمة منها:

- دراسة حول "العودة للعمل أثناء جائحة "كوفيد – 19" 17 مايو 2020.
- دراسة حول "تأثيرات جائحة كوفيد – 19 على أنظمة الحماية الاجتماعية" 9 يونيو 2020.
- رقمية عمل حول "تداعيات أزمة كورونا على أسواق العمل، وتفعيل برنامج الحماية الاجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة". 24 يونيو 2020.
- الويبنار الأول حول "أساسيات وتقنيات العمل عن بعُد" 11 يونيو 202.

- الندوة التفاعلية حول "استئناف العمل أثناء جائحة كوفيد – 19" 22 يونيو 202.
- ندوة حول "تأثيرات وتداعيات أزمة كورونا على سموق العمل، وارتفاع معدلات البطالة والفقر في المنطقة العربية " 24 يونيو 2020 بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مع إدارة المنظمات والاتحادات الغربية العربية.
- مناقشة التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد – 19 على الصناعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص في الوطن العربي" يوم 1 يوليو 2020 بالتعاون مع القطاع الاقتصادي لجامعة الدول العربية، واتحاد الغرف العربية.
- جلسة حول "تأثيرات تداعيات جائحة كورونا على قضايا التشغيل وأسواق العمل العربية" 8 يوليو 2020.
- ندوة حول "تأثير جائحة كوفيد – 19 على المرأة العربية العاملة" 15 يوليو2020.
- الويبنار الثاني حول " مراجعة استراتيجيات إدارة الموارد البشرية في ظل تغير بيئة الاعمال بعد جائحة كوفيد – 19،2020/7/22.
- ندوة تفاعلية حول " دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أزمة كورونا، ومدى تأثيرها في إعادة رسم المنظومة الاقتصادية الرقمية وانعكاساتها على سوق العمل 2020/9/9.
- ندوة حول " التحديات التي تواجه أنظمة الحماية الاجتماعية في ظل جائحة كورونا.

(تأثيرات أزمة "كورونا" كوفيد-19" على قضايا التشغيل وأسواق العمل العربية،2020، ص27-28).

http://www.aoad.org/aoad-library/Presnt/ArabLab2.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/3/13

5-2. آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العماني خلال 2020-2021

التأثير الاقتصاد العماني على غرار كافة اقتصادات العالم من آثار هذه الجائحة حيث تعتمد عمان بشكل أكبر في دخلها القومي على النفط، ونتيجة لذلك حدث انخفاض الاعتمادات في الموازنات السنوية، لذا نطرح في هذه الدراسة نتيجة التأثير الواضح من خلال هذه المعطيات.

الموازنة العامة للسلطنة لعام 2021

- تم احتساب سعر 45 دولار أمريكي لبرميل النفط في موازنة عام 2021 مقارنة مع 58 دولار للبرميل في موازنة عام 2020. بلغت الإيرادات الإجمالية المقدرة مبلغ 64.8 مليار ر.ع. مقارنة مع 46.8 مليار ر.ع. من الإيرادات المتوقع تسجيلها في عام 2020.
- مجموع الإنفاق المقدر عند 88.10 مليار ر.ع. بانخفاض نسبته 6.17 %عن المقدر لعام 2020.
- تم افتراض العجز عند 2.2 مليار ر.ع. وهو أقل من المقدر والفعلي – طبقا للتقديرات الأولية – لعام 2020.
- سيتم تسديد العجز عن طريق وسائل داخلية وخارجية بمبلغ 1.6 مليار ر.ع. وبنسبة 73 %، في حين أن النسبة المتبقية سيتم تسديها عن طريق السحب من الاحتياطات.
- ارتفع مبلغ الدعم في الموازنة الى 800 مليون ر.ع. لعام 2021.
- من المتوقع أن ينتج عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة (بداية من شهر أبريل 2021). مبلغ 300 مليون ر.ع.
- تم افتراض أن تبلغ تكلفة تمويل الدين 1.2 مليار ر.ع. بينما سيبلغ مبلغ سداد الديون 150 مليون ر.ع. بانتهاء نهاية عام2021.
- تم افتراض أن تبلغ تكلفة تمويل الدين 1.2 مليار ر.ع. بينما سيبلغ مبلغ سداد الديون 150 مليون ر.ع. بانتهاء نهاية عام2021.
- المصروفات الاستثمارية المقدرة عند 1.5 مليار ر.ع. (0.9 مليار ر.ع. من قبل الحكومة)، و(2.9 مليار ر.ع. من قبل جهاز الاستثمار العماني)، و(1.3 مليار ر.ع. من قبل شركة تنمية طاقة عمان).
- القطاعات الاساسية المعتمدة لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار خطة التوازن المالي متوسطة المدى: المرافئ البحرية والتعليم والبيئة والنقل والرعاية الصحية والبلديات والخدمات الحكومية.

أشعرت حكومة السلطنة عن الموازنة العامة 2021، حيث شهدت سيطرة أفضل على التكاليف من خلال اتخاذ تدابير مختلفة خاصة لخفض الانفاق وتتمثل تحويل أعباء مصروفات إنتاج النفط والغاز الى شركة تنمية نفط عمان، وذلك بعد إنشاء شركة تنمية طاقة عمان ش.م، ودمج عدة وزارات مع بعضها خلال عام 2020، وهيكلة الدعم في قطاعي الكهرباء والمياه، وزيادة الإنفاق الاستثماري من قبل جهاز الاستثمار العماني، وخلق المزيد من برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فمن المتوقع أن يصل إجمالي الإيرادات إلى 8.5 مليار ر.ع. مقارنة بالرقم المقدر في الموازنة البالغ 10.7مليار ر.ع. كما تبين التقديرات إلى انخفاض الإنفاق العام إلى ما يقرب من 12.7 مليار ر.ع.، بانخفاض قدره 4 ٪ مقارنة بموازنة عام 2020. ومع ذلك، ارتفع العجز الأولي بمقدار 1.7 مليار ر.ع.، أي 68، % ليصل إلى 42 مليار ر.ع.، مقابل عجز مقدر عند 2.5 مليار ر.ع. (وزارة المالية، سلطنة عُمان)

d82c3f5c-1130-49db-b684-28376fe2d640.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/10/20

الشكل (1) يوضح تقديرات الإيرادات مع الانفاق والعجز في الموازنة العامة للدولة

الإيـــــــرادات

توضح تقديرات حكومة السلطنة أن تبلغ إيرادات بنحو 64.8 مليار ر.ع.، طبقا لموازنة عام 2021، وهو ما يعد انخفاضًا بنسبة 19.3 %عن الإيرادات المقدرة في موازنة العام الماضي، وأعلى ببسيط من الأرقام الفعلية المتوقعة لعام 2020. وقدرت الحكومة انكماشا بنسبة 29.6 % في عائدات النفط والغاز، حيث تم احتساب سعر برميل النفط عند 45 دولارا أمريكيًا للبرميل لعام 2021 مقارنة بـ 58 دولارا أمريكيًا للبرميل في عام 2020 .ومن المتأمل أن تصل عائدات النفط والغاز إلى 5.42 مليار ر.ع .في عام 2021 مقارنة بـ 7.7 مليار ر.ع. في عام 2020، فقد شكلت إيرادات النفط والغاز غالبية الإيرادات بنسبة 62.7 %، بينما المصادر الغير النفطية بلغت 31.3%.

d82c3f5c-1130-49db-b684-28376fe2d640.pdf

(نفس المصدر السابق)، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/10/20

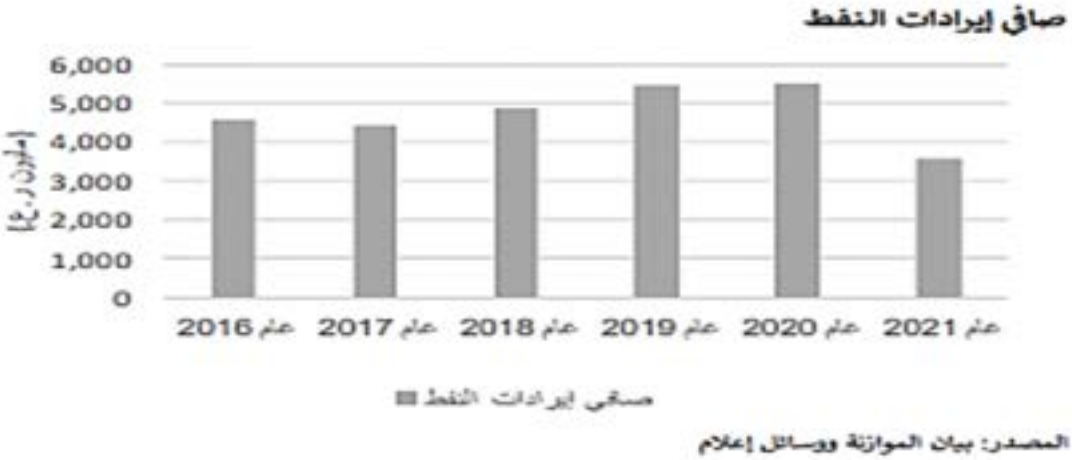

الشكل (2) يوضح إيرادات النفط

الايرادات النفطيـــــة:

افترضت موازنة عام 2021 مبلغ إيرادات النفط عند 3.55 مليار ر.ع. بانخفاض نسبته 35.5% مقارنة مع الأرقام المقدرة في موازنة عام 2020 التي بلغت 5.5 مليار ر.ع. جاء هذا التراجع بسبب انخفاض سعر النفط المعتمدة في الميزانية إلى 45 دولارًا أمريكيًا للبرميل، مع الأخذ في الحسبان تقديرات الوكالة العالمية. في حين أنه من المؤمل أن يبلغ إنتاج النفط 960 ألف برميل يوميًا، مع مراعاة التزام السلطنة بخفض إنتاج النفط وفق 2020 إلى أبريل 2022. نعتقد

أن الحكومة كانت متحفظة للغاية في اعتماد سعر النفط في الموازنة، ونعتقد أن متوسط سعر النفط لعام 2021 سيكون أعلى بكثير بمجرد أن يؤدي خفض الإنفاق الرأسمالي الذي أعلنته شركات النفط والغاز العالمية العملاقة إلى الضغط على إمدادات النفط في المستقبل، كما أعلنت الحكومة عن إنشاء شركة تنمية طاقة عمان، وتم نقل حصة الحكومة في المربع رقم 6 إلى الشركة المذكورة مع إدارة هذه الحصة من قبل شركة تنمية طاقة عمان لأفضل الممارسات في إدارة أصول الطاقة، كما سيتم تكليف شركة تنمية طاقة عمان بتحصيل عائدات النفط والغاز، ومسؤولية النفقات الرأسمالية، والنفقات التشغيلية للإنتاج السنوي، وتطوير قطاع النفط والغاز، بالإضافة إلى ضخ المزيد من الاستثمارات في هذا القطاع؛ من أجل تعزيز العوائد المالية والاقتصادية، مع العلم تم حذف نفقات شركة تنمية نفط عمان من الموازنة العامة للدولة، وهذا من دوره أن يؤدي إلى ما يلي:

- انفرادية شركة تنمية نفط عمان من حيث تمويل مشاريعها التنموية.
- تقليل العجز، وانعكاس القيمة الحقيقية لقطاع النفط والغاز.
- رفع مؤشر الأداء المالي والتصنيف الائتماني السيادي للسلطنة.
- تحسين الأنشطة الاقتصادية والقيمة المضافة للأنشطة النفطية.

d82c3f5c-1130-49db-b684-28376fe2d640.pdf

(نفس المصدر السابق)، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/10/20

إيرادات الغـــــــاز:

تراجعت إيرادات الغاز لعام 2021 بنسبة 15.0 ٪ لتصل إلى 1.87 مليار ر.ع. مقارنة بـ 2.2 مليار ر.ع. في عام 2020. وانخفضت إيرادات الغاز في عام 2020 الفعلية (طبقا للأرقام الأولية) بمقدار 500 مليون ر.ع. نتيجة انخفاض أسعار الغاز الطبيعي، وكذلك يرافقه انخفاض المبيعات، اذ تقدر تكلفة شراء ونقل الغاز بنحو 780 مليون ر.ع. في موازنة عام 2021، وهو ما يمثل 8 %من إجمالي النفقات الجارية، وكذلك تم الاحتفال بتدشين شركة بي بيُ عمان العملاقة للتنقيب عن النفط والغاز بالإتمام الناجح لأول عملية حفر لبئر في المربع 61 بالسلطنة من قبل المطور المحلي لخدمات الآبار، أبراج لخدمات الطاقة. إن المربع 61 هو أحد

أكبر مخزونات الغاز المحكم في الشرق الأوسط. ومع ما يقدر بـ 10.5 تريليون قدم مكعب من موارد الغاز القابلة للاستخراج، فإن المربع 61 لديه القدرة على توفير ما يقرب من 35 ٪ من إجمالي الطلب على الغاز في السلطنة.

d82c3f5c-1130-49db-b684-28376fe2d640.pdf

(نفس المصدر السابق)، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/10/20

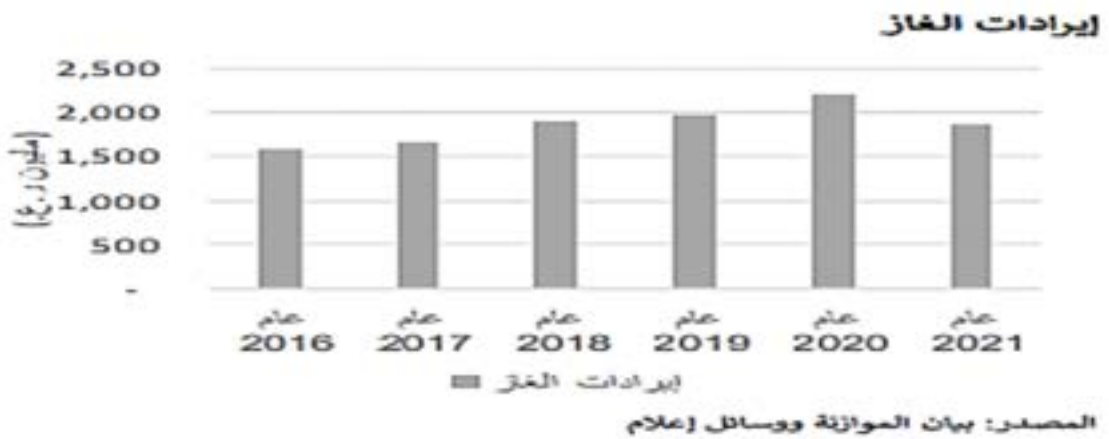

الشكل (3) يوضح إيرادات الغاز

الإيرادات غير النفطية:

بلغت الإيرادات غير النفطية المدرجة في الموازنة لعام 2021 عند 3.22 مليار ر.ع. مقارنة بالرقم المدرج في موازنة عام 2020 والبالغ 3.0مليار ر.ع.، بزيادة قدرها 7.3. % وترجع هذه الزيادة إلى توقع زيادة عائدات الضرائب في عام 2021 بسبب تطبيق ضريبة القيمة المضافة، والاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية. هذا وانخفضت الإيرادات غير النفطية في عام 2020 بمقدار 600 مليون ر.ع. بسبب آثار جائحة كوفيد – 19، وللحد من ارتفاع الآثار السلبية على النشاط الاقتصادي علقت الحكومة تطبيق العديد من الرسوم والضرائب مثل: (ضريبة السياحة، ورسوم البلدية، والضرائب، وإيجارات المناطق الصناعية، ورسوم تجديد السجل التجاري، ورسوم الشحن والمناولة، وغيرها)، مما ساهم في زيادة التراجع في إيرادات النفط .وفي عام 2021، يركز اهتمام الحكومة على الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة ونتوقع أن تجمع ما يصل إلى 320 مليون ر.ع. من كلا الإجراءين.

d82c3f5c-1130-49db-b684-28376fe2d640.pdf

(نفس المصدر السابق)، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/10/20

الشكل (4) يوضح الإيرادات الغير النفطية

الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية:

في إطار اتفاقية الضريبة الموحدة الانتقائية لدول الخليج وفي ضوء تطبيقها من قبل عدد منها، قامت حكومة السلطنة بتطبيق الضريبة الانتقائية في منتصف عام .2019، حيث يتم فرض هذه الضريبة على التبغ ومشتقاته، ومشروبات الطاقة، والمشروبات الكحولية، ولحم الخنزير بنسبة 100 %، والمشروبات الغازية بنسبه 50%، وفي عام 2020، تم التنفيذ في تطبيق الضريبة الانتقائية على المشروبات الكحولية بنسبة 100%، كذلك تم توسيع الوعاء الضريبي للضريبة الانتقائية ليشمل المشروبات المحالة بنسبة 50 % اعتباً را من بداية أكتوبر 2020، إذ تعتبر ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك، بحيث يتحمل المستهلك النهائي تكلفة ضريبة القيمة المضافة، وسيتم تنفيذ الضريبة على السلع والخدمات في السلطنة اعتبارا من أبريل 2021، باستثناء قطاعي التعليم والصحة، وبعض السلع الأساسية، مع العلم يعتبر معدل ضريبة القيمة المضافة البالغ 5 ٪ المطبق في السلطنة، اذ ان حكومة السلطنة تقدر الوضع بان اثر ضريبة القيمة المضافة من بين أدنى المعدلات على المستوى العالمي، ومن المتأمل أن يكون تأثير ضريبة القيمة المضافة على تكلفة المعيشة ضئيلا، كما أن الضريبة المضافة تمثل إيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقدرة التنافسية الدولية للسلطنة.

d82c3f5c-1130-49db-b684-28376fe2d640.pdf

(نفس المصدر السابق)، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/10/20

الجدول (1): يوضح الجدول أدناه مساهمة القطاعات الاقتصادية المتنوعة في الناتج المحلي الإجمالي (النفطي / غير النفطي) بالأسعار الثابتة.

	2019a	2020a	2021e
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	-0.8%	-4.3%	2.3%
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي (%)	0.2%	-1.7%	1.1%
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)	0.4%	-5.6%	2.9%
متوسط سعر النفط (دولار أمريكي / برميل).	65	47.6	45

المصدر: بيان الموازنة العامة للدولة 2021

الإنفـــــــاق:

قدر الانفاق العام في الموازنة بنحو 10.88 مليار ر.ع. لعام 2021 مقارنة بـ 13.2 مليار ر.ع. في عام 2020، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 17.6% بانخفاض في موازنة عام 2021 وأقل بنسبة 14 ٪عن الأرقام الأولية الفعلية لعام 2020. ومثل بند المصروفات الجارية نسبة 82.9% من الإجمالي، والمصروفات الاستثمارية بنسبة 8.3 %، والمساهمات ونفقات أخرى بنسبة 8.8 %، ونفقات الاستثمار 8.3%، والمشاركة والمصروفات الأخرى بنسبة 8.8 % تم احتساب المصروفات الإجمالية في موازنة عام 2021 على أساس الاعتبارات التالية:

- حذف بند مصروفات إنتاج النفط والغاز لشركة تنمية نفط عمان من الموازنة بعد إنشاء شركة تنمية طاقة عمان.
- تقليص المصروفات الجارية للوحدات الحكومية بنسبة 5 ٪ لتوخي الحذر الأثر المالي للإجراءات المالية، مثل: التقاعد، وإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة، ومراجعة الدرجات المالية للموظفين الجدد.
- تخصيص مخصصات نفقات الغاز وفقا للتكلفة المتوقعة، وتخصيص مخصصات لدعم الكهرباء، مع مراعاة نتائج إجراءات الدعم الجديدة.
- اعتماد الدعم لقطاع المياه والصرف الصحي والنفايات، حسب تقديرات الجهات ذات العلاقة للقروض القائمة والمخطط لها.

- تقدير تكلفة خدمة الدين العام وفقًا للقروض القائمة والمخطط لها.

خطط الإنفاق الأخرى:

- الحفاظ على نفقات الخدمات الأساسية، مثل: التعليم، والرعاية الصحية، والإسكان، والرعاية الاجتماعية، ويمثل الإنفاق على مثل هذه الخدمات الأساسية حوالي 40 ٪ من الإنفاق الجاري، وهو الأكبر في الموازنة.
- يعتمد الإنفاق على المشاريع التنموية بمبلغ 900 مليون ر.ع. في موازنة عام 2021، وهو يمثل المبلغ المقدر الذي يتوجب دفعه خلال العام حسب التقدم الفعلي الجاري للمشاريع، ومن تم إعادة ترتيب أولويات المشاريع التنموية من حيث أهميتها، وتكلفتها، وعائدها الاقتصادي والاجتماعي.
- تخصص مصروفات شراء ونقل الغاز بمبلغ 780 مليون ر.ع. في موازنة عام 2021 بنسبة 8 % من إجمالي النفقات الجارية.
- تعتمد الاعتمادات المخصصة للدعم بحوالي 800 مليون ر.ع.، بالإضافة الى دعم قطاعات الكهرباء والمياه، والصرف الصحي، والنفايات، بالإضافة إلى دعم المنتجات النفطية، وقروض الإسكان، والتنمية.
- يواصل بنك الإسكان العماني تقديم قروض الإسكان بمبلغ إجمالي مخصص قدره 100 مليون ر.ع.
- تقدر الاعتمادات الإجمالية المخصصة لدعم المنتجات النفطية بحوالي 35 مليون ر.ع.
- تشير التقديرات إلى أن تكلفة خدمة الدين العام ستصل إلى 2.1 مليار ر.ع. في عام 2021، بسبب ارتفاع الدين العام والفوائد، بالإضافة الى تخصيص مبلغ 150 مليون ر.ع. في الموازنة لسداد القروض المستقبلية جزئيًا.

d82c3f5c-1130-49db-b684-28376fe2d640.pdf

(نفس المصدر السابق)، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/10/20

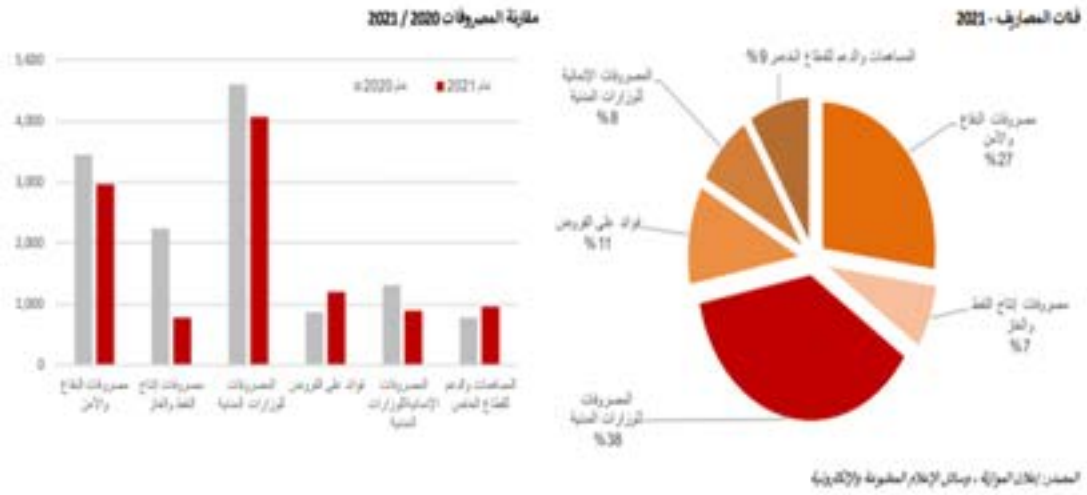

الشكل (5) **و** **الشكل (6)**

يوضحان نسب المصاريف على القطاعات المختلفة بين عامي2020 ، 2021

العجـــــــز

تتنبأ الحكومة تسجيل عجز بمقدار مبلغ 24.2 مليار ر.ع لعام 2021، وقد وضعت الخطة لعام 2021 على ذات المنهجية تقريبًا، تبعا للسنوات السابقة لتمويل العجز، وذلك تماشيًا مع المبادئ التوجيهية التي وضعت للحفاظ على الصندوق الاحتياطي للدولة، والاعتماد على الاقتراض، ولا سيما الاقتراض الخارجي لتمويل العجز، فمن الاجراءات أن يتم ترتيب اقتراض خارجي ومحلي بقيمة 64.1 مليار ر.ع. إلى جانب 0.6 مليار ر.ع. سيتم سحبها من الاحتياطي للدولة. لقد اتسمت إجراءات الحكومة بالواقعية والعملية فيما يتعلق بالاقتراض خلال عام 2020، مع الاخذ في الاعتبار التغيرات الغير متوقعة لأسعار الفائدة المستقبلية، اذ ان الحكومة تتوقع أن تكون عملية الاقتراض في عام 2021 سهلة نسبيًا، حيث أن التقلبات وحالات عدم اليقين ستتضح بشكل أكبر في عام 2021 مقارنة بعام 2020. وبالنسبة لخدمة الدين، فقد خصصت الحكومة مبلغ 2.1 مليار ر.ع. في عام 2021، كذلك تم تخصيص مبلغ 150 مليون ر.ع. في الموازنة لسداد القروض المستقبلية جزئيًا. (وزارة المالية، سلطنة عُمان)

d82c3f5c-1130-49db-b684-28376fe2d640.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/10/20

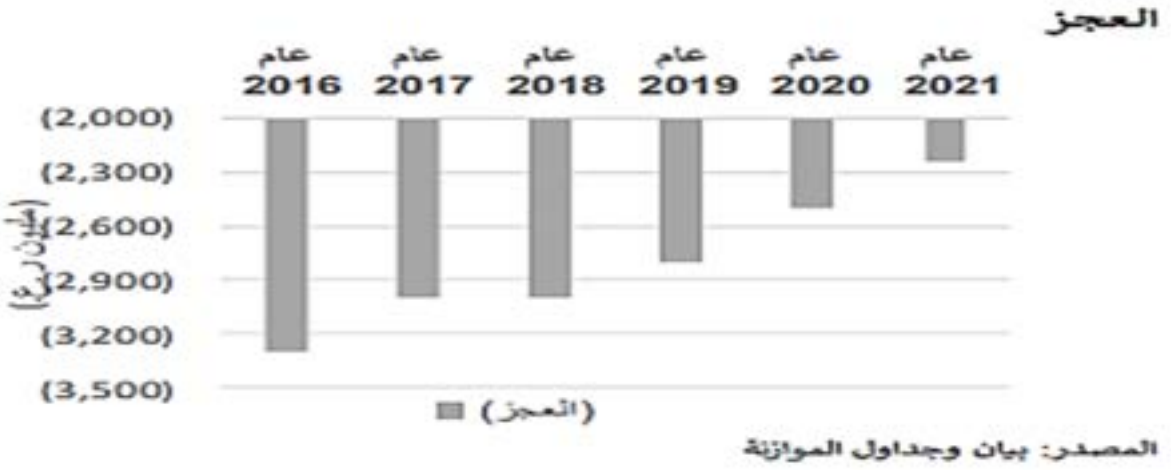

الشكل (7) يوضح الانخفاض في القروض الحكومية

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2-6. ما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهم بشكل واضح في التوظيف، وإجمالي الناتج المحلي، والصادرات، تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغالبية العظمى من المؤسسات. حيث تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة تزيد عن القيمة المضافة، ونسبة 70%-60 عن 95% من إجمالي المؤسسات في العالم، وهي المسؤولة عن تحقيق 50% تقريبا من إجمالي فرص التوظيف، وذلك عند أخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمية وغير الرسمية على حد سواء في عين الاعتبار. ويتراوح عدد تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 420 مليون إلى 510 مليون مؤسسة، حيث يوجد 310 مليون مؤسسة منها في الأسواق الناشئة.

(آفاق القدرة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2015: الاتصال والمنافسة والتغيير من أجل النمو الشامل، مركز التجارة الدولية، ص17(ITC)).

https://stage.intracen.org/publication/SME-Competitiveness-Outlook-2015-Arabic-en
تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/3/5

2-7. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نظرًا لصعوبة وضع تعريف موحد عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدولي؛ ارتأت كل دولة أن تعتمد تعريفًا خاصًا بها ومن هذه التعاريف ما يلي:

1. تعريف المنظمات الدولية:

تعرف المنظمات الدولية (ILO) المؤسسات حسب مستوياتها:

- المؤسسات الفردية المصغرة: هي المؤسسات التي يعمل بها من 1 إلى 5 عمال، وقيمة أصولها الثابتة وقيمة أصولها الثابتة أي الأراضي والمباني ما يتجاوز 4000 دولار أمريكي.
- المؤسسات الصغيرة: وهي التي يعمل بها 15 عامل، ولا تزيد الأصول الثابتة بخلاف الأراضي والمباني 100000 دولار.

– المؤسسات المتوسطة: وهي التي يعمل بها أكثر من 15 عامل، وتزيد قيمة الأصول الثابتة بها 100000 دولار. (ص42)، (دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم سياسة التشغيل 2001–2009–دراسة حالة مؤسسة متوسطة لإنتاج الحليب والألبان (FERMIER LE).

https://www.ummto.dz/dspace/handle/ummto/3895

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/8/15

2. تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يقارن البنك الدولي ما بين ثلاثة أنواع من المؤسسات، وهي:

– المؤسسات المصغرة: التي لا يتجاوز عدد العمال أقل من 10 عامل، وبإجمالي أصولها أقل من 100000 دولار أمريكي.

– المؤسسات الصغيرة: وهي التي تضم اقل من 50 عاملا، وتبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي.

—المؤسسة المتوسطة: يبلغ عدد عمالها أقل من 300 عامل، أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار.(أسماء زرابة عثمان شريط،2011، آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر جامعة منثورة قسنطينة، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 12).

http://search.mandumah.com/Record/544222

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/8/18

3. تعريف الاتحاد الأوروبي:

التعديل الأخير في التعريف الأوروبي من عام 2003 للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

جدول يمثل تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول (2) يوضح تعريف المؤسسات الصغرة والمتوسطة بالنسبة للاتحاد الاوروبي

المصادر / نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون أورو)
مؤسسة مصغرة	أقل من 10	لا يتجاوز 2
مؤسسة صغيرة	أقل من 50	لا يتجاوز 10
مؤسسة متوسطة	أقل من 250	لا يتجاوز 50

المصدر: (دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم سياسة التشغيل 2001-2009-دراسة حالة مؤسسة متوسطة لإنتاج الحليب والألبان-FERMIER LE، ص 42)

http://search.mandumah.com/Record/544222

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/8/18

4. تعريف سلطنة عُمان:

- من 1 الى 10 عامل ورأس المال اقل من 150.000 ر. ع مؤسسة صغرى.
- من 11 الى 50 عامل ورأس المال اقل من 1250,000 ر.ع مؤسسة صغيرة.
- من 51 الى 150 عامل ورأس المال اقل من 5000000 ر.ع مؤسسة متوسطة.

(منشور المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عُمان،2022).

https://www.ncsi.gov.om/Pages/AllIndicators.aspx

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/10/15

5. تعريف اتحاد شعوب دول جنوب شرق آسياASEAN .

قامت بلدان جنوب شرق آسيا باستخدام التصنيفات الشهيرة، التي يعتمد على معيار عدد العمالة، حيث صنفت المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى عدة نواحي:

الجدول (3) يوضح تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب اتحاد شعوب دول جنوب شرق اسيا.

المصادر / نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون أورو)
مؤسسة مصغرة	أقل من 10	لا يتجاوز 2
مؤسسة صغيرة	أقل من 50	لا يتجاوز 10
مؤسسة متوسطة	أقل من 250	لا يتجاوز 50

المصدر: (دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم سياسة التشغيل 2001-2009-دراسة حالة مؤسسة متوسطة لإنتاج الحليب والألبان-FERMIER LE، ص 43)

http://search.mandumah.com/Record/544222

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/8/18

2-8. إشكالية تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرًا للإشكالية الكبيرة حول وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات يكون مقبولًا ومرضيًا لمختلف الاتجاهات الاقتصادية، وهذا باعتراف العديد من الباحثين والهيئات والمنظمات الدولية.

وصعوبة تحديد مفهوم هذه المؤسسات، تتمثل أساسًا في تحديد الإشكاليات الرئيسية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة؛ نظرًا للتداخل الموجود بينها، ويمكن إجمال صعوبة وضع تعريف فيما يلي:

أولًا: المعايير الكمية

هي تلك تعمل بالمعايير الرقمية الإحصائية، سهلة القياس في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل فيما يلي:

1. معيار رأس المال: تصنف أحد العوامل الأساسية في تحديد المؤسسة، من حيث الطاقة الإنتاجية، إلا أنه لا يصلح بمعزله للمقارنة بين المؤسسات المماثلة في مختلف الدول؛ نظرا اختلاف العملات وأسعار الصرف.

2. معيار حجم العمالة: يصنف من المعايير المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحسب هذا المعيار تقسم المؤسسات حسب عدد العمال فيها، فالمؤسسات الكبيرة تشغل أعداد ضخمة من العمال، عكس المؤسسات الصغيرة فيها عدد قليل من العمال.

3. معيار رقم الأعمال: يتمثل معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع.

4. معيار معامل رأس المال: يعتبر معيار مزدوج في تحديد المشروعات الصناعية والتجارية المختلفة، وذلك بالجمع بين المعيارين السابقين.

ثانيًا: المعايير النوعية:

إن المعايير الكمية وحدها لا تكفي لتحديد وضع تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاختلاف أهميتها النسبية، واختلاف درجات النمو، واختلاف المستوى التكنولوجي، وهذا ما يوجد فروق في التعاريف، ولتوضيح أكثر في المعايير النوعية اسناد عدة معاير منها:

- الملكية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفردية والغير تابعة لأي مؤسسة كبرى، أو معظمها تابعة للقطاع الخاص على هيئة مؤسسات أو شركات عامة تكون ملكيتها ملكية عامة.
- معيار محدودية السوق: تعتبر درجة هيمنة المؤسسة على السوق من أهم المعايير التي تحدد حجمها، حيث الأهمية في علاقة الوحدة الإنتاجية بالسوق، ونطاق السلع المعروضة، ونطاق السوق.
- المعيار القانوني: مفاده أن الشق القانوني لمؤسسة يتفوق على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها.

إن الشركات غالبًا ما يكون رأسمالها كبير، مقارنة مع شركات الأفراد، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتكون في إطار مؤسسات الأفراد والشركات.(إمكانية ترقية المؤسسات الصغّرة والمتوسطة في الجزائر لولوج عالم التصدّر، مع الإشارة إلى تجربة تركيا، جامعة محمد بو ضياف، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، (ص 8-9).

9-2. المعوقات والصعوبات تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لا شك أن المشروعات الصغيرة تواجه معوقات كغيرها من القطاعات الاقتصادية تحد نموها وازدهارها، وتشكل تهديدا لها وخاصة في عصر العولمة منها ما يلي:

1. بداية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة براس مال ضعيف، وكذلك معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهلية، وتستند على المقومات الذاتية، وغير قابلة للشراكة مع مؤسسات أخرى وتفتقر الى خلق الابتكار.
2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها نقص البيانات الأولية لإجراء التخطيط الجيد لتنمية الصناعات، وذلك نتيجة قلة الدراسات على الصناعات، والتعرف على أدائها الاقتصادي، والتعرف على الاحتياجات الفنية والتقنية والتمويلية، وغيرها.
3. تدني القدرات الإدارية لدى المستثمرين في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال عدم استفادتهم من المتطلبات الإدارية الحديثة اللازمة لا داره التشغيل والإنتاج.
4. عدم توفر المواد الأولية باستمرار وعدم استقرار أسعارها، وهذا يعني عدم قدرة هذه الصناعات في الحصول على المواد بأقل تكلفة.
5. نقص مهارات التسويق وتوطين التكنولوجيا والقدرة على مراقبة وتطوير وتحسين الإنتاج.
6. صعوبة الحصول على التسهيلات الائتمانية من المصارف، حيث إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل مخاطرة عالية لدى المؤسسات التمويلية.
7. المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تحظى بفرص كبيرة نحو التصدير الخارجي لضعف قدرتها التسويقية.
8. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معظمها لديها منتجات ذات تكنولوجيا متدنية.
9. صعوبة الحصول على الأيدي العاملة في هذه الصناعات، وان وجدت فمن السهل فقدانها طمعا في الحصول على مميزات أفضل في المؤسسات الكبيرة.

10. يعيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانها لا تأخذ في الحسبان لديها في المصروفات المفاجئة والعاجلة.

11. ضعف في التخطيط المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، قوة المنافسة بين المؤسسات المماثلة.

12. الطموح في توسيع حجم العمل مع عدم المعرفة التامة بالعوامل المؤثرة والظروف المحيطة.

13. وضوح المشاكل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة العمل سواء مع فريق العمل أو مع الشركاء.

14. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهمل الجوانب الاجتماعية لدى العاملين لديها من حيث التامين الصحي والضمان الاجتماعي والمشاركة في المواقف الإنسانية.

15. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست لها علاقة تشاركية او مساهمات مع مراكز الأبحاث أو الجامعات.

16. اهمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مراقبة العملية الإنتاجية، وكذلك اهمال مراقبة خطط سير العمل.

(طشطوش هايل عبد الولي –المشاريع التنموية /خطط التنمية –عمان–دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع الأردن،2011). (ص 38–41).

https://www.thatsbooks.com/JOALH/43900.jhtml

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/7/7

10–2. حركة تزايد أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان.

إن النمو والتطور في ديناميكية وتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتج عنها بأن تلعب دورًا بارزًا في تحقيق التنمية الاقتصادية في سلطنة عُمان، وذلك من خلال اطلاع مساهمتها في رفع معدلات التعيين، وخلق القيمة المضافة، ورفع الصادرات، فإنه يظهر التزايد في جدول يوضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2020 –2021.

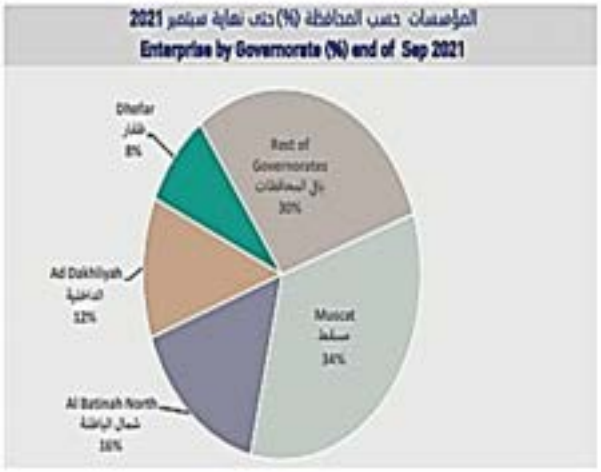

الشكل (8) و الشكل (9)

يوضحان توزيع أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة المئوية حسب محافظات سلطنة عُمان:

الجدول (4) يوضح اعداد المؤسسات لكل محافظة

7- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المحافظة ونوع المنشأه
7 -No. off small and medium Enterprise by Governorate and Type of Establishment

Governorates	نسبة التغير % Changes يناير - سبتمبر Jan - Sep (21/20)	المسجلة في نهاية سبتمبر Total (End-Sep)		2021 *						المسجلة حتى نهاية Total End of 2020	المحافظات
				سبتمبر - Sep			أغسطس - Aug				
		2021	2020	متوسطة Medium	صغيرة Small	صغرى Micro	متوسطة Medium	صغيرة Small	صغرى Micro		
	No.									عدد	
Muscat	27.6	19,899	15,591	1,137	3,081	15,681	1,136	3,036	15,015	16,332	مسقط
Dhofar	25.9	4,889	3,882	248	759	3,882	247	749	3,741	4,050	ظفار
Musandam	53.4	273	178	23	66	184	23	64	168	185	مسندم
Al Buraymi	25.1	1,246	996	57	224	965	56	222	929	1,040	البريمي
Ad Dakhiliyah	21.7	7,176	5,896	254	1,243	5,679	253	1,227	5,481	6,152	الداخلية
Al Batinah North	26.2	9,288	7,357	379	1,446	7,463	378	1,431	7,136	7,671	شمال الباطنة
Al Batinah South	28.9	4,482	3,477	164	702	3,616	163	694	3,484	3,630	جنوب الباطنة
Ash Sharqiyah South	29.6	3,522	2,718	154	591	2,777	154	581	2,657	2,886	جنوب الشرقية
Ash Sharqiyah North	23.4	3,877	3,142	131	617	3,129	131	610	3,010	3,264	شمال الشرقية
Adh Dhahirah	18.7	3,252	2,740	80	543	2,629	80	538	2,538	2,818	الظاهرة
Al Wusta	29.8	779	600	36	112	631	36	110	609	641	الوسطى

المصدر : المركز الوطني للإحصاء. https://www.ncsi.gov.om/Pages/AllIndicators.aspx

تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/10/15

2-11. الأشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هنا تختلف من دولة لأخرى، وتوجد عدة اشكال شائعة منها:

1. الملكية الفردية (المشروع الفردي Sole Proprietorship).
2. مشروعات المشاركة (Partnership).
3. شركات المساهمة (Corporation).
4. مشروعات الأشخاص (General partnership).
5. مشروعات التوصية البسيطة (Limited Partnership)

أ. المساهمة العامة (General Corporation).

ب. شركات المساهمة المحدودة (Limited Grope).

(إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، الناشر دار صفاء، الاردن 2009، ص36).

http://41.67.20.57/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=4783&shelfbrowse_itemnumber=10330

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/1/1

2-12. دور أطراف الإنتاج الثلاثة في مواجهة تأثيرات جائحة فيروس كورونا

يعتبر العرض والطلب من صدمات العمل، وأسواق العمل من أهم العقبات التي تواجه الدول العربية متأثرة بعقبات جائحة كورونا التي صفت بالأقوى، ويتطلب المناخ الاقتصادي العربي بسبب هذه الجائحة رؤية صحيحة وثاقبة أكثر من أي وقت مضى؛ نظرا لتنوع العقبات، وعظيم المسؤوليات، كانخفاض معدلات النمو والتغير الهيكلي لأسواق العمل، حيث نتج زيادة معدلات الفقر، وزيادة العاطلين عن العمل وزيادة معاناتهم من جراء الجائحة، وقد قدمت الدول العربية على الدعم الضروري للحفاظ على كياناتها الاقتصادية، وللوصول الى آليات تفاهم وتعاون بين الأطراف الإنتاجية الثلاثة؛ للعمل لبناء منظومة اقتصادية حديثة، وفق آليات وتقنية الثورة الرقمية، للاستفادة

من التكنولوجيا المتطورة، ومن هذه الأطراف ما يلي: (منظمة العمل العربية، تأثيرات ازمة، تأثيرات أزمة كورونا (كوفيد-19) على قضايا التشغيل وأسواق العمل العربية،2020، العدد 55).

http://www.aoad.org/aoad-library/Presnt/ArabLab2.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/12/5

دور الحكومات

إن الدور الرئيسي للدولة يعتبر في وضع منهج مشترك ومتكامل في معالجة تأثيرات الجائحة، ومراجعة أوجه القصور، والعمل على منظمة متطورة لأسواق العمل، حيث تهدف الدولة المثالية وفق منهج، من خلال مجموعة من الإجراءات والاستراتيجيات لتحقيق الأهداف المرجوة، ويتطلب تطبيق هذه الإجراءات والاستراتيجيات ما يلي: (منظمة العمل العربية،2020، العدد55)

http://www.aoad.org/aoad-library/Presnt/ArabLab2.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/2/5

أولًا: العمل على إيجاد بيئة أعمال مواتية.

العمل على تعظيم سيادة القانون لمعالجة التحديات التي تعيق النمو والتطور المرتبط بآليات الاقتصاد الرقمي، والعمل على توفير بيئة عمل آمنة، والحد من الفساد الإداري، حيث ان هناك مؤسسات غير فعالة مرتبطة بمؤسسات الدولة، وتتمتع بحماية من المنافسة، وتحافظ عليها بيئة أعيد تصميمها لصالحها، وقد كشفت الجائحة عن عدم قدرتها على مواجهة الأزمات وشكلت عبئا ثقيلًا على الدولة لأن المؤسسات غير الفعالة لا تخدم العملية الاستثمارية، وتعد تحديًا أمام تقدم القطاع الخاص. (نفس المصدر السابق)

http://www.aoad.org/aoad-library/Presnt/ArabLab2.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/2/5

ثانيًا: التوسع في إبرام التشغيل الممولة حكوميًا:

استمرار مشاركة الاستثمار العام في القطاعات الرئيسية للبنية التحتية، والعمل على وضع اساسيات فعالة للتشغيل في المشروعات الحكومية؛ لمعالجة أوجه العيوب التي كشفتها جائحة

كورونا، باتخاذ الإجراءات التي تساعد على توفير فرص عمل تغطي العمالة المناسبة، وفقا لحاجات السوق. (نفس المصدر السابق).

http://www.aoad.org/aoad-library/Presnt/ArabLab2.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/2/5

ثالثًا: الاستقرار المالي واستقرار الأسعار

الإجراءات والتدابير الاستباقية التي سعت الحكومات لاتخاذها في مواجهة التأثيرات السلبية للجائحة، ان تستمر الدول سعيا للوصول الى معدلات مناسبة للتضخم، ومحاولة التحكم في عجز الموازنات، ورقابة الديون الخارجية والداخلية، وتقليل المخاطر، واستقرار أسعار الصرف. لتحقيق الاستقرار في البيئة الاقتصادية. (نفس المصدر السابق)

http://www.aoad.org/aoad-library/Presnt/ArabLab2.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/2/5

رابعًا: الحفاظ على بنية تحتية جيدة

إن الاستثمار في البنية التحتية يعتبر من الاستثمارات طويله الأجل، ذات العوائد المستمرة المساهمة في تطوير معدلات النمو الاقتصادي، والتي تتميز بقدرتها على إيجاد فرص عمل قصيرة وطويلة الاجل لقطاعات كبيرة من القوى المستغلة اقتصاديا من الجنسين، وبالتحديد عند الاعتبار في التوزيع الجغرافي المنصف، وخاصة المناطق الريفية المختلفة والنائية، والتي من شأنها توسيع الفرص الاقتصادية. (نفس المصدر السابق)

http://www.aoad.org/aoad-library/Presnt/ArabLab2.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/2/5

خامسًا: تعزيز القطاعات ذات الميزة النسبية عالية الإنتاجية

التمسك بالكيانات المؤثرة في سوق العمل ذات الإنتاجية العالية كما وكيفا، وتعزيز استمراريتها تبع المتغيرات والمستجدات التي يشهدها العالم في إصلاح التشريعات المؤثرة في العملية التنموية، كقوانين الاستثمار والضرائب؛ لتشجيع وتحفيز المزيد من رؤوس الأموال، والدخول

في شركات استثمارية اجنبية، خاصة التي تتطلب عمالة كبيرة، مما ينتج على جذب فرص العمل، وتطوير معدلات النمو. (نفس المصدر السابق)

http://www.aoad.org/aoad-library/Presnt/ArabLab2.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/2/5

سادسًا: تقوية وتعزيز مبدأ المسئولية الاجتماعية

لتعزيز هذا المبدأ التي كشفتها جائحة كورونا، فمن الأولى أن تهتم حكومات الدول العربية اهتمامًا خاصًا، من خلال مجموعة من الإجراءات التي تقوي وتعزز المسؤولية الاجتماعية للشراكات والقطاع الخاص، ومن أهم الآليات اللازمة ما يلي:

أ. تأطير مبدأ المسؤولية الاجتماعية قانونيا، وإيجاد إلزام قانوني بها، وبخلاف ذلك تكون عملية تطوعية.

ب. توفير البنية التحتية المساعدة التي تسهل أداء القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية.

ج. اعطاء المحفزات والأساليب التشجيعية، والامتيازات للمؤسسات الملتزمة بمبدأ المسؤولية الاجتماعية.

د. العمل على حث الاعلام الرسمي للتعريف، وتعميم مبدأ المسؤولية الاجتماعية.

هـ. حث المؤسسات على توفير وحدات إدارية متخصصة للقضايا المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية في الدوائر الحكومية ذات الصلة.

و. تحفيز الشراكات بين القطاع العام والخاص وهيئات المجتمع المدني للمساهمة في هذا المجال لتعظيم الفائدة والوصول إلى الأهداف المنشودة. (نفس المصدر السابق)

http://www.aoad.org/aoad-library/Presnt/ArabLab2.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/2/5

سابعًا: العمل الجاد نحو تنظيم القطاع غير المنظم والسعي لتحويله تدريجيا للقطاع المنظم

إن القطاع غير المنظم يعتبر من القطاعات التي تأثرت بشده بتداعيات جائحة كورونا، وباختلاف التقديرات حول هذا القطاع في المنطقة العربية، إلا أنه قد أصيب بالتضخم بنسبة

مرتفعة، علاوة على أنه يعمل بدون ضوابط ولا حماية ضرورية، مع أنه يستوعب أعداد كبيرة من القوى العاملة غير الرسمية، التي أضحت تعاني من تداعيات التأثيرات الاقتصادية لأزمة جائحة كورونا، بالرغم من التدابير والاحترازات التي عملت بها الدول من تفشي الجائحة.

إن الفرصة مناسبة لاستغلال الجوانب الإيجابية اللازمة، وبرمجتها إلى فرص لجذب ودمج عدد كبير من العاملين والمنشئات في القطاع غير المنظم الى القطاع المنظم، وحماية الملايين من المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والعاملين فيها غير النظاميين، وانشاء قاعدة بيانات تتيح بصياغة مبادرات وبرامج حكومية؛ لتحقيق أهداف اقتصادية محددة، مما يساهم في تطوير ظروف العمل، وجذب الاستثمارات، لذا يجب على الحكومات والجهات الرسمية مراجعة السياسات في التعامل مع القطاع غير المنظم إلى التعامل الإيجابي، وتطويره والارتقاء بقدراته حسب المعايير لأسواق العمل المتطورة، وتطوير ظروف العمل، والحد من العقبات التي تواجهه من خلال مجموعة من الآليات والمعايير مثل:

1. العمل على استراتيجية وطنية؛ بهدف الحماية القانونية لعمال القطاع عند تسجيلهم رسميا، وتوفير الحوافز المشجعة على ذلك.
2. توفير فرص التمويل والقروض السهلة لدعم رأس المال للمشروعات الصغيرة.
3. مراعاة الأجور المناسبة مع المستوى الوطني للحد الأدنى للأجور في كل بلد.
4. العمل على اتاحة وتسيير آليات الانتقال الفعلي الى الاقتصاد المنظم، وتحسين خدمات الاعمال، والبنية التحتية، والأسواق، والاستفادة بالتطور التكنولوجي الرقمي، وبرامج التدريب والمهارات.
5. العمل على جمع وتحليل ونشر إحصاءات مصنفة بشكل حجم وتركيبة الاقتصاد غير المنظم.
6. المساعدة في تروي وتسويق المنتجات والسلع الخاصة بتلك المشروعات. (نفس المصدر السابق).

http://www.aoad.org/aoad-library/Presnt/ArabLab2.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/2/5

ثامنًا: الاهتمام بقطاع التعاونيات.

يعتبر من الأدوات المساعدة في تعزيز النمو الاقتصادي، وتقدم الانسان وتطوره؛ لأهميته في توفير فرص العمل، والدعم الرسمي للتعاونيات من خلال:

- **الجانب التشريعي:**

أ. اصدار إطار قانوني يسمي بترخيص وتسجيل التعاونيات بطريقة مرنه وغير مكلفة.

ب. بيان وحذف ما تضمنته اللوائح من احكام تعيق تطور التعاونيات ونموها.

ج. التوجه نحو مزيد من المرونة، لتجاوب القوانين والاعباء الضريبية مع الظروف الخاصة بالتعاونيات.

د. التحاور بين أطراف الإنتاج والمنظمات التعاونية عند صياغة التشريعات.

- **جانب السياسات:**

1. التدريب والتعليم.

أ. العمل على تدابير لنشر المعرفة بمبادئ التعاون وأساليبه.

ب. أخذ المعرفة من الجامعات والمدارس ومؤسسات التعليم المهني، ومراكز الثقافة العمانية لنشر المركز التعاوني.

ج. تفعيل الوسائل التكنولوجية المتطورة والأساليب المتاحة لنشر ثقافة التعاون.

د. إعطاء التسهيلات لإنشاء مراكز متخصصة، تقوم بالتدريب والتعليم المتخصص بالعمل التعاوني.

هـ. اعطاء التدريب الهادف الى تحسين قدرة التعاونيات وانتاجيتها.

2. المساعدات الإدارية:

أ. تقديم وصول التعاونيات ومنتجاتها إلى الأسواق.

ب. إعطاء النصح والمشورة؛ بما يسهم في تطور التعاونيات واستمراريتها.

ج. تطوير الإحصاءات الوطنية الخاصة بالتعاونيات، والاستفادة منها في وضع الخطط.

د. العمل على تسهيل انضمام التعاونيات إلى هياكل تعاونية أوسع تطورًا.

هـ. مواكبة الظروف لإتاحة صلات تجارية وتبادل الخبرات بين اشكال التعاونيات ونوعياتها.

و. أخذ تدابير لمراقبتها بطريقة تتلاءم مع طبيعتها ووظائفها، وتحترم استقلاليتها.

3. المساعدات المالية

أ. تيسير الحصول على التمويل والقروض والمساعدات المالية.

ب. تسهيل الإجراءات للحصول على القروض والتمويل.

ج. تيسير وضع أنظمة التمويل والبنوك التعاونية.

د. تيسير الإعفاءات الضريبية. (نفس المصدر السابق)

http://www.aoad.org/aoad-library/Presnt/ArabLab2.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/2/5

تاسعًا: تبني سياسات تدريبية واقعية تتناسب واحتياجات أسواق العمل

العمل على توجيه المهارات حسب الاحتياجات السوقية، حيث إن الافراط في التقصير في توجيه المهارات يقضي إلى ارتفاع معدلات البطالة، مما يؤدي الى التخلف في الانتقال إلى المنظومة الاقتصادية عالية الإنتاجية والجودة، نظرًا إن بعض المهن لا تحتاج إلى شهادة مؤهل عالي، فيأخذ الفرد فترة زمنية كبيرة في الدراسة، وعندما يدخل العمل لا تتوفر لدية مهارة تناسب مهنة العمل، لذلك نجد هناك ارتفاعًا في إعداد البطالة من ذوي المؤهلات العالية، ويرجع ذلك إلى إخفاقات السوق المرتبطة بتباين المعلومات بين العرض والطلب، وذلك ناتج عن النظرة الثقافية الدونية للتعليم المهني والتقني، لذا يجب على الحكومات وخاصة في ظل تداعيات جائحة كورونا التي أظهرت أنه من الواجب الإسراع في التحول السريع نحو الاقتصاد الرقمي، وأن تأخذ أنماط متطورة للتدريب بمختلف انماطه والعمل على بناء قاعدة معلومات حقيقية عن أسواق العمل بمجالي العرض والطلب، واتخاذ التدابير الاستباقية للاحتياجات المستقبلية من المهن والمهارات، وإن السياسات والقرارات والخيارات التعليمية والتدريبية يجب الاعتماد الى تقدير سليم للوضع الراهن والمستقبلي على المهارات، وعلى أن يكون محتواه ما يلي:

1. اعتبار هذه السياسات جزء لا يتجزأ من سياسة العمالة الوطنية والقطاعية والتجارية وسياسة الاستثمار.
2. دمج التعليم المهني والتقني بالتقنيات التكنولوجية، والأساليب المتطورة للإنتاج، والعمل على دمج التعليم بسوق العمل، وكذلك تعاون أطراف الإنتاج عند صياغة سياسات التدريب والتعليم.
3. ارشاد السياسات التعليمية نحو المجالات الديناميكية الأكثر رواجا حسب المهن المتغيرة لسوق العمل، بالنظر فيما يتمثل بالبحث والتطوير، تحليل البيانات، التطبيقات الصناعية والزراعية المعتمدة على التقنيات الحديثة، اقتصاد المعرفة، الذكاء الصناعي، التحليل المنطقي. (نفس المصدر السابق)

http://www.aoad.org/aoad-library/Presnt/ArabLab2.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/2/5

عاشرًا: وضع سياسات تشجيعية متطورة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تظهر احصائيات منظمة العمل الدولية إلى أن عدد المنشئات الصغيرة والمتوسطة في جميع انحاء العالم تقدر ما بين 420 – 510 مليون منشأة، وفي الدول العربية يقدر عددها ما بين 19 – 23 مليون منشأة، تبلغ نسبة مساهمتها المحلي بحوالي 20 –40، عادة ما تختلف التعاريف الصغيرة والمتوسطة حسب سياسات الدول، وغالبًا تعتمد على عدد العاملين ورأس المال، ويحرص المفكرين الاقتصاديون على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تعد من أهم محركات النمو الاقتصادي، حيث تلعب دورًا في توفير فرص العمل، وتساعد على انتشال الباحثين عن العمل من براثين البطالة والتهميش والفقر، كونها تعمل على تشجيع الابداع والابتكار، لذا يجب على الدول العربية أن تضع السياسات القائمة لتنمية هذا القطاع الهام، واعتباره جزء من السياسات الاقتصادية العامة. (نفس المصدر السابق)

http://www.aoad.org/aoad-library/Presnt/ArabLab2.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/2/5

الحادي عشر: تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل

العمل على إقامة الكيانات الاقتصادية حسب للمتغيرات الراهنة، فعلى المؤسسات الرسمية للدولة أن تتخذ مزيدًا من الإجراءات الإيجابية لتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، وإزالة العقبات التي تحد من المشاركة الاقتصادية لها، وتسهيل تفاعلها في الحياة الاقتصادية، لذا يجب العمل على وضع التشريعات، وتشجيع الممارسات التي تساعد على التحاق المرأة بسوق العمل بشكل أكبر، وحصولها على فرص متكافئة، والعمل على برامج التمكين الاقتصادي للمرأة. (نفس المصدر السابق)

http://www.aoad.org/aoad-library/Presnt/ArabLab2.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/2/5

الثاني عشر. اتخاذ مبادرات لدعم التكامل الاقتصادي الإقليمي

كشفت جائحة كورونا عن تعطل عدد كبير من المؤسسات التي تعتمد في انتاجها على سلاسل القيمة والتوريد العالمية، والتي توقفت بسبب توقف الامداد نتيجة الشلل التام في حركة النقل الدولية، لذلك توجد فرص سانحة للاقتصادات العربية لدراسة مقومات دخول سلاسل توريد مستلزمات الإنتاج، وفقًا لمقومات كل دولة، مما يساهم في نمو الاقتصاد العربي، وزيادة فرص التشغيل. (نفس المصدر السابق)

http://www.aoad.org/aoad-library/Presnt/ArabLab2.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/2/5

- **دور منظمات أصحاب الأعمال**

إن القطاع الخاص يعتبر رافدًا رئيسيًا وداعمًا أساسيًا لمواصلة النمو الاقتصادي والاجتماعي، كونه شريك في العملية الإنتاجية، وشريك في تحمل المسؤولية لقدرته على المساهمة الفعالة في مواجهة تحدي البطالة التي تجتاح دول العالم، ومن ضمنها الدول العربية، والتي بالطبع زادت حدتها بسبب تفشي جائحة كورونا، والوضع الحالي اكثر من وقت مضى المطالبة بشكل أكبر في التعاون مع الدول باختلاف فروعها ومجالها والقطاع العام، لرسم ملامح المنظومة الاقتصادية وفق المتغيرات الراهنة، مما يسهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال ما يلي:

أولًا: مد الكثير من رؤوس الأموال والدخول في استثمارات تنموية طويلة الأجل.

إن الزيادة في الاستثمارات على أن تكون الأولوية للمشروعات كثيفة العمالة التي تساهم في فرص العمل، والعمل على المزيد من الاستثمار المباشر في العنصر البشري، وتشجيع الاسهام في برامج الإصلاح الاقتصادي، ومناصفة المسؤولية جنبا إلى جنب مع الحكومة، ومحاولة التنوع في الاستثمارات المتطورة تكنولوجيا والزراعة واستصلاح الأراضي والمشاريع الكبيرة

ثانيًا: المشاركة في إعداد ووضع سياسات التشغيل.

مساهمة القطاع الخاص في صياغة السياسات والقرارات المتعلقة بسياسة التشغيل، حيث يعتبر القطاع الخاص شريك حيوي مع الحكومة.

ثالثًا: تحسين ظروف وشروط العمل من أجور وساعات عمل وخدمات اجتماعية:

على القطاع الخاص تقليص الفجوة في المزايا الوظيفية بين ما يقدمه القطاع العام من مكاسب ومزايا ليكون القطاع الخاص أكثر طمأنينة والتمكين في العمل.

رابعًا: تطبيق مبدأ المسئولية الاجتماعية:

يجب العمل على الحس بالمسؤولية الاجتماعية وغرسها. (نفس المصدر السابق)

http://www.aoad.org/aoad-library/Presnt/ArabLab2.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/2/5

خامسًا: العمل على إنشاء مكاتب خاصة للتشغيل.

بانتشار المكاتب أصبحت أكثر نجاحًا وأكثر اهتمام بالباحثين عن العمل. (نفس المصدر السابق)

http://www.aoad.org/aoad-library/Presnt/ArabLab2.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/2/5

سادسًا: إنشاء مشروعات تنموية مشتركة على النطاق الإقليمي.

العمل على ملائمة مقومات الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي، وعلى القطاع الخاص إن الاستثمار في تنوع المصادر من شواطئ وجبال وحجم الأسواق العربية وقدرتها على التسويق، كذلك وفرة رؤوس الأموال، وتحت مظلة التكامل العربي يمكن للقطاع الخاص العربي أن

يكون له دور مؤثر في تحقيق التكامل، فهو صاحب مصلحة في عملية التكامل والتبادل التجاري البيئي، ومن خلاله يتم انشاء كيان اقتصادي عربي يزيد من القدرات الإنتاجية العربية للسلع القابلة للتبادل، وان تكون هذه السلع عند مستويات المنافسة. (نفس المصدر السابق)

http://www.aoad.org/aoad-library/Presnt/ArabLab2.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/2/5

سابعًا: المساهمة في تأهيل وتدريب الكوادر البشرية.

يعتبر التأهيل والتدريب عنصران يعتبران الأكثر ارتباطًا بموضوع التشغيل، حيث من أسباب البطالة ضعف كفاءات ومخرجات التعليم والتدريب، حيث ان مسألة التدريب ليست مسؤولية الحكومة؛ بل أصبحت مشتركة بين الأطراف ومن بينها منظمات أصحاب الأعمال، حيث لا يقتصر دورها في المشاركة في سياسة التعليم والتدريب فقط، وإنما تزويد مؤسسات التدريب بمستلزمات التدريب من أجهزة ومعدات ومختبرات والخبرات البشرية كمندوبين، والاستثمار في التعليم ما زال يعاني من محدودية المشاركة الاستثمارية المحدودة للقطاع الخاص. (نفس المصدر السابق)

http://www.aoad.org/aoad-library/Presnt/ArabLab2.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/2/5

- **دور اتحادات العمال.**

النقابات العمالية من أهم مؤسسات المجتمع وهي مرآة لتطلعاتهم، وتسهم في العملية الإنتاجية، وتتصف بالديناميكية في التعامل مع المتغيرات، وأصبحت بحاجة ملحة إلى مشاركتها في وضع السياسات التشغيلية، كما لها من الأساليب في توليد فرص العمل.

أولًا: دور النقابات وقدرتها على استطلاع فرص العمل.

من السهولة على توفير فرص العمل في الأنشطة الاقتصادية، نظرًا لنتشارها في مواقع مختلفة، وهذا ينتج سهولة إعداد بيانات دقيقة، من خلالها تستطيع الحصول على فرص العمل، مما يساهم في تطبيق سياسات التشغيل الوطنية.

ثانيًا: المشاركة في وضع سياسات التشغيل.

التعاون مع المنظمات العمالية في وضع اليات التشغيل، والحد من البطالة، وتعاونهم في الإجراءات التقديرية لها، والوسائل المناسبة لتنفيذها، وتقديم المقترحات لتحسين جودة الأداء في التطبيق والتنفيذ.

ثالثًا: تنمية الوعي العمالي.

العمل على زرع الوعي في الفئة العمالية بالأوضاع الحالية، نتيجة آثار جائحة كورونا والمتغيرات على سوق العمل، وبقدر الإمكان الاستفادة والاقبال على معطيات سوق العمل، وعلى النقابات تغيير نمط التفكير للاستفادة من فرص العمل، مما يسهم في تخفيف البطالة والفقر.

رابعًا: الحفاظ على التوازن والاستقرار في بيئة العمل.

إن انعدام ظروف العمل للاستدامة قد يحكم عليها بالفناء، ولما كان الجانب العمالي أحد العوامل الرئيسية لاستدامة الأنشطة الاقتصادية المتنوعة وانتعاشها المختلفة وازدهارها، لذا يجب على النقابات العمل الدائم؛ لخلق مواقف وأجواء مشجعة لرأس المال والاستثمار، مما يعود بالنفع والفائدة لأطراف العملية الإنتاجية، فالبيئة المستقرة للأعمال تساهم في التشجيع على التوسع في الاستثمار وزيادة رأس المال، وتوظيفه بشكل آمن، مما يوجب على المنظمات النقابية العمل على تحفيز العمل لزيادة روح الانتماء لمؤسساتهم، والحرص على انتاجيتها وتنافسيتها، مما ينعكس بالإيجاب على تحقيق المكاسب للجميع، في ظل مؤسسات وبيئة عمل تواجه ظروفا صعبة نتيجة تداعيات جائحة كورونا، وبهذه الارشادات تكون المنظمات النقابية من المساهمين الفاعلين في إيجاد فرص العمل.

خامسًا: إجراء البحوث والدراسات والممسوحات النقابية لأسواق العمل.

العمل بين جميع الفئات بالتضامن والتكاتف للخروج من تداعيات الأزمة بأقل الاضرار الممكنة، والوصول إلى عدد من الآليات المتطورة، التي تساعد على الدخول الى الاقتصاد الرقمي القائم على آليات الثورة الصناعية الرابعة، مما يفرض على المراكز البحثية التابعة للمنظمات النقابية بالدراسات والبحوث لأسواق العمل.

سادسًا: دعم ومساندة القطاع غير المنظم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات.

على صعيد القطاع غير المنظم على المنظمات النقابية

1. توسيع الأنظمة الداخلية بما يتماشى من توسيع المظلة النقابية.
2. العمل على حث حكومات الدول باعتماد أرضيات للحماية الاجتماعية لعمال القطاعات، والحماية من الفقر، وتمكينهم من الحصول على الخدمات المناسبة.
3. العمل على بلورة الاستراتيجيات الوطنية للتحول إلى الحالة النظامية لأسواق العمل

وفي مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فعلى المنظمات العمالية الاسهام في التنمية بالطرق التالية:

1. العمل على تشجيع المنشآت والعمال ممثلين معًا تحت مظلة العمل النقابي.
2. العمل على تقديم الخدمات الاستشارية لعمال المنشآت لا سيما بالحقوق والتشريعات.
3. المساهمة في صياغة السياسات والبرامج بتلك المنشآت.

ومن حيث يتعلق بخصوص التعاونيات بحكم عملها اجتماعية خاصة، وآثارها تنعكس على أفراد المجتمع ومنهم العمال، فعلى المنظمات النقابية بالعمل على تقديم الرعاية والدعم بعدة طرق منها:

1. الحث على تكافل الجهود والبرامج بين الحركة العمالية والحركة التعاونية؛ لتوفير المزيد من فرص العمل، والحد من البطالة وهي التي تمس أو تلامس حياة المواطن.
2. خلق جسور التعاون مع المنظمات التعاونية، وتبادل الخبرات والاستشارات.
3. التفاعل في كافة الأنشطة لتبحث القضايا الاقتصادية والاجتماعية المنبثقة من المجالات، ومحاولة اتخاذ القرارات المؤثرة التي تخدم مجال التعاون وتعظيمها.
4. المساهمة في توسيع ثقافة التعاون وبرامج التدريب، من خلال أنشطة المنظمات النقابية، والعمل على إجراء الدراسات المعمقة، والخروج بأهميتها وتوصياتها للإسهام في التنمية الاقتصادية. (نفس المصدر السابق)

http://www.aoad.org/aoad-library/Presnt/ArabLab2.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/2/5

13-2. تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن من أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات المتوسطة والصغيرة هو التمويل، إذ إن صغر حجم المؤسسات المراد إنشائها، أو القائمة أصلًا والمراد تمويلها، يجعل من الصعب حصولها على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها: ارتفاع احتمالات المخاطرة لندرة الضمانات الكافية لدى أصحاب المؤسسات، وانعدام الوعي المصرفي، وعدم دراسة الجدوى، وهناك أنماط متنوعة لمصادر التمويل منها البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة لتجاوز العقبات، إذ أن هناك بدائل منها:

1. القروض. القرض الإيجاري: نمط تمويلي حديث المنشأ، يتم فيه عقار أو معدات لفترة زمنية محددة مقابل أقساط متفق عليها، ويتميز هذا النمط بالمرونة والسهولة.
2. رأس المال المخاطر. توفير رأس المال من خلال المستثمرين، وذلك من خلال مشاركتهم في ملكية المؤسسة، وعادة ما تكون بين (20%-40%) والمساعدة الإدارية، وتحصل هذه الخدمة (شركات رأس المال المخاطرة – البنوك – الممولين الافراد).
3. السوق المالي (البورصة). تلجأ بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى قبول دخول مساهمين جدد، وترغب هذه الجهة بتوفير رأس المال من خلال مشاركتها في الملكية، وتصفية استثماراتها لإعادة استثماراها في مجموعة أخرى، وفي هذا تصبح مؤسسات ناضجة، وذلك عن طريق طرح أسهمها في البورصة، او من خلال طرح الأسهم على الجمهور.
4. صيغ التمويل الإسلامي. توفير المصارف الإسلامية بالإضافة الى التأجير والمشاركة.

أ. المرابحة: وهي عملية شراء المصرف السلعة، ثم يبعها بهامش ربح، ولا يحصل المستفيد على أموال لشراء سلع أخرى.

ب. المضاربة. وهي عقد يقوم بين صاحب رأس المال والمستثمر في الاستثمار في نشاط ما، وبطرقة متفق عليها، ويناسب هذا النمط تمويل المؤسسات التي تمتاز بالمخاطرة والمردودية المرتفعة.

ج. المشاركة. أهم أصناف التمويل، والمبني على أساس تقاسم الأرباح أو الخسارة على أساس مساهمة رأس المال." أو هي شراكه حقيقيه بين المصرف والعميل، ويحصل كلاهما على عوائد مبنية على أساس المناصفة.

5. الدعم الحكومي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تختلف استراتيجية الحكومات في دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال مجموعة من الآليات، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وتتضمن سياسات الدعم، والتمويل الحكومي حزمة متنوعة من الإجراءات:

أ. تقديم إعفاءات جبائيه وضريبية كليه أو نسبيه وفقًا لنوع النشاط.

ب. إنشاء برامج لضمان القروض بالتعاون مع مختلف المصارف .

ج. مشاركة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الصفقات الحكومية.

د. إنشاء برامج خاصة للتدريب الفني والمشورة التقنية .

هـ. تقديم مساعدات تقنية للمؤسسات التي تحتاج إلى دراسة السوق .

و. إنشاء حاضنات الأعمال، كآليه متطورة لمساعدة المؤسسات الناشئة بعيدًا عن ضغوط المحيط في مرحلة الانطلاق. (د. موسى عبد الستار عبد الحبار، د. ناصر رحيق حكمت، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة–المجلد الرابع والثلاثون /2012). (ص 12،13)

https://www.iasj.net/iasj/download/5af06bfc5ead8a7e

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/2/15

14-2. الجهات الحكومية المسؤولة لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ. إطلاق تفاصيل البرنامج التمويلي الطارئ الموجه لرواد الأعمال حاملي بطاقة ريادة الأعمال بسقف تمويلي يصل إلى ١٠٠٠٠ ر.ع، والبدء في استقبال الطلبات.

ب. صرف إعانة شهرية مقطوعة من صندوق الأمان الوظيفي بما مقداره 202.500 مئتان وريالين وخمسمائة بيسة لمدة ستة أشهر للعاملين لحسابهم الخاص المؤمن عليهم لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المتأثرة أعمالهم بسبب الوضع الاقتصادي، ومن في حكمهم والبالغ عددهم قرابة15000 خمسة عشر ألفًا.

ج. إطلاق هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامج تمويلي طارئ موجه لرواد الأعمال حاملي بطاقة ريادة الأعمال، وفقا للضوابط التي سوف تعلنها الهيئة .إعفاء كافة المواطنين المستفيدين من برنامجي سند وموارد الرزقً (سابقا) من أداء المبالغ غير المسددة المستحقة عليهم. (منشور من الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سلطنة عُمان،2022)

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/ 11/5 www.sme.gov.om

2. بنك التنمية العماني

أ. تقديم بنك التنمية العماني تسهيلات مالية بدون فوائد ورسوم للعاملين لحسابهم الخاص، وتتضمن: أعمال البيع والخدمات المتنقلة، والأعمال المنزلية، وأصحاب سيارات الأجرة المرخصة للعمل في الفنادق والمطارات، ومشاريع المرأة، والعاملين في مجال الصيد.

ب. استمرار تأجيل أقساط القروض الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحقة لصندوق الرفد سابقًا حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١م.

ج. تأجيل أقساط قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحقة الدفع لصندوق الرفد (سابقا) خلال الـ ٦ أشهر القادمة.

د. تأجيل أقساط القروض المستحقة الدفع لبنك التنمية العماني خلال الـ ٦ أشهر القادمة.

ر. قيام كل من بنك التنمية العماني وصندوق الرفد (سابقا) بالتجاوب مع ما يقره البنك المركزي العماني من تسهيلات ائتمانية. (نفس المصدر السابق)

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/11/5 www.sme.gov.om

3. وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

أ. قيام وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بالاشتراك مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، بدراسة ومعالجة أوضاع الشركات المتأثرة بالتحديات الاقتصادية الحالية، بهدف إيجاد الحلول الكفيلة للتغلب على تلك الصعوبات.

ب. استمرار الإعفاء الصادر حول رسوم تجديد السجل التجاري ابتداء من تاريخه وحتى نهاية شهر يونيو ٢٠٢٠م لكافة المؤسسات والشركات، والسماح بتشغيل المؤسسات الخدمية، والتي تقدم خدماتها للمؤسسات الكبيرة أو الأفراد، وفق ضوابط احترازية يتم تحديدها من قبل الجهات المختصة، وتبني إجراءات احترازية بالمصانع بحيث يسمح للمصانع الملتزمة بها الاستمرار في عملهم.

ج. توجيه وكالات بيع السيارات وشركات التمويل بتأجيل أقساط السيارات لمدة ٣ أشهر وفقًا لتعميم البنك المركزي العماني.

د. تخفيض رسوم الشحن الجوي على منتجات الأغذية والأدوية.

هـ. تخفيض رسوم المناولة والشحن والتفريغ في الموانئ.

و. دعوة أصحاب المراكز التجارية وملاك العقارات التجارية للعمل على مراعاة الأوضاع الحالية للمحلات المستأجرة لديهم، والمتأثرة بالإجراءات الاحترازية سواء عبر إعفاء أو تخفيض أو تأجيل الإيجارات خلال الفترة الحالية، وبالتنسيق مع جهات الاختصاص. (نفس المصدر السابق)

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 11/5 / 2021 www.sme.gov.om

4. جهاز الضرائب

أ. الإعفاء من ضريبة الدخل لجميع الشركات التي تباشر نشاطها الرئيسي في قطاعات التنويع الاقتصادي اعتبارًا من الأول من يناير ٢٠٢١م وذلك لمدة خمس سنوات وفقًا للضوابط والشروط التي سوف يتم الإعلان عنها من قبل جهاز الضرائب، وذلك اعتبارًا من تاريخ تسجيلها في السجل التجاري.

ب. السماح بتقسيط سداد ضريبة الدخل المستحقة، والإعفاء من الضريبة الإضافية (عن عام ٢٠٢١م والمرتبة على تقسيط الضريبة).

ج. خصم نسبة (1%) من قيمة الضريبة المستحقة وبحد أقصى 10000 ر.ع من الضريبة المعلن عنها بالإقرار الضريبي للسنة التالية لكل من يلتزم بتقديم الإقرارات الضريبية المستحقة بموجبها في مواعيدها المقررة قانونا.

د. الاستمرار في تعليق العمل بالضريبة المستقطعة ذات الصلة بتوزيعات أرباح الأسهم والفوائد لمدة ٥ سنوات وذلك اعتبارا من العام ٢٠٢٠م.

هـ. ترحيل الخسارة التي تحققت لدى الشركات والمؤسسات عن السنة الضريبية ٢٠٢٠م إلى السنة التالية وخصمها من داخل الخاضع للضريبة لسنة ٢٠٢١م والسنوات التالية لها، حتى يتم تسوية الخسارة دون التقيد بالمدة الزمنية البالغة ٥ خمس سنوات المنصوص عليها بالمادة (٧١) من قانون ضريبة الدخل.

و. الإعفاء من الضريبة السياحية وضريبة البلدية التي تحصل من المنشآت السياحية الى نهاية ديسمبر ٢٠٢١م.

ز. تأجيل توريد الضريبة السياحية وضريبة البلدية المحصلة من المنشآت السياحية الى نهاية دسيمبر ٢٠٢١م.

ح. الإعفاء من الضريبة البلدية على المطاعم حتى نهاية شهر أغسطس ٢٠٢٠م.

ط. تخفيض معدل ضريبة الدخل من (15% الى 12%) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفقا لتصنيف هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومثيلاتها من المؤسسات غير المسجلة بالهيئة، والمسجلة بوزارة التجارة والصناعة، وترويج الاستثمار للسنتين الضريبيتين ٢٠٢٠م و ٢٠٢١م.

ي. الإعفاء من الضريبة الساحبة على المطاعم حتى نهاية شهر أغسطس ٢٠٢٠م.

ك. الإعفاء من الرسوم البلدية للمنشآت التجارية حتى نهاية شهر أغسطس ٢٠٢٠م.

(نفس المصدر السابق)

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/11/5 www.sme.gov.om

5. وزارة العمل

أ. عدم إنهاء خدمات القوى العاملة الوطنية، والسماح في الظروف الحالية لشركات ومؤسسات القطاع الخاص المتأثرة بالتفاوض لتخفيض أجور العاملين لديها لفترة ٣ أشهر مقابل تخفيض ساعات العمل بعد استنفاذ رصيد إجازات الموظف المدفوعة الأجر كاملة، على أن يطبق هذا الإجراء في حال اقتضى الأمر حتى تاريخ ٣١ مارس ٢٠٢١م.

ب. الإعفاء من الرسوم والغرامات المترتبة على تراخيص مزاولة العمل للقوى العاملة غير العمانية شريطة مغادرتها السلطنة مغادرة نهائية، وإعفاء من الغرامات أول مرة، والتجديد ونقل الخدمات من تاريخ انتهاء البطاقة ١٥ /٠٣ /٢٠٢٠م الى٣١/ ٠٣/ ٢٠٢١م، والسماح لشركات ومؤسسات القطاع الخاص المتأثرة أن تنهي خدمات القوى العاملة الوافدة؛ شريطة سداد جميع مستحقاتها السابقة ومغادرتها للسلطنة.

ج. تخفيض رسوم تجديد بطاقات القوى العاملة غير العمانية حتى نهاية شهر مارس القادم لتصبح الرسوم ٢٠١ ر.ع بدلًا من ٣٠١ ر.ع، مع السماح بتجديد البطاقات المنتهية للمؤسسات والشركات التي بها قوى عاملة عمانية وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلين لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، والسماح لأصحاب العمل بتجديد تراخيص مزاولة العمل المنتهية للعمال الموجودين حاليا خارج السلطنة خلال الفترة الاحترازية، والإعفاء من الغرامات المترتبة على ذلك بعد التنسيق مع الجهات المختصة.

د. تمديد مدة تراخيص استقدام القوى العاملة غير العمانية التي تنتهي خلال هذه الفترة، والسماح باعتماد تراخيص عمل مبدئية لقوى عاملة غير عمانية قابلة للاستخدام الجزئي أو المرحلي، حيث يتم احتساب الرسوم للعدد الذي ترغب المنشأة في استقدامه، والسماح للمنشآت المتعددة المملوكة لنفس الشركاء بانتداب العاملين لديها للعمل بأي منشأة من تلك المنشآت وقت الضرورة، والسماح لمنشآت القطاع الخاص بالاستعانة بقوى عاملة تابعة لمنشآت أخرى للعمل في منشآتها بموجب اتفاق مكتوب بين المنشآت.

هـ. تخفيض رسوم ترخيص استقدام وتجديد ترخيص مزاولة العمل للقوى العاملة غير العمانية المحددة في المادة الثانية من القرار الوزاري الصادر من وزارة العمل رقم (٢٠٢١/١٢) وذلك بنسبة:

و. (50%) للمؤسسات والشركات المحققة لنسب التعمين المقررة .

ز. (25%) للمؤسسات والشركات التي يعمل بها قوى عاملة عمانية.

ح. تلتزم مؤسسات وشركات القطاع الخاص بالمحافظة على استمرار عملُ القوى العاملة العمانية، وعدم إنهاء خدماتها في تلك المؤسسات والشركات.

ط. تخفيض رسوم تجديد بطاقات القوى العاملة غير العمانيةً ابتداء من تاريخه، وحتى نهاية شهر يونيو ٢٠٢٠م؛ لتصبح ٢٠١ ر.عً بدلا من ٣٠١ ر.ع عماني، مع السماح بتجديد البطاقات المنتهية للمؤسساتُ والشركات التي بها قوى عاملة عمانية، وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلين في التأمينات الاجتماعية .

ي. الإعفاء من الرسوم والغرامات المترتبة على تراخيص مزاولة العمل للقوىُ العاملة غير العمانية، شريطة مغادرتها السلطنة مغادرة نهائية، والسماح لأصحاب العمل بتجديد تراخيص مزاولة العمل المنتهية للعمال الموجودين خارج السلطنة خلال الفترة الاحترازية، والإعفاء من الغرامات المترتبة على ذلك، بعد التنسيق مع الجهات المختصة، وتمديد مدةُ تراخيص استقدام القوى العاملة غير العمانية التي تنتهي خلال تلك الفترة.

ك. يجوز اعتماد تراخيص عمل مبدئية لقوى عاملة غير عمانية قابلة للاستخدام الجزئي أو المرحلي، حيث يتم احتساب الرسوم للعدد الذي ترغب المنشأة باستقدامه ويجوز للمنشآت المتعددة المملوكة لنفس الشركاء انتداب العاملين لديها للعمل بأي منشأة من تلك المنشآت وقت الضرورة.

ل. تمديد مدة تراخيص استقدام القوى العاملة غير العمانية التي تنتهي خلال هذه الفترة.

م. يجوز لمنشآت القطاع الخاص الاستعانة بقوى عاملة تابعة لمنشآت أخرى بالعمل في منشآتها بموجب اتفاق مكتوب بين المنشآت، والسماح لمؤسسات وشركات القطاع الخاص المتأثرة بإنهاء عقود عمل القوى العاملة غير العمانية لديها، شريطة التزام هذه المؤسسات بسداد جميع مستحقات العاملين ومغادرتهم السلطنة نهائيًا. (نفس المصدر السابق)

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 11/5 / 2021 www.sme.gov.om

6. البنك المركزي / هيئة تنظيم الخدمات العامة/ الهيئة العامة للمياه

أ. توجيه البنوك بالاستمرار في الاستجابة لطلبات تأجيل أقساط وفوائد / أرباح جميع المقترضين المتأثرين بتداعيات الوضع الراهن لمدة ٦ أشهر أخرى وذلك حتى نهاية شهر سبتمبر ٢٠٢١م، دون المساس بالتصنيف الائتماني لها.

ب. استمرار العمل بالحزم التحفيزية المتعلقة بمنح الائتمان، ومن ضمنها رفع سقف نسبة التسليف، وتسهيل الإقراض للقطاعات المتأثرة والإنتاجية، وخفض نسب رأس المال الوقائي، وغيرها من الإجراءات الهادفة الى مساعدة المصارف وشركات التمويل والتأجير التمويلي على القيام بأدوارها، في دعم جهود التعافي الاقتصادي في البلاد، وتحسين مستويات السيولة المتوفرة في السوق المحلي.

ج. أن يعمل البنك المركزي العماني مع المصارف وشركات التمويل والتأجير التمويلي على إعادة جدولة القروض، لتتناسب مع التدفقات النقدية الجديدة للمقترضين؛ لضمان تعزيز قدراتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية مع مؤسسات التمويل وفقا للتطورات الاقتصادية الناشئة، دون فرض رسوم لإعادة الجدولة.

د. إعادة جدولة القروض بدون فوائد، وبدون رسوم إضافية، وتأجيل سداد فواتير الكهرباء والماء والصرف الصحي حتى نهاية شهر يوليو ٢٠٢٠م، وإتاحة تقسيط وجدولة المبالغ المستحقة فيما بعد، وإلحاق المستحقين منهم -حسب فئة الدخل -بشريحة المستفيدين من بطاقة الدعم الوطني للوقود.

هـ. تأجيل دفع مستحقات الكهرباء والمياه لمدة ٣ أشهر، وذلك للمؤسسات والشركات المتأثرة، على أن تمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتأثرة الفرصة لتأجيل دفع هذه المستحقات لاحقًا بالتقسيط، إضافة الى صرف بطاقة الدعم الوطني للوقود للفئات المستحقة من القوى العاملةُ العمانية بالقطاع الخاص المخفضة أجورهم مؤقتا لحين انتهاء فترة تأثير الإغلاق.

و. التأكيد على تسهيل الإقراض في القطاعات المتأثرة بالجائحة بما فيها قطاع الرعاية الصحية، وقطاع التعليم الخاص، وقطاع السياحة والسفر

ز. تسهيل منح قروض طوارئ.

ح. توجيه المصارف وشركات التمويل والتأجير التمويلي، للاستجابة لطلبات تأجيل سداد أقساط وفوائد / أرباح المقترضين المتأثرين لمدة ٣ أشهر، وخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأي جهة متأثرة بالوضع الراهن، ومنح مرونة في التعامل مع القروض المرتبطة بتمويل المشاريع الحكومية، وعدم استحداث رسوم جديدة.

ط. إعفاء القروض المرتبطة بتمويل مشاريع حكومية لعام ٢٠٢٠ م من التصنيف الائتماني لمدة ٦ أشهر. (نفس المصدر السابق)

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 11/5 / 2021 www.sme.gov.om

7. المؤسسات الحكومية ذات العلاقة

أ. إعفاءات تحصل عليها مؤسسات وشركات القطاع الخاص من رسوم تجديد التراخيص والغرامات لمدة ٣ أشهر لوزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه (سابقا)، وبلدية مسقط، وبلدية ظفار، وبلدية صحار، ووزارة التراث والسياحة، وهيئة حماية المستهلك.

ب. التزام القطاعات الحكومية، والشركات الحكومية باستمرار العقود التي أبرمتها مع مؤسسات وشركات القطاع الخاص في مجال الخدمات والمرونة؛ في تمديد فترة إنجاز المشاريع الحكومية للمؤسسات والشركات المتأثرة بالإغلاق، مع إعفائها من الغرامات والرسوم المترتبة على ذلك. (نفس المصدر السابق)

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 11/5 /2021 www.sme.gov.om

8. الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

أ. السماح لمن يرغبُ من أصحاب الأعمال والعمانيين المؤمن عليهم المسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية في الخارج، ومن في حكمهم، والمؤمن عليهم المسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية العاملين لحسابهم الخاص، ومن في حكمهم، بتأجيل سداد الاشتراكات الشهرية المستحقة عن الأشهر مارس وأبريل ومايو حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠م، على أن يتاح سداد هذه الاشتراكات كدفعة واحدة قبل نهاية الموعد المشار إليه، أو على شكل أقساط.

ب. الإعفاء من الغرامات التي ستترتب على التأخر في سداد الاشتراكات المستحقة عن الأشهر مارس وأبريل ومايو، أو التي تترتب على التأخر في ُ تسجيل القوى العاملة العمانية لديهم، أو الإخطار بانتهاء خدماتهم خلالً ذات الفترة، علما بأن هذا الإعفاء لا يمتد للغرامات المحتسبة عن أي شهر يسبق الأشهر المنوه عنها في هذا البند، والعمل بإجراءات وضوابط التقسيط الآتي ذكرها بشكل مؤقت، وذلك للفترة من مارس وحتى نهاية أغسطس من العام ٢٠٢٠م، وهي عدم احتساب فائدة التقسيط المقررة بنسبة3% عند قيام أصحاب الأعمال بطلب تقسيط الاشتراكات المستحقة عن الفترة المشار إليها في هذا البند.

ج. المؤسسة العامة للمناطق الصناعية مدائن

د. الإعفاء من الإيجارات المستحقة على المصانع في المدن الصناعية لمدة ٣ أشهر.

ر. إعفاء الشركات من رسوم تجديد السجلات التجارية والأنشطة خلال ٣ أشهر القادمة.

(نفس المصدر السابق)

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/ 11/5 www.sme.gov.om

15-2. تكيف أزمة كورونا مع الوسائل التسويقية للشركات الصغيرة والمتوسطة

فرض تفشي فيروس كورونا المستجد إعطاء نماذج تسويقية جديدة، اتجه نحوها أغلب المستهلكين، واتجه تجار التجزئة إلى التكيف مع هذه التطورات لبيع منتجاتهم، وتفادي شبح الإفلاس، كما يجب على الشركات الصغيرة التي تعتمد على بيع منتجاتها وبضائعها في المتاجر،

أن تفكر في التحول نحو البيع عبر الإنترنت، أو اعتماد استراتيجية التسوق عبر حجز المواعيد، وإعادة التفكير في استراتيجياتها التسويقية، عبر مواقع التواصل الاجتماعي؛ بهدف زيادة المبيعات، ومواكبة احتياجات وتطلعات المستهلكين، وان على تجار التجزئة أن يواكبوا الطرق الجديدة لإيصال الطلبات إلى المستهلكين، ويسهلوا عمليات الدفع الإلكتروني.

إن جائحة كوفيد-19 تعد فترة حرجه في تاريخ البيع بالتجزئة، ومن شأنها أن تغير إلى الأبد أساليب بيع المنتجات والسلع، وطرق ترويجها وتسليمها للمستهلكين، حيث كشفت دراسة حديثة لأنماط التسوق، حيث أن 64% من المستهلكين استبدلوا زيارات التسوق الأسبوعية في المحلات التجارية بالتسوق عبر الإنترنت، وهذا ما اضطر تجار التجزئة إلى التركيز على بيع منتجاتهم عبر الإنترنت، وجدولة مواعيد للعملاء للتعرف على منتجاتهم، وحسب مجموعة "إس إم بي"، فإن ثلث أصحاب الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم كان تحولهم نحو استخدام المنصات الرقمية في ترويج وبيع منتجاتهم ساعدهم في التقليل من الخسائر التي تكبدوها جراء الجائحة.

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/7/8/%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%85%D8%B9-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/10/27

16-2. النصائح التي من شأنها أن تساعد أصحاب الشركات الصغيرة في التكيف مع التطورات المتسارعة التي يشهدها قطاع البيع بالتجزئة.

- جولات تسوق افتراضية

إن الاستمرارية مع العملاء أمرًا حاسمًا لأي شركة اضطرت إلى الحد من تفاعلها المباشر، ونتيجة لذلك ابتكرت شركات كثيرة استراتيجيات فريدة من نوعها، تمكنها من بناء علاقات مع العملاء على مواقع التواصل الاجتماعي، والحفاظ عليه، مثل الاسترحام، والفاسبوك، التي تعتبر من اشهر المنافذ الاجتماعية التي توفر للتجار عرض منتجاتهم وزيادة المبيعات، ومن أهم

الاستراتيجيات المعتمدة لترويج المنتجات عبر هذه المنصات تقديم نصائح توجيهية، وعرض فيديوهات لعملاء يشيدون بالمنتجات والخدمات، وتكثيف الإعلانات عن العروض والتخفيضات، ومن الأمثلة العملية المميزة، لا للحصر ما قامت به شركة "ديو ساوث" في كولورادو، عندما روجت او على عملائها التسوق عبر فيسبوك جولات تسوق افتراضية، وفيديوهات مباشرة عن أفضل الطرق لتزيين المنازل

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/7/8/%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%85%D8%B9-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/10/27

– توسيع الخيارات

إدراكًا من الواجب على الشركات التي تواجه تراجعا في مبيعاتها بسبب إجراءات الإغلاق، أن تعمل على توسيع خيارات التسويق أمام العملاء من أجل إرضائهم، وتشجيعهم على التسوق، وشراء المنتجات، ومن الاشكال الشرائية التي باشر عليها المستهلكون بشكل كبير منذ انتشار جائحة كورونا المستجد؛ الشراء عبر الإنترنت والتسلم في المتجر، حيث تم الاطلاع على دراسة حديثة أن 62% من المستهلكين اختاروا هذه الطريقة للتسوق، خوفًا من التعرض للعدوى، ومن ضمن الخيارات أمام العملاء لتسليم طلباتهم مثل تسليم الطلبات في المتاجر، أو توصيلها إلى المنازل، وبأقصى سرعة ممكنة. (نفس الموقع للمصدر السابق)، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/10/27

– المواعيد المسبقة

مثلًا بعض شركات البيع بالتجزئة كانت تستخدم على خدمة المواعيد المسبقة؛ لمنح العملاء تجربة فريدة، أما في الوضع الراهن فمعظم المحلات المفتوحة تعتمد هذه الخدمة في إطار تطبيق قواعد التباعد الاجتماعي.

هذا النمط يسهل المتاجر على التحكم في أعداد العملاء عند تسليم الطلبات، وتقليل عدد الأشخاص المضطرين للانتظار في الطابور، كما يمكنهم من البقاء على تواصل مستمر مع العملاء بعد زياراتهم للمتجر. (نفس الموقع للمصدر السابق)، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/10/27

– تجنب التلامس

إن جائحة كورونا أجبرت الى التغيير في ثقافة الناس باستخدام ثورة التكنولوجيا وعدم التداول بالعملات الورقية في ظل المخاوف من أن تنقل إليهم عدوى الفيروس، ووجدت دراسة حديثة أجرتها شركة "ماستركارد" أن أكثر من نصف المستهلكين الأميركيين عبّروا عن القلق الذي يشعرون به عند تقديم توقيعاتهم أثناء عمليات الشراء، كما يقول نصف المستهلكين إنهم اختاروا عمليات الدفع التي لا تتطلب التلامس منذ انتشار الوباء.

أصبحت المؤسسات بمختلف أنواعها بتقديم خيارات الدفع عن بُعد لحماية عملائها وموظفيها، وتقليل التلامس قدر الإمكان، وذلك من خلال تطبيق بعض الإجراءات داخل المتجر؛ لتجنب لمس شاشات الدفع مثل: استخدام البطاقة الالكترونية في النقر على الشاشة بدل استخدام الأصابع، وأن على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإسراع بالعمل مع بدء تخفيف إجراءات الإغلاق، وإعادة فتح الاقتصاد أن تعمل على مواكبة التطورات بأسرع وقت، وأن تطبق النماذج التسويقية الجديدة؛ لضمان سلامة عملائها وموظفيها، ومواصلة أعمالها بنجاح. (نفس الموقع للمصدر السابق)، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/10/27

الفصل الثالث

منهجيّة الدراسة وإجراءاتها

الفصـل الثالث

منـهجيّـة الدراســة وإجراءاتـهـا

1.3. تمهيـــــــد

يتضـمن هـذا الفصـل منهجيـة الدراسـة وإجراءاتهـا، حيـث تعـد محـورا اساسـيًا فـي التطبيـق الميـداني للدراسـة، إذ يـتم الحصـول علـى البيانـات المطلوبـة التـي يـتم مـن خلالهـا الإجابـة علـى تسـاؤلات الدراسـة، كمـا يتضـمن هـذا الفصـل عرضـا لتحديـد مجتمـع الدراسـة وعينتهـا، وأداة الدراسـة، والتأكـد مـن صـدقها وثباتهـا واجـراءات تنفيـذها، وتحديـد متغيـرات الدراسـة، والأسـاليب الإحصـائية المناسبة لمعالجة البيانات وتحليلها بهدف استخلاص نتائج الدراسة.

2.3. منهجيّة الدراسة

من أجل إبراز دور الإجراءات والحلول المتبعة المتمثلة بـ (الإجراءات الداخلية بالمؤسسة، المبادرات والدعم الحكومي) في تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة مسقط، فإن الدراسة تتبع المنهج الاستكشافي لتقييم الآثار الاقتصادية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يستكشف الظاهرة كما توجد في الواقع معبرًا عنها بطريقة كمية وكيفية.

3.3. مجتمع الدراسة وعينتها

يشمل مجتمع الدراسة موظفي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن نطاق محافظة مسقط، خلال الفترة 2020-2021، وهي الفترة التي حدثت فيها جائحة كورونا وكان لها تأثير كبير على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عمد الباحث في اختيار عينة الدراسة إلى طريقة العينة العشوائية البسيطة، والبالغة (730) فردا، إذ تم توزيع الاستبانة عبر الرابط الالكتروني الخاص بها.

4.3. أداة الدراسة.

لأجل تحقيق أهداف الدراسة؛ أعدّ الباحث استبانة تكونت من ثلاثة أجزاء؛ هي:

- الجزء الأول: البيانات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، والنشاط المنشأة الرئيسي، الشكل القانوني للمنشأة، عمر المنشأة، المسمى الوظيفي، الموقع الجغرافي).
- الجزء الثاني: محور الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبلغ المجموع الكلي للعبارات في المحور 12 عبارة.
- الجزء الثالث: محور الإجراءات والحلول المتبعة المتمثلة بـ (الإجراءات الداخلية بالمؤسسة، المبادرات والدعم الحكومي) في تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبلغ المجموع الكلي للعبارات في المحور 14 عبارة.

استخدم الباحث مقياس ليكرث الخماسي (**Likert Scale**) عند تصميم الاستبانة، وذلك من أجل إعطاء أوزان تقديرية وقياس استجابة الباحثين، حيث كان المقياس على النحو الآتي: (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة).

وقد أعتمد الباحث معيار الحكم الآتي لتفسير قوة ارتباط العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة، أما آلية احتساب متوسط المجال، أولًا نحسب المدى الإحصائي 5 – 1 = 4، ثم يقسم على عدد الخلايا 4/5 = 0.79 تقريبًا، ويتم إضافته إلى الحدود الدنيا بدءًا من الواحد الصحيح.

الجدول (5) يوضح معيار يمثل اتجاهات رأي الباحثين:

الوزن	الرأي	متوسط المجال	رأي الباحثين
1	غير موافق تمامًا	1.00 – 1.79	منخفض جدًا
2	غير موافق	1.80 – 2.59	منخفض
3	محايد	2.60 – 3.39	متوسط
4	موافق	3.40 – 4.19	مرتفع
5	موافق بشدة	4.20 – 5.00	مرتفع جدًا

5.3. صدق وثبات أداة الدراسة

1.5.3. صدق أداة الدراسة

من أجل التأكد من صدق أداة الدراسة (الاستبانة)، فقد تم عرضها على لجنة من المحكّمين من ذوي الخبرة بلغ عددهم (3) محكمين؛ وذلك بهدف قياس مدى صدق عبارات الاستبانة، ومدى قدرتها على قياس الهدف التي وضعت لأجله، وكذلك الحكم على مدى وضوح كل عبارة من عباراتها، من حيث الدقة والصياغة اللغوية، والارتباط بالمحور التي تندرج تحته، وعلى ضوء ذلك، أعتمد الباحث العبارات التي اتفق عليها المحكمون، وتم تعديل العبارات التي اقترحوا تعديلها أو إعادة صياغتها أو حذفها، ثم اخراجها في صورتها النهائية.

2.5.3. ثبات أداة الدراسة

للتحقق من ثبات الدراسة، استخدم الباحث معادلة كرو نباخ ألفا (**Cronbach Alpha**)، لكل متغير من متغيرات الدراسة، حيث أوضحت النتائج في الجدول (3.2) تمتع الاستبانة بعامل ثبات عالي جدًا، بلغ (0.802)، وهي نسبة عالية جدًا في البحوث والعلوم الإنسانية، ومؤشرًا على مدى الاتساق الداخلي للفقرات ومحاور الدراسة، عليه فقد اعتمد الباحث جميع فقرات الأداة وعددها (26) عبارة لأغراض تطبيقها على العينة الأساسية.

الجدول (6) يوضح معامل كرو نباخ ألفا (Cronbach Alpha) واتجاه رأي الباحثين

المحور	عدد الفقرات	معامل كرو نباخ ألفا (Cronbach Alpha)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه رأي الباحثين
محور الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا	12	0.878	4.187	0.655	مرتفع
محور الإجراءات والحلول المتبعة	14	0.781	3.227	0.581	متوسط
المستوى العام	26	0.802	3.670	0.442	مرتفع

الجدول (7) يوضح معامل كرو نباخ ألفا (Cronbach Alpha) لمجالات محور الإجراءات والحلول المتبعة

المجال	عدد الفقرات	معامل كرو نباخ ألفا (Cronbach Alpha)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه رأي الباحثين
المجال الأول: الإجراءات الداخلية بالمؤسسة	7	0.648	3.882	0.586	مرتفع
المجال الثاني: المبادرات والدعم الحكومي	7	0.832	2.572	0.874	منخفض
المحور ككل	14	0.781	3.227	0.581	متوسط

يساعد حساب المتوسط الحسابي لإجابات العينة على العبارات الواردة في الاستبيان بغرض معرفة اتجاهات الباحثين لكل عبارة بالتفصيل ومعرفة مدى الانحراف المعياري، وفي الجداول التالية توضيح تفصيلي لكل العبارات حسب المحور والمجال.

الجدول (8) يوضح محور الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه رأي الباحثين
1	4.448	0.872	مرتفع جدًا
2	4.337	0.911	مرتفع جدًا
3	4.162	0.966	مرتفع
4	4.303	0.990	مرتفع جدًا
5	4.396	0.934	مرتفع جدًا
6	4.374	0.914	مرتفع جدًا
7	4.377	0.916	مرتفع جدًا
8	4.112	1.007	مرتفع
9	2.949	1.386	متوسط
10	4.266	1.072	مرتفع جدًا
11	4.219	1.018	مرتفع جدًا
12	4.307	0.945	مرتفع جدًا
الإجمالي	4.187	0.655	مرتفع

الجدول (9) محور الإجراءات والحلول المتبعة: المجال الأول الإجراءات الداخلية بالمؤسسة

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه رأي الباحثين
13	3.423	1.109	مرتفع
14	3.626	1.266	مرتفع
15	3.530	1.176	مرتفع
16	4.049	0.922	مرتفع
17	4.316	0.779	مرتفع جدا
18	4.359	0.759	مرتفع جدا
19	3.873	1.107	مرتفع
الإجمالي	3.882	0.586	مرتفع

الجدول (10) محور الإجراءات والحلول المتبعة: المجال الأول المبادرات والدعم الحكومي

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه رأي الباحثين
20	2.278	1.310	منخفض
21	1.888	1.108	منخفض
22	2.363	1.172	منخفض
23	3.038	1.354	متوسط
24	3.027	1.288	متوسط
25	2.715	1.249	متوسط
26	2.692	1.175	مرتفع
الإجمالي	3.882	0.586	مرتفع

6.3. المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة أصحاب ومديري وموظفي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، نشاط المنشأة الرئيسي، الشكل القانوني للمنشأة، عمر المنشأة، المسمى الوظيفي، الموقع الجغرافي).

7.3. أدوات جمع البيانات

من أجل الحصول على البيانات حول موضوع الدراسة، فقد عمد الباحث إلى مصدرين أساسين لجمع المعلومات:

1. المصادر الثانوية: إذ لجأ الباحث في بناء الإطار العام للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية، والتي شملت؛ الكتب، والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات، والمقالات، والتقارير، والأبحاث، والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، إلى جانب المطالعة والبحث في مواقع شبكة المعلومات العالمية الانترنت.
2. المصادر الأولية: لجأ الباحث إلى معالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، من خلال جمع البيانات الأولية عن طريق الاستبانة كأداة للدراسة، وحيث أن الظروف الراهنة التي تستدعي الحد من انتشار فيروس كرونا (كوفيد 19)، فقد قام الباحث بتصميمها على الرابط الإلكتروني الخاص بمنصة استبيان التابع لشركة داتا، وهي شركة عمانية من ضمن المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وقام الباحث بنشرها على أفراد عينة الدراسة، ثم تحميل الاستجابات التي تحصل عليها من خلال الرابط الإلكتروني وتصديرها إلى الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، ثم تحليلها، واستخراج نتائجها.

8.3. المعالجة الإحصائية للبيانات

من أجل معالجة البيانات، والإجابة عن أسئلة الدراسة واثبات فرضياتها؛ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، من خلال الأساليب الإحصائية التالية:

1. تم استخدام معامل الارتباط كرو نباخ الفا (Alpha Cronbach)، للتأكد من ثبات أداة الدراسة.
2. تم استخدام تحليل الانحدار البسيط (Regression)؛ لإثبات صحة الفرضية الرئيسية الأولى.
3. تم استخدام اختبار(T-Test)، وتحليل التباين الأحادي (ANOVA)؛ لإثبات صحة الفرضية الرئيسية الثانية.

الـفصـل الرابـع

نتائـــــج الدراســـــة

الـفصـل الرابـع

نتائـــــج الـدراســـــة

1.4. تمهيـــد

تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن دور الإجراءات والحلول المتبعة المتمثلة بـ (الإجراءات الداخلية بالمؤسسة، المبادرات والدعم الحكومي) في تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة مسقط، إذ صاغ الباحث السؤال الرئيس الآتي لغرض تحقيق أهداف الدراسة.

"ما دور الإجراءات والحلول المتبعة المتمثلة بـ (الإجراءات الداخلية بالمؤسسة، المبادرات والدعم الحكومي) في تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة مسقط؟".

وللإجابة عن هذا التساؤل، فقد انبثقت عنه مجموعة من التساؤلات الفرعية والفرضيات، بهدف الوصول إلى نتائج واستنتاجات ذات تقييم موضوعي دقيق، من خلال دراسة جميع الجوانب والأبعاد المتعلقة بموضوع الدراسة أو الظاهرة، لاسيما دراسة أثر بعض المتغيرات الديموغرافية لأفراد العينة، وفيما يلي عرضًا لنتائج الدراسة.

2.4. المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

1. متغير "النوع الاجتماعي"

الجدول (11) توزيع عينة الدراسة حسب النوع الاجتماعي

اسم المتغير	المستويات	العدد	النسبة المئوية%
النوع الاجتماعي	ذكر	583	%79.9
	انثى	147	%20.1
	المجموع	730	%100.0

الشكل (10) يوضح التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب النوع الاجتماعي

يوضح الجدول والشكل 10.11 توزيع عينة الدراسة حسب النوع الاجتماعي، إذ بلغت عينة الدراسة (730) فردًا من موظفي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كانت أغلبهم من الذكور، إذ بلغت نسبة مشاركتهم حوالي (80%)، في حين بلغت نسبة مشاركة الإناث (20%).

2. متغير "الفئة العمرية"

الجدول (12) توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

اسم المتغير	المستويات	التكرارات	النسبة المئوية%
الفئة العمرية	من 20 إلى 25 سنة	60	%8.2
	من 26 إلى 35 سنة	260	%35.6
	من 36 إلى 45 سنة	261	%35.8
	من 46 إلى 55 سنة	134	%18.4
	من 56 إلى 60 سنة	15	%2.1
	المجموع	730	%100.0

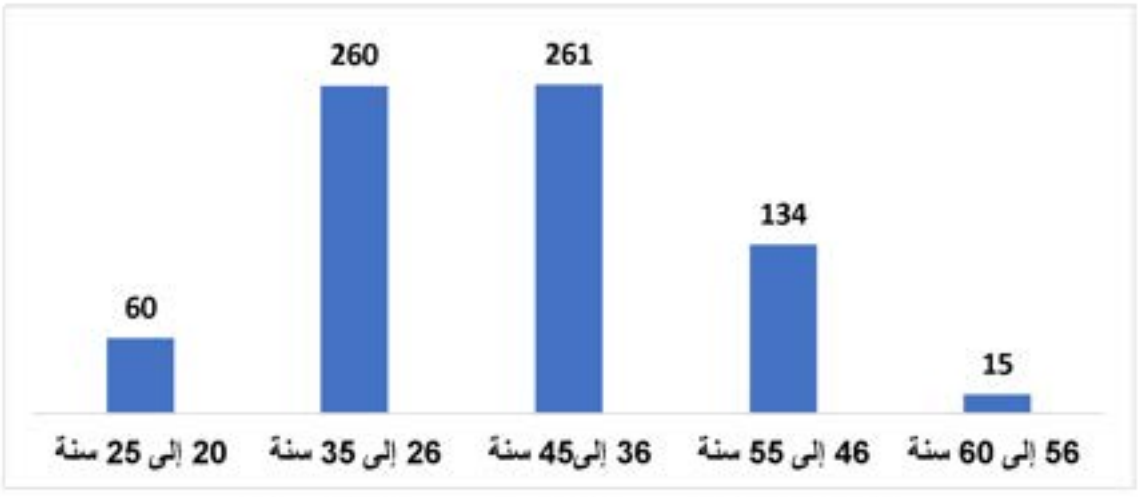

الشكل (11) توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

أما بالنسبة لتوزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية، فيلاحظ من الجدول والشكل (11.12) أن النسبة الأكبر للمشاركة كانت من الفئات العمرية (26-35 سنة) و(36-45 سنة) بنسبة إجمالية بلغت (71.4%)، تلا ذلك المشاركة من الفئة العمرية (46-55 سنة) بنسبة بلغت (18.4%)، في حين بلغت المشاركة الأقل من الفئات العمرية (20-25 سنة) و(56 إلى 60 سنة) بنسب بلغت (8.2%) و(2.1%) على التوالي.

3. متغير "الموقع الجغرافي للمنشأة"

الجدول (13) توزيع عينة الدراسة حسب الموقع الجغرافي للمنشأة

اسم المتغير	المستويات	التكرارات	النسبة المئوية%
الموقع الجغرافي	ولاية السيب	333	%45.6
	ولاية مطرح	48	%6.6
	ولاية العامرات	60	%8.2
	ولاية مسقط	71	%9.7
	ولاية بوشر	199	%27.3
	ولاية قريات	19	%2.6
	المجموع	730	%100.0

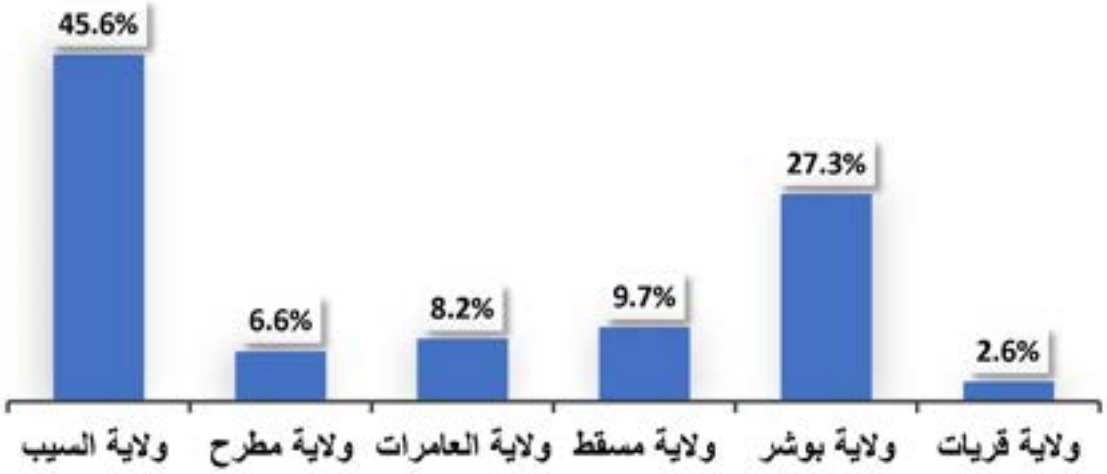

الشكل (12) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الموقع الجغرافي للمنشأة

أما بالنسبة لتوزيع عينة الدراسة حسب الموقع الجغرافي للمنشأة، فيلاحظ من الجدول والشكل (12.13) أن النسبة الأكبر للمشاركة كانت من ولايتي السيب وبوشر بنسبة إجمالية بلغت

(72.9%)، تلا ذلك المشاركة من ولايتي مسقط والعامرات بنسب بلغت (9.7%) و(8.2%) على التوالي، في حين بلغت المشاركة الأقل من ولايتي مطرح وقريات بنسب بلغت (6.6%) و(2.6%) على التوالي.

4. متغير " المسمى الوظيفي"

الجدول (14) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

اسم المتغير	المستويات	التكرارات	النسبة المئوية%
المسمى الوظيفي	إدارة عليا	542	%74.2
	مدير دائرة	42	%5.8
	رئيس قسم	19	%2.6
	موظف	30	%4.1
	أخرى	97	%13.3
	المجموع	730	%100.0

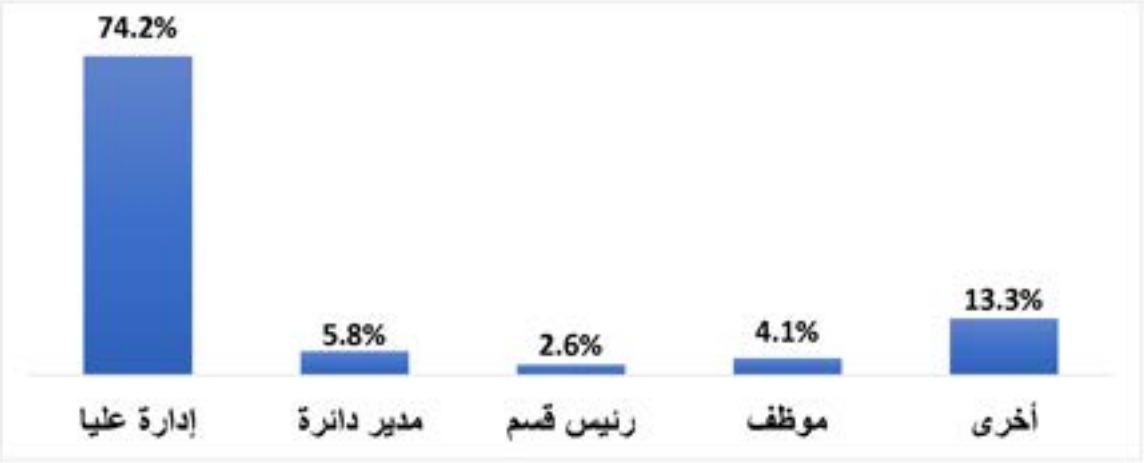

الشكل (13) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

بالنسبة لمتغير المسمى الوظيفي، فيلاحظ من الجدول والشكل (13.14)، أن النسبة الأعلى للمشاركة في عينة الدراسة كانت من فئة الإدارة العليا للمنشأة؛ إذ بلغت نسبة مشاركتهم حوالي ثلاثة أرباع المستجيبين، أي حوالي (74.2%)، تلاهم فئة وظائف أخرى بالمنشأة بنسبة بلغت (13.3%)، في بينما نسبة مشاركة المسميات الوظيفية مدير الدائرة وموظف بلغت (5.8%) و(4.1%) على التوالي، في حين كانت المشاركة الأقل من فئة رئيس قسم بنسبة بلغت (2.6%).

5. متغير "نشاط المنشأة"

الجدول (15) توزيع عينة الدراسة حسب نشاط المنشأة الرئيسي

اسم المتغير	المستويات	التكرارات	النسبة المئوية%
نشاط المنشأة	الخدمات السياحية	37	%5.1
	الزراعة	16	%2.2
	البيع بالجملة أو التجزئة	174	%23.8
	الخدمات الصناعية	171	%23.4
	خدمات لزبائن	332	%45.5
	المجموع	730	%100.0

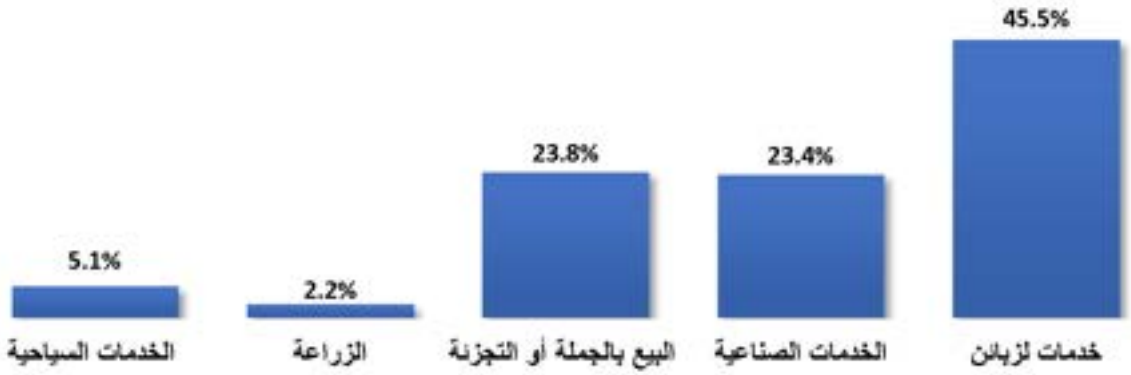

الشكل (14) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب نشاط المنشأة الرئيسي

يلاحظ من الجدول والشكل (14.15)، توزيع عينة الدراسة حسب نشاط المنشأة الرئيسي، حيث أن النسبة الأعلى للمشاركة في عينة الدراسة من نشاط خدمات الزبائن، بنسبة بلغت (45.5%). تلا ذلك نشاط البيع بالجملة أو التجزئة ونشاط الخدمات الصناعية بنسب بلغت (23.8%) و(23.4%) على التوالي، في حين كانت المشاركة الأقل من نشاطي الخدمات السياحية والزراعة بنسب بلغت (5.1%) و(2.2%) على التوالي.

6. متغير "الشكل القانوني للمنشأة"

الجدول (16) توزيع عينة الدراسة حسب الشكل القانوني للمنشأة

اسم المتغير	المستويات	التكرارات	النسبة المئوية%
الشكل القانوني للمنشأة	توصية بالأسهم	4	%0.5
	مساهمة	11	%1.5
	شركة تضامن	28	%3.8
	ذات مسؤولية محدودة	196	%26.8
	ملكية فردية	491	%67.3
	المجموع	730	%100.0

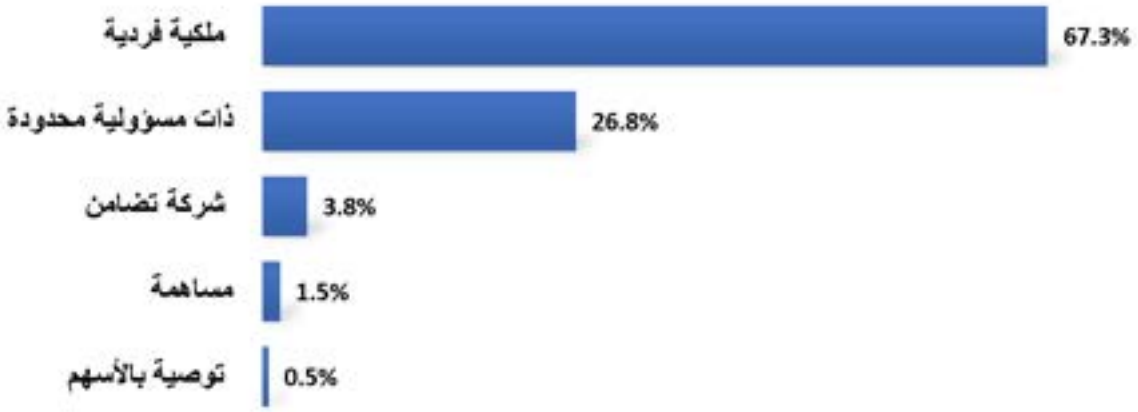

الشكل (15) توزيع عينة الدراسة حسب الشكل القانوني للمنشأة

يلاحظ من الجدول والشكل (15،16)، توزيع عينة الدراسة حسب الشكل القانوني للمنشأة، حيث أن النسبة الأعلى للمشاركة في عينة الدراسة من المنشآت ذات الملكية الفردية، بنسبة بلغت (67.3%). تلا ذلك المشاركين من المنشآت ذات المسؤولية المحدودة بنسبة بلغت (26.8%)، في حين كانت المشاركة الأقل من المنشآت ذات الشكل القانوني شراكة تضامنية ومساهمة وتوصية بالأسهم بنسب بلغت (3.8%) و(1.5%) و(0.5) على التوالي.

7. متغير "عمر المنشأة"

الجدول (17) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب عمر المنشأة

اسم المتغير	المستويات	التكرارات	النسبة المئوية%
عمر المنشأة	أقل من 5 سنوات	280	%38.4
	6 الى 10 سنوات	256	%35.1
	11 الى 15 سنة	103	%14.1
	16 إلى 20 سنة	46	%6.3
	أكثر من 20 سنة	45	%6.2
	المجموع	730	%100.0

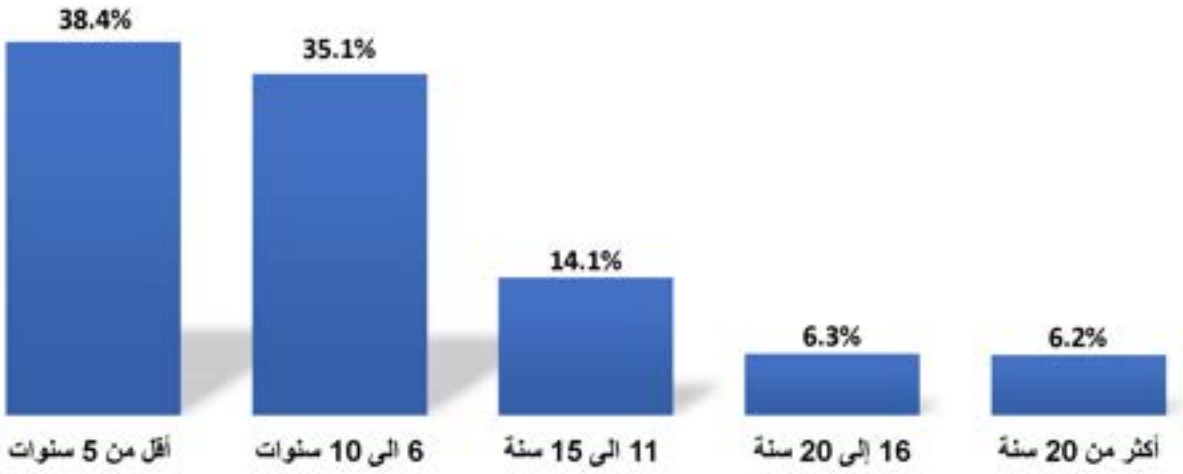

الشكل (16) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب عمر المنشأة

من خلال الجدول والشكل (16،17) يتضح توزيع عينة الدراسة حسب عمر المنشأة، حيث أن النسبة الأعلى للمشاركة في عينة الدراسة من المنشآت عمرها (10 سنوات وأقل)، بنسبة بلغت (73.4%). تلا ذلك المشاركين من المنشآت ذات عمر (من 11 إلى 20 سنة) بنسبة بلغت (20.4%)، في حين كانت المشاركة الأقل من المنشآت ذات عمر (أكبر من 20 سنة) بنسبة بلغت (6.2%).

8. متغير "عدد العاملين بالمنشأة"

الجدول (18) توزيع عينة الدراسة حسب عدد العاملين بالمنشأة

اسم المتغير	المستويات	التكرارات	النسبة المئوية%
عدد العاملين بالمنشأة	(1-10) عمال	487	%66.7
	(11-50) عامل	190	%26.0
	(51-75) عامل	19	%2.6
	(76-100) عامل	12	%1.6
	(100-150) عامل	22	%3.0
	المجموع	730	%100.0

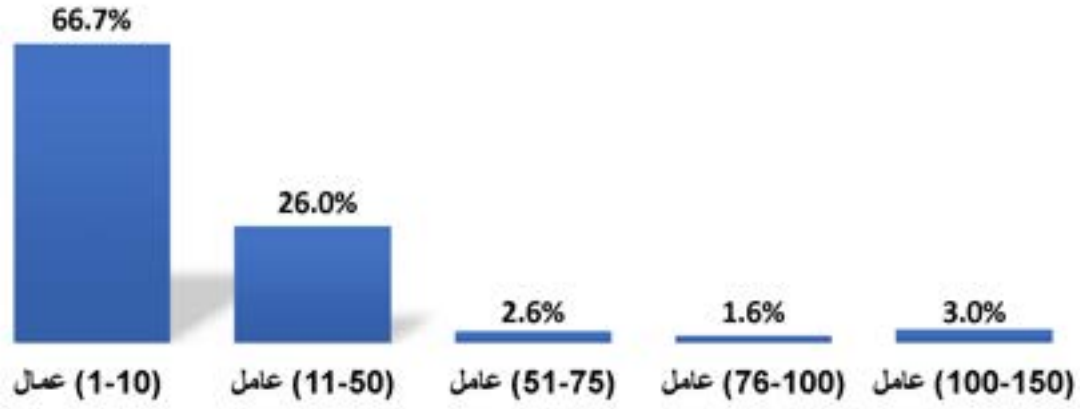

الشكل (17) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب عدد العاملين بالمنشأة

من خلال الجدول والشكل (17،18) يتضح توزيع عينة الدراسة حسب عدد العاملين بالمنشأة، حيث أن النسبة الأعلى للمشاركة في عينة الدراسة من المنشآت عدد العاملين بها (من 1 إلى 10 عمال)، بنسبة بلغت (66.7%). تلا ذلك المشاركين من المنشآت عدد العاملين بها (من 11 إلى 50 عامل) بنسبة بلغت (26.0%)، في حين كانت المشاركة الأقل من المنشآت عدد العاملين بها (أكثر من 51 عامل) بنسبة بلغت (7.3%).

9. متغير نسبة الموظفين الذين تم تسريحهم من العمل

الجدول (19) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب نسبة الموظفين الذين تم تسريحهم من العمل من إجمالي العاملين بالمنشأة بسبب أزمة كورونا.

اسم المتغير	المستويات	التكرارات	النسبة المئوية%
نسبة الموظفين الذين تم تسريحهم من العمل من إجمالي العاملين بالمنشأة	%5	147	%20.1
	%10	57	%7.8
	%15	38	%5.2
	%20 فأكثر	139	%19.0
	لا يوجد	349	%47.8
	المجموع	730	%100.0

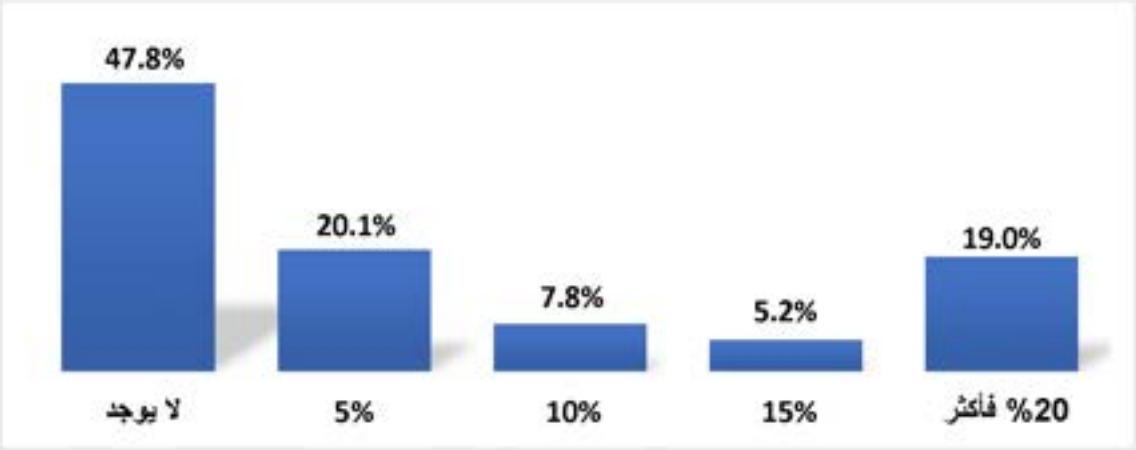

الشكل (18) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب نسبة الموظفين الذين تم تسريحهم من العمل من إجمالي العاملين بالمنشأة بسبب أزمة كورونا

يوضح الجدول والشكل (18،19)، توزيع عينة الدراسة حسب نسبة الموظفين الذين تم تسريحهم من العمل من إجمالي العاملين بالمنشأة بسبب أزمة كورونا، حيث أن النسبة الأعلى للمشاركة في عينة الدراسة من المنشآت لا يوجد بها تسريح، بنسبة بلغت (47.8%). تلا ذلك المشاركين من المنشآت التي تم تسريح 5% من إجمالي العاملين بنسبة بلغت (20.1%)، بينما كانت نسبة المشاركين من المنشآت التي تم تسريح أكثر من 20% من إجمالي العاملين حوالي (19.0%)، في حين كانت المشاركة الأقل من المنشآت التي تم تسريح 10%-20% من إجمالي العاملين بنسبة بلغت (13.0%).

3.4. النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي الأول، ونصه:

"ما دور الإجراءات والحلول المتبعة المتمثلة بـ (الإجراءات الداخلية بالمؤسسة، المبادرات والدعم الحكومي) في تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة مسقط؟".

للإجابة عن هذا السؤال، تم افتراض الفرضية الرئيسية الأولى (H0:1) "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) في دور الإجراءات والحلول المتبعة المتمثلة بـ (الإجراءات الداخلية بالمؤسسة، المبادرات والدعم الحكومي) في تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة مسقط.

وفيما يلي عرضًا للإجابة عن التساؤلات الفرعية للدراسة؛ من خلال التحقق من صحة الفرضيات الفرعية المُنبثقة عن الفرضية الرئيسية الأولى (H0:1)، وذلك على النحو الآتي.

1.3.4. النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول، ونصه:

"ما دور الإجراءات الداخلية المتبعة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا؟"

للإجابة عن هذا السؤال، تم افتراض الفرضية الفرعية الأولى (H01:1): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) في دور الإجراءات الداخلية المتبعة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا.

ولإثبات صحة الفرضية (H01:1)، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، والجداول الآتية توضح ذلك.

الجدول (20) أثر الإجراءات الداخلية المتبعة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا. (تباين تحليل الانحدار (التباين))

م	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الاحصائية
الانحدار	13.175	1	13.175	31.994	0.000
البواقي	299.788	728	0.412		
الكلى	312.963	729			

يتضح من نتائج الجدول (20) أن تحليل تباين الانحدار يوضح وجود أثر لدور الإجراءات الداخلية المتبعة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا دال إحصائيًا، وما يؤكده أن النسبة الفائية بلغت (31.994) بدلالة (0.000)، وهي دالة عند ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول (21) تباين تحليل الانحدار (معامل الانحدار، معامل بيتا)

المتغير المستقل	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	معامل (Bبيتا)	قيمة ت	الدلالة الاحصائية
(الثابت)	3.297	0.159		20.696	0.000
الإجراءات الداخلية	0.229	0.041	0.205	5.656	0.000

الجدول (22) تباين تحليل الانحدار (الارتباط والتباين المفسر)

ملخص النمذجة(MODEL)	معامل R	R^2	التباين المفسر
النموذج	0.205	0.042	4.210

من خلال الجداول (21 و22)، يتبن أن قيم معامل الانحدار ومعامل بيتا(B) جاءت موجبة؛ وهذا يعني أن توفر الإجراءات الداخلية المتبعة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثرا بشكل إيجابي للتخفيف من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا بمحافظة مسقط، ويمكن معرفة نسبة التأثير من خلال معاملات الارتباط، إذ بلغ معامل الارتباط (R)، (0.205)، فيما بلغ مربع معامل الارتباط (R^2)، (0.042)؛ أي بقدرة تفسيرية (4.2%) من تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا.

ومعادلة الانحدار التالية قد تمثل النتائج الحالية لتأثير دور الإجراءات الداخلية المتبعة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تخفيف من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، والتي يمكن التنبؤ من خلالها، وهي:

الآثار الاقتصادية= 3.297+(0.229 * الإجراءات الداخلية)

والشكل التالي يظهر نتائج تحليل الانحدار البسيط للعلاقة الخطية بين المتغيرين.

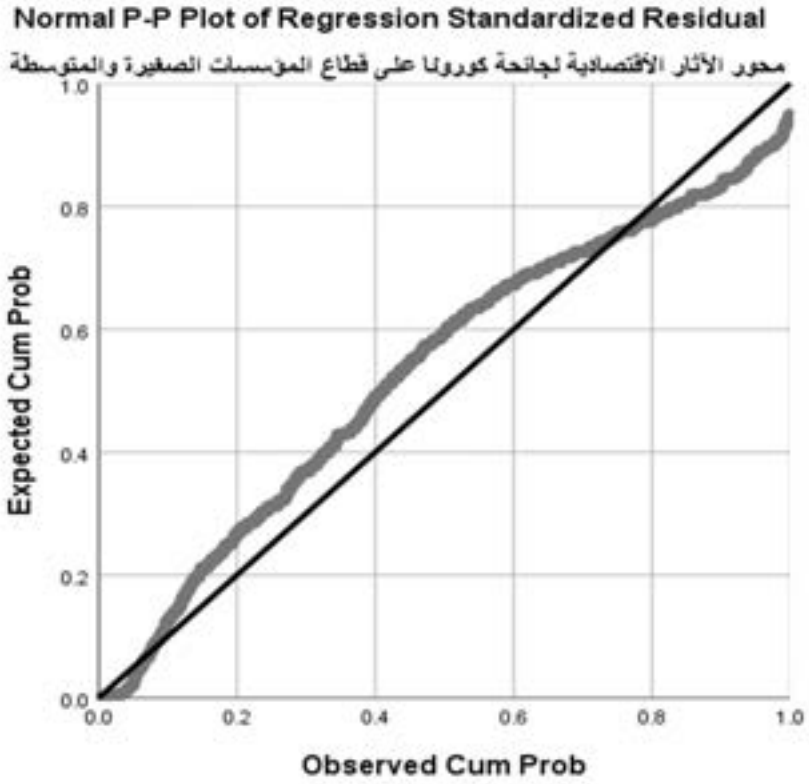

الشكل (19) نتائج تحليل الانحدار الخطي

الشكل (19) يوضح علاقة طردية موجبة بين توافر الإجراءات والحلول المتبعة المتمثلة بـ (الإجراءات الداخلية بالمؤسسة) في تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبناءًا على النتائج السابقة، تم رفض الفرضية الفرعية الأولى (H01:1): لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) في دور الإجراءات الداخلية المتبعة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا.

2.3.4. النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني، ونصه:

"ما دور المبادرات والدعم الحكومي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا؟"

للإجابة عن هذا السؤال، تم افتراض الفرضية الفرعية الثانية (H01:2): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a\leq 0.05$) على دور المبادرات والدعم الحكومي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا.

ولإثبات صحة الفرضية (H01:2)، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، والجداول الآتية توضح ذلك.

الجدول (23): أثر المبادرات والدعم الحكومي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا.

تباين تحليل الانحدار (التباين)

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الاحصائية
الانحدار	2.827	1	2.827	6.636	0.010
البواقي	310.136	728	0.426		
الكلي	312.963	729			

يتضح من نتائج الجدول (23) أن تحليل تباين الانحدار يوضح وجود أثر بسيط للمبادرات والدعم الحكومي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا دال إحصائيًا، وما يؤكده أن النسبة الفائية بلغت (6.636) بدلالة (0.010)، وهي دالة عند ($\alpha\leq 0.05$).

الجدول (24): تباين تحليل الانحدار (معامل الانحدار، معامل بيتا)

المتغير المستقل	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	(B معامل بيتا)	قيمة ت	الدلالة الاحصائية
الثابت	4.371	0.075		58.175	0.000
المبادرات والدعم الحكومي	0.071-	0.028	0.095-	2.576-	0.010

الجدول (25): تباين تحليل الانحدار (الارتباط والتباين المفسر)

ملخص النمذجة(MODEL)	معامل R	R^2	التباين المفسر
النموذج	0.095	0.009	0.9

من خلال الجدول (24) والجدول (25)، يتبن أن قيم معامل الانحدار ومعامل بيتا(B) جاءت سالبة؛ وهذا يعني أن توفر المبادرات والدعم الحكومي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثرا بشكل ما بصورة سلبية على تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، ويمكن معرفة نسبة التأثير من خلال معاملات الارتباط، إذ بلغ معامل الارتباط (R)، (0.095)، فيما بلغ مربع معامل الارتباط (R^2)، (0.009)؛ أي بقدرة تفسيرية (0.9%) من تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، وكلما اقتربت قيمة الارتباط من الصفر دل على عدم وجود ترابط بين المتغيرين.

وبناءً على النتائج السابقة، فأن معادلة الانحدار غير كافية لتفسير العلاقة بين توافر الإجراءات والحلول المتبعة المتمثلة بـ (المبادرات والدعم الحكومي) والتخفيف من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي الثاني، ونصه:

"هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) إجابات العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة مسقط تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية المتمثلة في (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، النشاط المنشأة الرئيسي، الشكل القانوني للمنشأة، عمر المنشأة، المسمى الوظيفي، الموقع الجغرافي)؟ "

للإجابة عن السؤال الرئيسي الثاني، تم افتراض الفرضية الرئيسية الثانية (H02):

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) إجابات العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة مسقط تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية المتمثلة في (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، والنشاط المنشأة الرئيسي، الشكل القانوني للمنشأة، عمر المنشأة، المسمى الوظيفي، الموقع الجغرافي).

ولإثبات صحة الفرضة الرئيسية الثانية للدراسة، تم تحليل البيانات، ومقارنة متوسط تقديرات عينة الدراسة باستخدام اختبار (T-Test)، وتحليل التباين الأحادي (ANOVA)؛ للتحقق من دلالة الفروق التي تعزى للمتغيرات (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، نشاط المنشأة الرئيسي، الشكل القانوني للمنشأة، عمر المنشأة، المسمى الوظيفي، الموقع الجغرافي)، على النحو الآتي:

1. متغير "النوع الاجتماعي"

للتأكد من دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية حسب متغير النوع الاجتماعي (ذكر، أنثى)، تم استخدام اختبار (T-Test)، والجدول الآتي يوضح ذلك.

الجدول (26): اختبار (T-Test) لأثر متغير النوع الاجتماعي

المجالات	النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية
الإجراءات الداخلية بالمؤسسة	ذكر	583	3.860	0.597	-2.030	0.043
	انثى	147	3.970	0.532		
المبادرات والدعم الحكومي	ذكر	583	2.586	0.882	0.878	0.380
	انثى	147	2.515	0.839		
المحور ككل	ذكر	583	3.223	0.598	-0.361	0.718
	انثى	147	3.242	0.511		

يوضح الجدول (26) نتائج اختبار فرضية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) على إجابات موظفي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة مسقط تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي، حيث تُشير النتائج إلى:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة في مجال (المبادرات والدعم الحكومي) و(محور الإجراءات ككل) تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي، إذ بلغت قيمة (ت) بشكل عام (0.878) بدلالة إحصائية بلغت (0.380).

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة في مجال (الإجراءات الداخلية) تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي، إذ بلغت قيمة (ت) بشكل عام (2.030) بدلالة إحصائية بلغت (0.043).

2. متغير "الفئة العمرية"

للتأكد من دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية حسب الفئة العمرية (20 إلى 25 سنة،26 إلى 35 سنة، 36 إلى 45 سنة، 46 إلى 55 سنة، 56 إلى 60 سنة)، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والجداول الآتية توضح ذلك.

الجدول(27): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الفئة العمرية

المجالات	الفئة العمرية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الإجراءات الداخلية بالمؤسسة	20 إلى 25 سنة	60	3.864	0.479
	26 إلى 35 سنة	260	3.871	0.626
	36 إلى 45 سنة	261	3.930	0.559
	46 إلى 55 سنة	134	3.825	0.598
	56 إلى 60 سنة	15	3.829	0.599
	الكلي	730	3.882	0.586
المبادرات والدعم الحكومي	20 إلى 25 سنة	60	2.595	0.879
	26 إلى 35 سنة	260	2.668	0.812
	36 إلى 45 سنة	261	2.530	0.905
	46 إلى 55 سنة	134	2.463	0.939
	56 إلى 60 سنة	15	2.514	0.610
	الكلي	730	2.572	0.874
المحور ككل	20 إلى 25 سنة	60	3.230	0.504
	26 إلى 35 سنة	260	3.270	0.573
	36 إلى 45 سنة	261	3.230	0.587
	46 إلى 55 سنة	134	3.144	0.620
	56 إلى 60 سنة	15	3.171	0.550
	الكلي	730	3.227	0.581

الجدول (28): تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر متغير الفئة العمرية

المجالات	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الإجراءات الداخلية بالمؤسسة	بين المجموعات	1.123	4	0.281	0.817	0.514
	داخل المجموعات	249.085	725	0.344		
	الكلي	250.208	729			
المبادرات والدعم الحكومي	بين المجموعات	4.523	4	1.131	1.485	0.205
	داخل المجموعات	552.150	725	0.762		
	الكلي	556.673	729			
المحور ككل	بين المجموعات	1.444	4	0.361	1.069	0.371
	داخل المجموعات	244.826	725	0.338		
	الكلي	246.270	729			

يوضح الجدول (28) نتائج اختبار فرضية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) على إجابات موظفي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة مسقط تعزى إلى متغير الفئة العمرية، حيث تُشير النتائج إلى:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة في كل المجالات (الإجراءات الداخلية، والمبادرات والدعم الحكومي) ومحور القيادة الإدارية ككل تُعزى لمتغير الفئة العمرية، إذ بلغت قيمة (ف) بشكل عام (1.069) بدلالة إحصائية بلغت (0.371).

3. متغير "الموقع الجغرافي للمنشأة"

للتأكد من دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية حسب الموقع الجغرافي للمنشأة (ولاية السيب، ولاية مطرح، ولاية العامرات، ولاية مسقط، ولاية بوشر، ولاية قريات)، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والجداول الآتية توضح ذلك.

الجدول (29): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الموقع الجغرافي

المجالات	الموقع الجغرافي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الإجراءات الداخلية بالمؤسسة	ولاية السيب	333	3.869	0.626
	ولاية مطرح	48	3.789	0.522
	ولاية العامرات	60	3.805	0.664
	ولاية مسقط	71	3.897	0.472
	ولاية بوشر	199	3.950	0.538
	ولاية قريات	19	3.835	0.597
	الكلي	730	3.882	0.586
المبادرات والدعم الحكومي	ولاية السيب	333	2.552	0.894
	ولاية مطرح	48	2.494	0.832
	ولاية العامرات	60	2.357	0.929
	ولاية مسقط	71	2.952	0.816
	ولاية بوشر	199	2.558	0.829
	ولاية قريات	19	2.519	0.800
	الكلي	730	2.572	0.874
المحور ككل	ولاية السيب	333	3.210	0.601
	ولاية مطرح	48	3.141	0.478
	ولاية العامرات	60	3.081	0.641
	ولاية مسقط	71	3.425	0.514
	ولاية بوشر	199	3.254	0.563
	ولاية قريات	19	3.177	0.554
	الكلي	730	3.227	0.581

الجدول (30): تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر متغير الموقع الجغرافي

المجالات	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الإجراءات الداخلية بالمؤسسة	بين المجموعات	1.827	5	0.365	1.065	0.379
	داخل المجموعات	248.381	724	0.343		
	الكلي	250.208	729			
المبادرات والدعم الحكومي	بين المجموعات	13.529	5	2.706	3.607	0.003
	داخل المجموعات	543.144	724	0.750		
	الكلي	556.673	729			
المحور ككل	بين المجموعات	4.691	5	0.938	2.812	0.016
	داخل المجموعات	241.579	724	0.334		
	الكلي	246.270	729			

يوضح الجدول (30) نتائج اختبار فرضية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) على إجابات موظفي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة مسقط تعزى إلى متغير الموقع الجغرافي للمنشأة، حيث تُشير النتائج إلى:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة في مجال (المبادرات والدعم الحكومي) و(محور الإجراءات ككل) تُعزى لمتغير الموقع الجغرافي للمنشأة، إذ بلغت قيمة (ف) بشكل عام (2.812) بدلالة إحصائية بلغت (0.016).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة في مجال (الإجراءات الداخلية) تُعزى لمتغير الموقع الجغرافي للمنشأة، إذ بلغت قيمة (ف) (1.065) بدلالة إحصائية بلغت (0.379).

4: متغير "المسمى الوظيفي"

للتأكد من دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية حسب المسمى الوظيفي (إدارة عليا، مدير دائرة، رئيس قسم، موظف، أخرى)، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والجداول الآتية توضح ذلك.

الجدول(31): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير المسمى الوظيفي

المجالات	المسمى الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الإجراءات الداخلية بالمؤسسة	إدارة عليا	542	3.858	0.578
	مدير دائرة	42	3.976	0.674
	رئيس قسم	19	4.218	0.522
	موظف	30	3.895	0.431
	أخرى	97	3.909	0.628
	الكلي	730	3.882	0.586
المبادرات والدعم الحكومي	إدارة عليا	542	2.518	0.865
	مدير دائرة	42	3.017	0.908
	رئيس قسم	19	2.932	0.980
	موظف	30	2.848	0.623
	أخرى	97	2.520	0.883
	الكلي	730	2.572	0.874
المحور ككل	إدارة عليا	542	3.188	0.571
	مدير دائرة	42	3.497	0.670
	رئيس قسم	19	3.575	0.608
	موظف	30	3.371	0.313
	أخرى	97	3.214	0.605
	الكلي	730	3.227	0.581

الجدول (32): تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر متغير المسمى الوظيفي

المجالات	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الإجراءات الداخلية بالمؤسسة	بين المجموعات	2.906	4	0.727	2.130	0.075
	داخل المجموعات	247.302	725	0.341		
	الكلي	250.208	729			
المبادرات والدعم الحكومي	بين المجموعات	14.881	4	3.720	4.978	0.001
	داخل المجموعات	541.793	725	0.747		
	الكلي	556.673	729			
المحور ككل	بين المجموعات	6.814	4	1.703	5.158	0.000
	داخل المجموعات	239.456	725	0.330		
	الكلي	246.270	729			

يوضح الجدول (32) نتائج اختبار فرضية لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) على إجابات موظفي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة مسقط تعزى إلى متغير المسمى الوظيفي، حيث تُشير النتائج إلى:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة في مجال (المبادرات والدعم الحكومي) و(محور الإجراءات ككل) تُعزى لمتغير المسمى الوظيفي، إذ بلغت قيمة (ف) بشكل عام (5.158) بدلالة إحصائية بلغت (0.000).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة في مجال (الإجراءات الداخلية) تُعزى لمتغير المسمى الوظيفي، إذ بلغت قيمة (ف) (2.130) بدلالة إحصائية بلغت (0.075).

5: متغير "نشاط المنشأة"

للتأكد من دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية حسب نشاط المنشأة (الخدمات السياحية، الزراعة، البيع بالجملة أو التجزئة، الخدمات الصناعية، خدمات الزبائن)، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والجداول الآتية توضح ذلك.

الجدول (33): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير نشاط المنشأة

المجالات	نشاط المنشأة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الإجراءات الداخلية بالمؤسسة	الخدمات السياحية	37	3.830	0.695
	الزراعة	16	4.134	0.367
	البيع بالجملة أو التجزئة	174	3.864	0.586
	الخدمات الصناعية	171	3.855	0.587
	خدمات الزبائن	332	3.900	0.580
	الكلي	730	3.882	0.586
المبادرات والدعم الحكومي	الخدمات السياحية	37	2.575	0.867
	الزراعة	16	2.098	0.888
	البيع بالجملة أو التجزئة	174	2.448	0.873
	الخدمات الصناعية	171	2.782	0.876
	خدمات لزبائن	332	2.550	0.854
	الكلي	730	2.572	0.874
المحور ككل	الخدمات السياحية	37	3.203	0.585
	الزراعة	16	3.116	0.377
	البيع بالجملة أو التجزئة	174	3.156	0.579
	الخدمات الصناعية	171	3.318	0.583
	خدمات لزبائن	332	3.225	0.586
	الكلي	730	3.227	0.581

الجدول (34) تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر متغير نشاط المنشأة

المجالات	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الإجراءات الداخلية بالمؤسسة	بين المجموعات	1.411	4	0.353	1.028	0.392
	داخل المجموعات	248.797	725	0.343		
	الكلي	250.208	729			
المبادرات والدعم الحكومي	بين المجموعات	13.949	4	3.487	4.658	0.001
	داخل المجموعات	542.724	725	0.749		
	الكلي	556.673	729			
المحور ككل	بين المجموعات	2.522	4	0.631	1.876	0.113
	داخل المجموعات	243.747	725	0.336		
	الكلي	246.270	729			

يوضح الجدول (34) نتائج اختبار فرضية لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) على إجابات موظفي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة مسقط تعزى إلى متغير نشاط المنشأة، حيث تُشير النتائج إلى:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة في مجال (المبادرات والدعم الحكومي) تُعزى لمتغير نشاط المنشأة، إذ بلغت قيمة (ف) حوالي (4.658) بدلالة إحصائية بلغت (0.001).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة في مجال (الإجراءات الداخلية) و(محور الإجراءات ككل) تُعزى لمتغير نشاط المنشأة، إذ بلغت قيمة (ف) بشكل عام (1.876) بدلالة إحصائية بلغت (0.113).

6: متغير "الشكل القانوني للمنشأة"

للتأكد من دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية حسب الشكل القانوني للمنشأة (توصية بالأسهم، مساهمة، شركة تضامن، ذات مسؤولية محدودة، ملكية فردية)، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والجداول الآتية توضح ذلك.

الجدول (35): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الشكل القانوني للمنشأة

المجالات	الشكل القانوني للمشاة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الإجراءات الداخلية بالمؤسسة	ملكية فردية	491	3.900	0.573
	شركة تضامن	28	3.959	0.656
	ذات مسؤولية محدودة	196	3.832	0.609
	مساهمة	11	3.857	0.639
	توصية بالأسهم	4	3.714	0.202
	الكلي	730	3.882	0.586
المبادرات والدعم الحكومي	ملكية فردية	491	2.571	0.877
	شركة تضامن	28	2.612	0.851
	ذات مسؤولية محدودة	196	2.566	0.872
	مساهمة	11	2.753	0.959
	توصية بالأسهم	4	2.179	0.741
	الكلي	730	2.572	0.874
المحور ككل	ملكية فردية	491	3.236	0.570
	شركة تضامن	28	3.286	0.624
	ذات مسؤولية محدودة	196	3.199	0.602
	مساهمة	11	3.305	0.678
	توصية بالأسهم	4	2.946	0.397
	الكلي	730	3.227	0.581

الجدول (36): تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر متغير الشكل القانوني للمنشأة

المجالات	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الإجراءات الداخلية بالمؤسسة	بين المجموعات	0.946	4	0.236	0.688	0.601
	داخل المجموعات	249.262	725	0.344		
	الكلي	250.208	729			
المبادرات والدعم الحكومي	بين المجموعات	1.034	4	0.259	0.337	0.853
	داخل المجموعات	555.639	725	0.766		
	الكلي	556.673	729			
المحور ككل	بين المجموعات	0.672	4	0.168	0.496	0.739
	داخل المجموعات	245.597	725	0.339		
	الكلي	246.270	729			

يوضح الجدول (36) نتائج اختبار فرضية لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) على إجابات موظفي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة مسقط تعزى إلى متغير الشكل القانوني للمنشأة، حيث تُشير النتائج إلى:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة في جميع المجالات (الإجراءات الداخلية، المبادرات والدعم الحكومي) و(محور الإجراءات ككل) تُعزى لمتغير الشكل القانوني للمنشأة، إذ بلغت قيمة (ف) بشكل عام (0.496) بدلالة إحصائية بلغت (0.739).

7: متغير "عمر المنشأة"

للتأكد من دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية حسب عمر المنشأة (أقل من 5 سنوات، 6 الى 10 سنوات، 11 الى 15 سنة، 16 إلى 20 سنة، أكثر من 20 سنة)، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والجداول الآتية توضح ذلك.

الجدول (37): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير عمر المنشأة

المجالات	عمر المنشأة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الإجراءات الداخلية بالمؤسسة	أقل من 5 سنوات	280	3.859	0.559
	6 الى 10 سنوات	256	3.935	0.610
	11 الى 15 سنة	103	3.893	0.581
	16 إلى 20 سنة	46	3.693	0.567
	أكثر 20 سنة	45	3.898	0.616
	الكلي	730	3.882	0.586
المبادرات والدعم الحكومي	أقل من 5 سنوات	280	2.584	0.853
	6 الى 10 سنوات	256	2.613	0.922
	11 الى 15 سنة	103	2.455	0.848
	16 إلى 20 سنة	46	2.488	0.802
	أكثر 20 سنة	45	2.613	0.857
	الكلي	730	2.572	0.874

المجالات	عمر المنشأة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المحور ككل	أقل من 5 سنوات	280	3.221	0.562
	6 الى 10 سنوات	256	3.274	0.602
	11 الى 15 سنة	103	3.174	0.554
	16 إلى 20 سنة	46	3.090	0.557
	أكثر 20 سنة	45	3.256	0.655
	الكلي	730	3.227	0.581

الجدول (38): تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر متغير عمر المنشأة

المجالات	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الإجراءات الداخلية بالمؤسسة	بين المجموعات	2.555	4	0.639	1.870	0.114
	داخل المجموعات	247.653	725	0.342		
	الكلي	250.208	729			
المبادرات والدعم الحكومي	بين المجموعات	2.289	4	0.572	0.748	0.559
	داخل المجموعات	554.385	725	0.765		
	الكلي	556.673	729			
المحور ككل	بين المجموعات	1.770	4	0.442	1.312	0.264
	داخل المجموعات	244.500	725	0.337		
	الكلي	246.270	729			

يوضح الجدول (38) نتائج اختبار فرضية لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) على إجابات موظفي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة مسقط تعزى إلى متغير عمر المنشأة، حيث تُشير النتائج إلى:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة في جميع المجالات (الإجراءات الداخلية، المبادرات والدعم الحكومي) و(محور الإجراءات ككل) تُعزى لمتغير عمر المنشأة، إذ بلغت قيمة (ف) بشكل عام (1.312) بدلالة إحصائية بلغت (0.264).

الفصـــل الخامس

الاستنتاجـــات والتوصيـــات

الفصـــل الخامس

الاستنتاجـــات والتوصيـــات

1.5. تمهيـــــــد

يتضمن هذا الفصل عددًا الاستنتاجات التي أظهرتها الدراسة الميدانية، حيث توصلت الدراسة إلى أبرز النتائج خلال الإجابة عن تساؤلاتها، والتي سعت إلى معرفة أثر الإجراءات والحلول المتبعة المتمثلة بـ (الإجراءات الداخلية بالمؤسسة، المبادرات والدعم الحكومي) في تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة مسقط، وسيتضمن هذا الفصل أبرز التوصيات والمقترحات بناءً على نتائج الدراسة.

2.5. ملخص نتائج الدراسة

1. ثبات أداة الدراسة واتجاه رأي المستجيبين

- تتمتع الاستبانة بعامل ثبات عالي جدًا، حيث بلغ معامل كرومباخ حوالي (0.802)، حيث كان أتجاه المستجيبين لعبارات الاستبانة مرتفع.
- بلغ معامل كرونمباخ لمحور الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا حوالي (0.878)، حيث كان أتجاه المستجيبين لعبارات المحور مرتفع.
- بلغ معامل كرونمباخ لمحور الإجراءات والحلول المتبعة (المجال الأول: الإجراءات الداخلية بالمؤسسة، المجال الثاني: المبادرات والدعم الحكومي) حوالي (0.781)، حيث كان أتجاه المستجيبين لعبارات المحور متوسط، في حين كان أتجاه رأي المستجيبين حول عبارات المجال الأول الإجراءات الداخلية بالمؤسسة مرتفع، بينما كان منخفض حول عبارات المجال الثاني المبادرات والدعم الحكومي.

2. المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

– بلغت عينة الدراسة (730) فردًا من موظفي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **النوع الاجتماعي:**

– نسبة مشاركة الذكور حوالي (80%)، في حين بلغت نسبة مشاركة الإناث (20%).

- **الفئة العمرية:**

– النسبة الأكبر كانت من الفئات العمرية (26–35 سنة) و(36–45 سنة) بنسبة إجمالية بلغت (71.4%).

- **الموقع الجغرافي للمنشأة:**

– النسبة الأكبر للمشاركة كانت من ولايتي السيب وبوشر بنسبة إجمالية بلغت (72.9%).

- **المسمى الوظيفي:**

– النسبة الأعلى للمشاركة في عينة الدراسة كانت من فئة الإدارة العليا للمنشأة؛ إذ بلغت نسبة مشاركتهم حوالي ثلاثة أرباع المستجيبين، أي حوالي (74.2%).

- **نشاط المنشأة:**

– النسبة الأعلى للمشاركة في عينة الدراسة من نشاط خدمات الزبائن، بنسبة بلغت (45.5%).

- **الشكل القانوني للمنشأة:**

– النسبة الأعلى للمشاركة في عينة الدراسة من المنشآت ذات الملكية الفردية، بنسبة بلغت (67.3%).

- **عمر المنشأة:**

– النسبة الأعلى للمشاركة في عينة الدراسة من المنشآت عمرها (10 سنوات وأقل)، بنسبة بلغت (73.4%).

- **عدد العاملين بالمنشأة:**

– النسبة الأعلى للمشاركة في عينة الدراسة من المنشآت عدد العاملين بها (من 1 إلى 10 عمال)، بنسبة بلغت (66.7%).

- **نسبة الموظفين الذين تم تسريحهم من العمل:**

– النسبة الأعلى للمشاركة في عينة الدراسة من المنشآت لا يوجد بها تسريح، بنسبة بلغت (47.8%). تلا ذلك المشاركين من المنشآت التي تم تسريح 5% من إجمالي العاملين بنسبة بلغت (20.1%)، بينما كانت نسبة المشاركين من المنشآت التي تم تسريح أكثر من 20% من إجمالي العاملين حوالي (19.0%).

3. ملخص نتائج السؤال الأول

أ. النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول، ونصه:

"ما دور الإجراءات الداخلية المتبعة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا؟"

تم افتراض الفرضية الفرعية الأولى (H01:1): لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى دلالة ($a\leq 0.05$) في دور الإجراءات والحلول المتبعة المتمثلة بـ (الإجراءات الداخلية بالمؤسسة) في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا بمحافظة مسقط، وجاءت النتيجة برفض الفرضية الفرعية الأولى (H01:1): حيث يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بصورة طردية موجبة بين توافر الإجراءات والحلول المتبعة المتمثلة بـ (الإجراءات الداخلية بالمؤسسة) في تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب. النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني، ونصه:

"ما دور المبادرات والدعم الحكومي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا؟"

للإجابة عن هذا السؤال، تم افتراض الفرضية الفرعية الثانية (H01:2): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a\leq 0.05$) على دور المبادرات والدعم الحكومي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا بمحافظة مسقط، وجاءت النتيجة بأن معادلة الانحدار غير كافية لتفسير العلاقة بين توافر الإجراءات والحلول المتبعة المتمثلة بـ (المبادرات والدعم الحكومي) والتخفيف من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. ملخص نتائج السؤال الثاني، ونصه:

"هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) إجابات العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة مسقط تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية المتمثلة في (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، النشاط المنشأة الرئيسي، الشكل القانوني للمنشأة، عمر المنشأة، المسمى الوظيفي، الموقع الجغرافي)؟"

للإجابة عن السؤال الرئيسي الثاني، تم افتراض الفرضية الرئيسية الثانية (H02): **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) إجابات العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة مسقط تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية المتمثلة في (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، والنشاط المنشأة الرئيسي، الشكل القانوني للمنشأة، عمر المنشأة، المسمى الوظيفي، الموقع الجغرافي).**

وللتحقق دلالة الفروق التي تعزى للمتغيرات (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، والنشاط المنشأة الرئيسي، الشكل القانوني للمنشأة، عمر المنشأة، المسمى الوظيفي، الموقع الجغرافي) على النحو الآتي:

- **متغير "النوع الاجتماعي"**

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة في مجال (المبادرات والدعم الحكومي) و(محور الإجراءات ككل) تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة في مجال (الإجراءات الداخلية) تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

- **متغير "الفئة العمرية"**

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة في كل المجالات (الإجراءات الداخلية، والمبادرات والدعم الحكومي) ومحور القيادة الإدارية ككل تُعزى لمتغير الفئة العمرية.

- **متغير "الموقع الجغرافي للمنشأة"**

– وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة في مجال (المبادرات والدعم الحكومي) و(محور الإجراءات ككل) تُعزى لمتغير الموقع الجغرافي للمنشأة.

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة في مجال (الإجراءات الداخلية) تُعزى لمتغير الموقع الجغرافي للمنشأة.

- **متغير "المسمى الوظيفي"**

– وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة في مجال (المبادرات والدعم الحكومي) و(محور الإجراءات ككل) تُعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة في مجال (الإجراءات الداخلية) تُعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

- **متغير "نشاط المنشأة"**

– وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة في مجال (المبادرات والدعم الحكومي) تُعزى لمتغير نشاط المنشأة.

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة في مجال (الإجراءات الداخلية) و(محور الإجراءات ككل) تُعزى لمتغير نشاط المنشأة.

- **متغير "الشكل القانوني للمنشأة"**

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة في جميع المجالات (الإجراءات الداخلية، المبادرات والدعم الحكومي) و(محور الإجراءات ككل) تُعزى لمتغير الشكل القانوني للمنشأة.

- **متغير "عمر المنشأة"**

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة في جميع المجالات (الإجراءات الداخلية، المبادرات والدعم الحكومي) و(محور الإجراءات ككل) تُعزى لمتغير عمر المنشأة.

3.5. التوصيـــــــات

يوصي الباحث بما يلي:

- وضع تعليمات إدارية واضحة داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحدد كيفية التعامل مع الأزمات الاقتصادية.
- إعداد خطط للطوارئ في الاستعداد لإدارة الأزمات الاقتصادية، وتدريب العاملين عليها، وتوعيتهم بأهمية هذه الإجراءات ودورهم الرئيسي فيها.
- تحديد القطاعات والأنشطة الاقتصادية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتأثرة حتى يتم توجيه المبادرات والدعم الحكومي بصورة أفضل.
- تسريع عمليات التمويل والمبادرات والدعم الحكومي للمؤسسات المتأثرة.
- الحماية الاجتماعية للعاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحفاظ على حقوقهم وفق عقود العمل المتفق عليها.
- دعم التحول الرقمي والسعي إلى تطوير القطاع بما يتواءم مع مرحلة التعافي من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا.
- إيجاد نافذة تسويقية مباشرة مع الجهات الحكومية والمؤسسات الكبيرة، الأمر الذي يعني ديمومة هذه المؤسسات وتنميتها بصفة مستمرة، وبما يُفضي إلى رفع مساهمتها في توفير الصناعات الوسيطة بدلًا من اللجوء إلى الاستيراد أو إقامة صناعات صغيرة عن طريق الشركات الكبيرة.
- تخفيض أو إعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بعض الرسوم والضرائب، بهدف الحفاظ على السيولة المادية لهذا القطاع مما قد يساعد على تخفيف الآثار الاقتصادية.
- إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اتخاذ القرار المبني على الممارسة الفعلية في مواجهة الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا.

- حث روّاد الأعمال على الاستثمار والانخراط في القطاعات ذات العلاقة برؤية عمان 2040.

- تهيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمرحلة التعافي من الاثار الاقتصادية من خلال الدعم والمبادرات الحكومية بما يتوافق مع المرحلة القادمة.

4.5. المقترحات البحثية

يقترح الباحث القيام بالدراسات المستقبلية التالية:

- دراسة مستوى الرضا للرؤساء التنفيذين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المبادرات والدعم الحكومي.

- دراسة مستوى الرضا موظفي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الإجراءات الداخلية في المؤسسة في التخفيف من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا.

- إجراء دراسات تفصيلية للقطاعات المتأثرة بجائحة كورونا، وذلك بهدف دراسة واقع هذه القطاعات وأهميتها في تعزيز الوضع الاقتصادي وتوفير فرص عمل للعمانيين، وإمكانية توفير الدعم لها.

- دراسة للكشف عن أثر التخطيط الاستراتيجي ودوره في الاستعداد لإدارة الأزمات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- دراسة عن التحديات التي تواجه الأنشطة الاقتصادية الخدمية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التحول الرقمي.

- دراسة عن القطاعات التي نمت بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الظروف الصحية والاقتصادية والاجتماعية.

5.5. محددات الدراسة

لقد تم تحديد محددات الدراسة بناء على الدراسات السابقة وعلى مختلف المعوقات التي واجهها الباحث عند اجرائه لهذا البحث وهي كما يلي:

1. انعدام الكتب وندرة الأبحاث التي تناولت موضوع جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. الصعوبة في الحصول على العدد الكافي من الاستبانات المرسلة الى العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم ارسال الاستبانات الى عدد يزيد عن 3500 من العاملين بمختلف الوظائف في المؤسسة.

رأي الباحـــــث:

يرى الباحث وجهة نظره هو السعي للكشف عن الاثار لجائحة كورونا في تمكين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواصلة استمرار النجاح والعطاء والتوجه إلى الابتكارات والابداع، والاستفادة من تقنيات عصر التكنولوجيا، والكشف عن المبادرات والدعم الحكومي في مساندة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك السعي إلى رؤية عمان 2040 التي من أهدافها إلى رفع مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج القومي.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية:

- **الأبحـــــــاث**

السيد أبو الفتوح، محمد. (2021). العوامل المؤثرة في صناعة القرارات الاستراتيجية في مواجهة فيروس كورونا، وأثارها على الحد من تفشي الفيروس، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسي307-255 . https://search.mandumah.com/Record/1117380

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/12/5

الشمري، بدر عطية، السعيدي مجبل ظاهر ، (2021)، فيروس كورونا وأداء الشركات باستخدام النظرية الجذرية، قسم المحاسبة، كلية الدراسات التجارية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب (الكويت).

file:///C:/Users/User/Desktop/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%AA%D8%B4/%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B3/PN20-17IC-08

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2022/5/5

أبو شماله، نواف، (2020). الأثار الاقتصادية لجائحة "كوفيد – 19" على أسواق العمل والفقر في الدول العربية وسبل معالجتها، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، (22)، المعهد العربي للتخطيط. https://search.mandumah.com/Record/1107118

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/5/5

بخيتي علي، بعوينة سليمه،2020، أثار كوفيد-19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -حالة الجزائر ، الصين، والإمارات العربية المتحدة، طالب دكتوراه، قسم العلوم، المركز الجامعي تيبازة، أستاذ محاضر ، قسم العلوم، المركز الجامعي تيبازة (الجزائر).

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/141724

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/11/11

البراشدية، حفيظة سليمان، (2020)، ريادة الأعمال الرقمية في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19): الفرص والتحديات، دار جامعة حمد بن خليفه للشر.

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/8/8

https://www.qscience.com/content/journals/10.5339/jist.20.

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/8/8

البطح، فاطمة احمد مصطفى، (2020). دراسة اقتصادية واجتماعية لأهم الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد (Coved -19) على الاقتصاد المصري، والقطاع الزراعي بمصر جامعة بنها.

.https://journals.ekb.eg/article_123591_dd4be2e07831bb9a3a3218b12f624298.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/7/7

جمّال، إبراهيم حسن، (2020). الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها دولة قطر/ وأثرها في مواجهة أزمة كورونا المستجد، مدير الدراسات والبحوث المالية، بيت المشورة للاستشارات المالية.

https://doaj.org/article/d92991dec03f4da99febff694668945e

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/9/9

حسن، ملا خاطر؛ مايا، (2020). تداعيات فيروس كورونا على منظومة حقوق الانسان، كلية الحقوق، جامعة اليمامة، المملكة العربية السعودية.

http://search.mandumah.com/Record/1103102

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/3/3

خيرة، طالب؛ ميلود، طيب؛ سعيدة، (2020). أثر جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي (Covid-19)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف (الجزائر)، 2020، جامعة غليزان (الجزائر).https://search.mandumah.com/Record/1072639

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/5/15

عمر. أيمن نور الدين، (2020). كورونا وأزمات الاقتصادات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال-الجامعة اللبنانية.

https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-975588

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/5/5

الهادي، أحمد خميس، العبري، المختار سيف، (2020)، الاستجابات الاقتصادية للدول لجائحة كورونا من خلال السياسات النقدية والمالية، كلية الدراسات المصرفية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة السلطان قابوس.

https://www.trendsmap.com/twitter/tweet/1386972658693296130

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/8/7

الهرش، أحمد فائز، (2020)، أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد-19، أستاذ مساعد، جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية (تركيا).

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122039

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/12/10

محمد، الونار سيف؛ عبد الرزاق، (2020). الآثار المتوقعة على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (10) في ظل أزمة فيروس كورونا (دراسة تحليلية)، كلية الحدباء، الجامعة: العراق. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122034

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/11/11

سلسلة دراسات تأثير جائحة (Covid -19) والتأثيرات على الشركات الصغيرة والمتوسطة،2020.

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/9/25

https://www.ipsos.com/sites/default/files/ct/news/documents/2020-05/ipsos_-_c19_impact_series_-_smes_edition_-_pr_-_ar.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/9/25

تأثيرات أزمة كورونا (كوفيد-19) على قضايا التشغيل، وأسواق العمل العربية،2020، منظمة العمل العربية، عدد55) ArabLab2

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/10/3

ضريف حنيفة، سفيان منال،2019، إمكانية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لولوج عالم التصدّر، مع الإشارة إلى تجربة تركيا، جامعة محمد بو ضياف، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية.

http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/15779

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/1/1

الهزاني، الجوهرة ناصر عبد العزيز (2015)، دور حاضنات الأعمال في دعم الاعمال والمشروعات الصغيرة، أستاذ مساعد، كمية الخدمة الاجتماعية جامعة الاميرة نورة بنت عبد الرحمن بالرياض.

https://egjsw.journals.ekb.eg/article_174652_7a586eb177f9af8321c308b56ffbac

تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/2/2

د. موسى عبد الستار عبد الحبار، د. ناصر رحيق حكمت، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة-المجلد الرابع والثلاثون /2012). (ص 12،13)

https://www.iasj.net/iasj/download/5af06bfc5ead8a7e

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/10/10

الظلاعين، علي فلاح (2011)، أثر الأنماط الريادية على أداء المشاريع الصغيرة، كلية إدارة الاعمال، جامعة الشرق الأوسط (الكويت).

https://meu.edu.jo/libraryTheses/5860db18f1068_1.pdf

تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/7/7

أسماء زرابة عثمان شريط،2011، آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة منثورة قسنطينة، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير.

http://search.mandumah.com/Record/544222

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/8/18

طشطوش، هابل عبد المولى –المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية –عمان–دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع الأردن (2011).

https://www.thatsbooks.com/JOALH/43900.jhtml

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/7/7

ليدبه، سيلماني، ديهيه، سليماني دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم سياسة التشغيل 2010–دراسة حالة مؤسسة متوسطة لإنتاج الحليب والالبان. (FERMIER LE)

https://www.ummto.dz/dspace/handle/ummto/3895

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/8/15

يوسف، توفيق عبد الرحيم،2009إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء النشر، عمان، الأردن.

http://41.67.20.57/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=4783&shelfbrowse_itemnumber=10330

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/1/1

دراسة جائحة كورونا (كوفيد–19) على التشغيل وأسواق العمل العربية. (دراسة حول تأثيرات أزمة " كورونا " (كوفيد–19) على قضايا التشغيل وأسواق العمل العربية، منظمة العمل العربية 2020، ص27–28).

http://www.aoad.org/aoad-library/Presnt/ArabLab2.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/12/5

• **النـــــــــدوات.**

ندوة الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا تبحث حلول إعادة التوازن للاقتصاد الوطني، ومساعدة القطاع الخاص للخروج من الأزمة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(Covid-19) – الاستجابة لفيروس كورونا..http://alwatan.com/details/397380

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/9/17

ندوة حول " التحديات التي تواجه أنظمة الحماية الاجتماعية في ظل جائحة كورونا. (27-28) تأثيرات أزمة " كورونا " (كوفيد-19) على قضايا التشغيل وأسواق العمل العربية.

http://www.aoad.org/aoad-library/Presnt/ArabLab2.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/9/16

• **التقارير والمنشورات.**

الحمداني، مبارك، (2020)، آليات التكيف الاجتماعي مع جائحة (Corvid-19) في المجتمع العُماني. مركز دراسات الخليج، قطر.

Gulf%20Studies%20Monograph%20N%208%20(2).pdf

تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/4/4

آفاق القدرة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2015: الاتصال والمنافسة والتغيير، من أجل النمو الشامل، مركز التجارة الدولية 2015(ITC)

https://stage.intracen.org/publication/SME-Competitiveness-Outlook-2015-Arabic-en

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/3/5

منشور صادر من الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2022.

www.sme.gov.om

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/11/5

منشور صادر من المركز الوطني للإحصاء 2022.

https://www.ncsi.gov.om/Pages/AllIndicators.aspx

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/10/15

تقرير الموازنة العامة لدولة سلطنة عُمان من وزارة المالية 2022

d82c3f5c-1130-49db-b684-28376fe2d640.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2022/1/20

- **المواقع الالكترونية.**

https://www.who.int/ar/news-room/q-detail/coronavirus-disease-covid-19

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/10/27

https://help.unhcr.org/Iraq/coronavirus-covid-19resources/

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/10/15

https://www.oecd.org/mena/competitiveness/COVID-19-Crisis-response-MENA-
. countries-Arabic.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/9/15

https://2u.pw/WgQvy

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/11/10

https://www.aljazeera.net/ebusines/

تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/7/8

https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/question-and-answers-hub/q-a-detail/coronavirus-disease-covid-19-how-is-it-transmitted

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2022/1/10

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- **الأبحـــــــاث**

Maryla Maliszewka, Aditya Matteo, Dominique urn der Mensbrugghe, The potential Impact of COVID-19 0n GDP and Trade, A preliminary Assessment, East Asia and pacific region office of the chief Economist & Macroeconomics, Trade and investment Global practice April 2020.

.https://2u.pw/Sh3ge

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/9/22

Bahgat, Gawdat, Socio Economic and political impact of covid-19 on the GCC States.

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/9/7

ISPI-AC-2020-Politics-of-pandemics-CH.5.pdf

Covid-19 canonic loss and food security

Ensuring for vulnerable populations: policy implication, Bangladesh, chunkier abed al-muttalib, 2-muhammad muin al-din, 3-tsuchi sunobi.

nd+food+security&rlz=1C1CHBD_arOM965OM965&oq=-Covid-19+conomic+loss+and+food+security&aqs=chrome.69i57.1292j0j7&sourceid=chrome&ie=UTF-8

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/9/19

shafi, mohsin, 2020, Impact of COVID-19 pandemic on micro, small, and medium-sized Enterprises operating in Pakistan.

file:///C:/Users/User/Desktop/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%AA%D8%B4/%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B3/null.pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/9/15

The impact of the COVID-19 pandemic on the activities of small enterprises on the example of business customers of a manufacturing company.

file:///C:/Users/User/Desktop/

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/9/23

Resilience measures to dealing with the COVID-19 pandemic. Evidence from Romanian micro and small enterprises Carmen PĂUNESCU Bucharest University of Economic Studies, UNESCO Department for Business Administration,

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/10/17

arest+University+of+Economic+Studies%2C+UNESCO+Department+for+Business+Administration%2C&aqs=chrome.0.69i59.8137j0j9&sourceid=chrome&ie=UTF-8

Bucharest, Romania carmen.paunescu@ase.ro.Aakash Mehrotra, Abhishek Anand, Gayatri, Manoj Nayak, Mohak Srivastava, Nitish Narain, Shobhit Mishra, Surbhi Sood, Impact of COVID-19 pandemic on micro, small, and medium enterprises (MSMEs)

Impact-of-COVID-19-pandemic-on-micro-small-and-medium-enterprises-MSMEs-India-report-1 (1).pdf

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/9/3

https://2u.pw/Gkntb

تم الاطلاع على الموقع 2021/7/7

الملاحـــــــــق

1. أسماء المحكمين

م	الاســـــــــم	المسمى الوظيفي	الجهـــــة
1	د. سالم العبري	أستاذ مساعد	جامعة الشرقية
2	د. عبدالله المعولي	أستاذ مساعد	جامعة الشرقية
3	د. خالد دهليز	أستاذ مشارك	جامعة الشرقية
4	محمد بشير	أستاذ مساعد	جامعة الشرقية
5	د. خلفان بن زهران بن حمد الحجي	أستاذ مساعد	جامعة السلطان قابوس
6	د. عبدالسلام فرج يحيى	خبير اقتصادي	غرفة تجارة وصناعة عمان
7	د. يوسف زهران بن حمد الحجي	مدير عام الزكاة	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
8	د. طارق محمد علي إبراهيم	خبير فني للاتحاد العماني للكرة الطائرة	الاتحاد العماني للكرة الطائرة

2.الاستبانـــــــــة

استبانة لتحديد الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة استكشافية"" على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط.

الفاضل: ..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعـــــد،،،،،

يمر العالم بأزمة جائحة كورونا وأثرها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما له من أهمية هذا القطاع الحيوي، فقد تم اعداد هذه الاستبيان لاستطلاع راي منشئات القطاع الخاص، وكذلك التعرف على مدى أثر المبادرات الحكومية في تجاوز الوباء.

فيقوم الباحث بدراسة للحصول على درجة ماجستير في:" إدارة الأعمال"، وهي بعنوان: " الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " دراسة استكشافية"، وتتطلَّب الدراسة في بعض خطواتها إعداد استبانة لتحديد الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستكشاف هذه الآثار، والمرجو من سيادتكم التكرم بما يلي:

1. تحديد الآثار الاقتصادية للجائحة بوضع علامة (✓) أمام ما ترونه مناسبًا من أثار، تحديد بعض المبادرات والاقتراحات للتخفيف من الجائحة.
2. تعديل صياغة البند أو المهارة –إن رأيتم ذلك –في المكان المخصص لذلك عقب كل بند أو مادة.
3. إضافة ما ترونه مناسبًا من بنود أو مواد لأفراد العينة مما لم تتضمنه هذه القائمة في المكان المخصص لذلك في نهاية القائمة.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

الباحث: نبهان بن زاهر بن حمد الحجي

مفردات الاستبانة

أرجو التكرم بوضع علامة (✓) في المكان الذي ترونه مناسبًا ومعبرًا عن رأيكم، وأن تجيب بأفضل ما لديك من معلومات بدقة وموضوعية، حيث إن تعاونكم واهتماماتكم يعكس واقع متغيرات الدراسة والذي سيعد مهما في نجاح الدراسة من خلال الإجابة على كل مفردة من المفردات الآتية:

الجزء الأول: معلومات تتعلق بالعاملين في المنشاة (الخصائص الديموغرافية):

1.العمر: ❑ من 20 سنة إلى 25. ❑ من 26 سنة إلى35.

❑ من 36 سنة إلى45. ❑ من 46 سنة إلى 55.

❑ من 56 وأقل من60.

2. الجنس:

❑ ذكر. ❑ انثى.

3. نشاط منشآتكم الرئيسي هو:

❑ الخدمات السياحية. ❑ الزراعة. ❑ البيع بالجملة أو التجزئة.

❑ الخدمات الصناعية. ❑ خدمات لزبائن.

4. الشكل القانوني لمنشآتكم هو:

❑ ملكية فردية. ❑ شركة تضامن. ❑ ذات مسؤولية محدودة.

❑ مساهمة. ❑ توصية بالأسهم.

5. عمر المؤسسة التي أعمل بها (سواء شريك، عامل، مالك):

❑ أقل من 5 سنوات. ❑ من 5 الى 9 سنوات.

❑ من 10 الى 14 سنة. ❑ من 15 إلى 20سنة.

❑ أكثر من20 سنة.

6. أي المسميات التالية تنطبق على منصبك الوظيفي في المنشأة التي تنتمي اليها

❑ إدارة عليا. ❑ مدير تنفيذي.

❑ نائب مدير. ❑ موظف.

أخرى:.....

7. كم عدد العمالة بمنشاتكم... ؟

❑ من (عامل واحد) إلى (عشرة) عمال. ❑ من (11) إلى (50) عاملا.

❑ من (51) إلى (75) عاملا. ❑ من (76) إلى (100) عامل.

❑ أقل من (150) عاملا.

8-نسبة عدد الموظفين الذين تم إيقافهم عن العمل بسبب أزمة كورونا:

❑ 5% من عدد العاملين. ❑ 10% من عدد العاملين.

❑ 15% من عدد العاملين. ❑ 20% فأكثر من عدد العاملين.

❑ لا يوجد موظفين تم إيقافهم عن العمل.

9-الموقع الجغرافي لفروعك التابعة للمنشأة:

❑ ولاية السيب. ❑ ولاية مطرح.

❑ ولاية العامرات. ❑ ولاية مسقط.

❑ ولاية بوشر. ❑ ولاية قريات.

م	العبـــــــــــــارات	مستوى الموافقة				
		موافق	موافق بشدة	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	الجزء الثاني: ما يتعلق بالآثار الاقتصادية لجائحة كورونا					
1	أثرت جائحة كورونا على أداء منشأتكم خلال عامي 2020-2021					
2	مستوى حجم التأثير السلبي على منشأتك خلال أزمة فايروس كورونا.					
3	حدث تغيير في خطط التشغيل للقوى العاملة بمنشأتكم.					
4	أحدثت جائحة كورونا انخفاضًا في مستوى الإنتاج لدى منشاتكم.					
5	انخفضت أرباح المنشأة بسبب أزمة جائحة كورونا.					
6	انخفضت قدرة المنشأة على التمويل الذاتي بسبب ازمة جائحة كورونا					
7	لم تستطع المنشأة التوسع في الاستثمار بسبب ازمة جائحة كورونا.					
8	انخفضت قدرة المنشأة على الاستيراد بسبب ارتفاع مستوى الطلب في بعض الصناعات العالمية بسبب انخفاض الطاقة الإنتاجية لتلك المصانع.					
9	استطاعت المنشأة الوفاء بالالتزامات المادية لكل من الفئات التالية:(الموظفين، الموردين والإيجارات).					
10	الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الدولة للوقاية من فايروس كورونا (مثل حظر التجول) أثر على منشأتكم.					
11	قمت بإلغاء مخططات استثمارية أو إنتاجية لمنشأتك بسبب فيروس كورونا.					
12	انخفضت قدرة المنشأة على البيع بسبب أزمة جائحة كورونا.					
	الجزء الثالث: المبادرات والدعم الحكومي					
1	استفادت مؤسستي من مبادرات الدعم الحكومي.					
2	حصلت على تمويل مناسب من أحد المؤسسات المالية ضمن مبادرات الدعم لمواجهة ازمة كورونا.					
3	تمكنت من تحويل نشاط المؤسسة او جزء منه الى نشاط آخر					
4	يوجد أثر إيجابي لمبادرات وزارة العمل من (تخفيض رسوم استقدام وتجديد ترخيص مزاولة العمل بنسبة 50% من المؤسسات المحققة نسبة التعيين) على منشأتكم.					
5	يوجد أثر إيجابي لمبادرات وزارة الداخلية من إعفاء الرسوم البلدية للمنشآت التجارية حتى نهاية شهر أغسطس2020م.					
6	يوجد أثر إيجابي على منشأتكم من خلال ما اتخذته وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار من مبادرات لمواجهة ازمة جائحة كورونا.					
7	يوجد أثر إيجابي على منشأتكم من خلال ما اتخذته المؤسسة العامة للمناطق الصناعية من مبادرات لمواجهة ازمة جائحة كورونا.					

م	العبـــــــــــــــارات	مستوى الموافقة				
		موافق	موافق بشدة	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الجزء الرابع: الإجراءات التي اتبعت للتخفيف من الأعباء المالية خلال أزمة كورونا.						
1	توجد لدينا خطط محتمل اتباعها في حال استمرار أزمة كورونا خلال الأشهر القادمة.					
2	قد تضطر إلى إيقاف بعض الموظفين، أو تسريح البعض الأخر حال استمرار الجائحة.					
3	أرى أنه من الافضل استشارة المختصين عن كيفية تحويل نشاطك إلى نشاط الكتروني وتدريب الموظفين على ذلك.					
4	تخفيض التكلفة من خلال إيجاد قنوات لتقليل المصاريف					
5	المحافظة على العملاء المربحين.					
6	المحافظة على العاملين ذوي الكفاءات الإنتاجية العالية					
7	إيجاد خدمات إليكترونية أو العمل عن بُعد من أجل تحسين هامش الأرباح.					

انتهت الأسئلة

تـــم بحمـــــد الله